

وجهة نظر عربية فى الأوضاع العالمية قبل نهاية الحرب الباردة

د. فؤاد زكريا



**وجهة نظر عربية في الأوضاع العالمية
قبل نهاية الحرب الباردة**

المؤلف : د. فؤاد زكريا

الكتاب: وجهة نظر عربية في الأوضاع العالمية

قبل نهاية الحرب الباردة

الناشر : دارزويل للنشر

الفلاف : شوكت إسكندر

مراجعة لغوية : دعاء غريب

إخراج داخلي : نادية أحمد

الطبعة الأولى : ٢٠٠٠

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/٤٢٠٥

لترقيم الدولي : ٩٧٧.٥٩٠٥.٣٨.٩

حقوق الطبع محفوظة

دارزويل للنشر

٧ ش البستان - ميدان التحرير

ت : ٥٧٩٦٠٦٠ - ٥٧٩٨٠٩٨

E-Mail: Zawcell@hotmail.com

وجهة نظر عربية في الأوضاع العالمية
قبل نهاية الحرب الباردة

FROM THE LIBRARY
OF DR. KHALED AZAB

د. فؤاد زكريا



دار زويل للنشر

العرب والنموذج الأمريكي

الفصل الأول



التغلغل الأميركي في عقولنا

على عكس ما يقول الكثيرون، أعتقد أن العالم يشهد في السنوات الأخيرة مدًا أميركيًا واسع النطاق. فهزيمة أميركا في فيتنام قد تَقَادَمَ عَهْدُهَا، والضربة التي تلَقَّتها أميركا في أفغانستان ثم إيران ضربة مُوجِعة بلا شك، ولكن في مقابل ذلك أحرزت أميركا انتصارين على أعظم جانبٍ من الخطورة: أحدهما في الصين، مفتاح الشرق الأقصى، حيث أصبحت السياسة الصينية - في الآونة الأخيرة - ذيلًا للسياسة الأميركية، بل أصبحت أشد منها تحمُّسًا في محاربة جميع خصوم أميركا، ووصلت إلى محاربة حركات التحرر الوطني أينما كانت، والآخر في مصر، مفتاح الشرق الأوسط، حيث تسير السياسة الرسمية في اتجاه التحالف الصريح مع أميركا على جميع الجبهات، وحيث يتوقعُ الأميركيون من المعاهدة المصرية الإسرائيلية أن تكون الخطوة الأولى في طريق السيطرة الشاملة على المنطقة، والقضاء على الحركات المعارضة لنفوذهم في المناطق الأخرى المحيطة بالشرق الأوسط.

وربما قيل إن الأحداث الأخيرة قد أفقدت أميركا الصداقة التقليدية المطلقة التي كانت تحملها لها بعض الدول العربية المحافظة، وأن هذا يدخل في باب الخسارة بالنسبة إلى النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط. ولكن ينبغي أن نتنبه إلى أن السبب الذي تُعلنه هذه الدول صراحةً لغضبها من أميركا هو أنها لا تحمي أصدقاءها بحزم كافٍ، كما أثبتت الأحداث الإيرانية بوضوح. وأبسط تحليل لهذا السبب يدلُّنا على أن الغضب في هذه الحالة لا يرجع إلى نزعة تحررية لدى هذه الدول، بقدر ما يرجع إلى خيبة أملها في تساهل أميركا أو سلبيتها. وبعبارة أخرى، فلو كانت أميركا قد أظهرت مزيداً من الحزم في إيران (وكلنا نفهم ماذا يعنيه «الحزم» في هذه الحالة)، وتمكنت من حماية «أصدقائها» في ذلك البلد، لما غضب منها أحد. وهكذا فإن الصداقة المفقودة لا تحسب، في الواقع، ضمن خسائر أميركا، لأنها تعبر عن وجهة نظر أولئك الذين كانوا يتوقعون من أميركا أن تكون أشد بطشاً، وكانوا يتمنون أن تكون قبضتها أكثر إحكاماً - أي كانوا يريدون من أميركا أن تكون أكثر «تأمرُكا» بالمعنى التقليدي لهذا اللفظ. هناك، إذن، حركة توسع أميركية في الشرق الأوسط. ولكنني

أودُّ أن أركّز حديثي على منطقتنا، ومن هذه الزاوية أستطيع أن أقول إن آمال أميركا في المنطقة قد انتعشت إلى أبعد حدٍ في السنوات الأخيرة، إن لم يكن بسبب انتصاراتها الذاتية، فعلى الأقل بسبب هزيمة القوى المناوئة لها.

ولكن الأهم من ذلك أن هناك مدًا أميركيًا داخل عقولنا ونفوسنا: فالنموذج الأميركي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة، والأسلوب الأميركي في الحياة، الذي قد يرفضه الكثيرون في العلن، يُقَابَلُ في السِّرِّ بإعجابٍ متزايد، والقوة الأميركية العسكرية والاقتصادية والإعلامية تبهر أعدادًا متزايدة من العرب، بل إن أجهزة الإعلام في أكبر دولة عربية، وهي مصر، أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أميركا وعرضها بأزهى الألوان، ولن أكون مبالغًا إذا قلت إن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة. ووصل هذا الاقتناع إلى حد الاقتناع السائد على أعلى المستويات بأن محاكاة النموذج الأميركي يمكن أن يحل جميع مشكلات بلد كمصر، ويدفعها بخطوات سريعة إلى الأمام ما دام هذا النموذج قد جعل من أميركا ذاتها أعظم وأقوى دول العالم في مائتي سنة فقط. لقد

أصبحت «الوصفة» غاية في البساطة: أميركا بنت نفسها في قرنين من الزمان، فأصبحت أعظم بلاد العالم. إذن فاتباعنا للنموذج الأميركي سيجعلنا بدورنا عظماء متقدمين، وسينقلنا من الفقر إلى الغنى، ومن الضعف إلى القوة.

هذه هي العقيدة الجديدة التي لا توجد فقط في عقول بعض الزعماء، بل تتسرب بشتى الوسائل إلى عقول الناس العاديين. ولو تأملنا المحيطين بنا من الناس، لوجدنا نسبة كبيرة منهم تؤمن - داخلياً على الأقل - بفاعلية هذه «الوصفة»، وتقف مشدوهاة أمام عظمة النموذج الأميركي، وتتمنى في قرارة نفسها لو استطعنا أن نحاكيه في مجتمعاتنا.

هذا المد الأميركي الزاحف، على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، وعلى المستوى الفردي في عقول الناس ونفوسهم، هو الذي أقنعني بضرورة الكتابة من أجل تحليل النموذج الأميركي تحليلاً موضوعياً، وإيضاح أبعاده للإنسان العربي حتى يتخذ موقفه من هذه المسألة الحيوية بوعي وتبصُّر، دون أن ينحرف في تيار الدعاية، أو يغرق في خضم التضليلات. وليعذرني القارئ إذا

بدأت هذا التحليل بتقديم نسي من الزاوية المطروحة في صفحات هذا الكتاب، أعني من حيث علاقتي الشخصية بأميركا، فكاتب هذه السطور قضى في الولايات المتحدة خمس سنوات من أخصب فترات حياته، وفيها أنجب اثنين من أبنائه الثلاثة، وألف اثنين من أعزّ كتبه إليه. وفي أميركا يعيش شقيق له مهاجر حصل على جنسيتها، وما زالت علاقاته الشخصية بكثيرٍ من الأصدقاء الأميركيين تحمل كل سمات الود والوفاء. وليس في تاريخ كاتب هذه السطور أي انتماء إلى أية هيئة أو حزب معادٍ بطبيعته، وبحكم أيديولوجيته، لأميركا.

هذا التقديم الشخصي بدا لي ضرورياً حتى يدرك القارئ الروح التي أكتب بها هذا التحليل؛ ذلك لأن من السهل الاعتراض على شهادة من يحكم على أميركا من منطلق عدائي، ومن يرفض أيديولوجيتها رفضاً مبدئياً دون أن يعايشها أو ينغمس في دروب حياتها. لكنني أردت أن أطمئن القارئ، منذ البداية، إلى أنني لن أتخذ وجهة نظر معادية بلا تفاهم، وإلى أنني عرفت أميركا عن قرب، ومن حقّي أن أدلي عنها بشهادتي في هذه الأيام التي يطرح فيها النموذج الأميركي نفسه علينا بقوة وإلحاح.

من طبيعة أميركا أنها بلد يدعو إلى الانبهار. إنها بلدٌ جمع في داخله أكبر كمية من «أفعل التفضيل»: (فهى أقوى، وأغنى، وأحدث من كل بلاد العالم. كل شئ فيها أضخم، وأسبق، وأعظم مما تجده في أي بلدٍ آخر. إنها البلد الذى وصلت فيه سيطرة الإنسان على الطبيعة، وتسخيرها لخدمته، وتأكيد سيادة العقل البشرى على العالم المادى وقدراته على تشكيله وفقًا لغاياته، إلى حدٍ يفوق ما كان يحلم به الفلاسفة والأدباء وأصحاب «المدن الفاضلة» على مرّ التاريخ. هذه حقيقة لا يقدر على إنكارها من عالمنا المعاصر أحد.

ولكن القضية التى أود أن أدافع عنها، فى هذه الدراسة هى:

أولاً: أن النموذج الأمريكى فريد من نوعه، حدث مرة واحدة ولا يقبل التكرار.

ثانياً: أن هذا النموذج الأمريكى، الذى يدعو حقاً إلى الانبهار، ملئٌ بالعيوب الذاتية.

ثالثاً: أن هذا النموذج لا يصلح لأى بلد فى العالم الثالث، ولا لأى بلد فى العالم العربى بوجه خاص.

قلت من قبل إن المد الأميركي يزحف، لا إلى سياستنا واقتصادنا فحسب، بل إلى عقولنا أيضاً. قد نحمل على أميركا حين ينكشف دورها في مساندة إسرائيل بصورة مفضوحة، ولكن في عقول الكثيرين منا إعجاباً صامتاً بها، مقروناً بالرهبة والانبهار.

وفي اعتقادي أن الإعجاب المفرط بأميركا يظهر، في عالمنا العربي (وربما في جميع بلاد العالم الثالث) بين الفئات الآتية:

١ - هناك أولاً أصحاب المصالح المباشرة. ولا أعنى بذلك فقط أولئك الذين ترتبط مكاسبهم الاقتصادية بأميركا، كأصحاب التوكيلات والشركات المتعاملة مع أميركا، بل أعنى أيضاً أولئك الذين يؤمنون بأن أعمالهم، حتى ولو لم تكن ترتبط مباشرة بأميركا، لا تزدهر إلا في نجو يسوده الود والوثام مع هذا البلد.

فهؤلاء يعتقدون أن ارتباط بلادهم بأميركا يهيئ لهم أفضل مناخ يستطيعون فيه أن يمارسوا نشاطهم الاقتصادي - الذي هو عادة نشاطٌ حرٌّ ذو طبيعة رأسمالية - وهم آمنون على مصالحهم.

وكثيراً ما تجد هؤلاء يبررون مواقفهم بشتى التبريرات التي قد تغلف بقشرة معنوية أو أخلاقية أو حتى دينية، ولكن من وراء هذا كله توجد المصالح المباشرة.

هذه الفئة تتخذ موقفاً صريحاً، واضحاً، لا يستطيع أحد أن يلومها عليه، مادام ينسجم مع أهداف الحياة التي اختارتها لنفسها.

٢- أما الفئة الثانية فيتمى إليها أشخاص يتسمون بانحراف الوعي الاجتماعي والأخلاقي، فتغطي مشاعرهم ورغباتهم الانانية على تقييمهم للنمط الأميركي في الحياة. هؤلاء قد لا يكونون أصحاب مصالح مباشرة مع الأميركيين، كالفئة السابقة، ولكنهم ينظرون إلى أمريكا على أنها مرادفة للترف، والمتعة الاستهلاكية، والمستوى المعيشي المرتفع، والسيارات الفارهة، والأجهزة الإلكترونية الراقية. ومعظم أفراد هذه الفئة من المهنيين إلى فئات أدنى.

هؤلاء جميعاً تتجه أمانيتهم وتطلعاتهم إلى تحقيق النموذج الأميركي في حياتهم الخاصة، وينفرون من أى نموذج آخر باعتباره مرادفاً للتقشف والاقصار على الضروريات، والحرمان من متع

«الحياة اللذيذة».

وتتسم هذه الفئة بأنها لا تطرح على نفسها أسئلة من نوع : هل هذا الرخاء الاستهلاكي الذي قد يجلبه النموذج الأميركي لهم، يمكن أن يصل إلى الجميع، حتى الفقراء من الناس؟ ألن يغدو الفقراء أشدَّ فقراً، ويزداد حرمانهم بقدر ما يزداد استمتاع الفئة المميزة في المجتمع؟ هل ينجح النمط الأميركي في الحياة، حين يُطبَّق على بلدٍ متخلف أو محدود الموارد، في حل مشكلات فئات المجتمع كلها، أم أنه يرضى فئة محدودة إلى أقصى حد، على حساب أوسع فئات المجتمع؟ هذه أسئلة لا تطرحها الفئة التي نتحدث عنها من المعجبين بالنمط الأميركي. وليس معنى عدم طرحها لهذه الأسئلة أنها دائماً غير واعية بها، بل إنني أعرف - من تجربتي الشخصية - حالات كثيرة لأشخاص لديهم إدراك كامل للتميز الصارخ الذي يجلبه الأخذ بالنموذج الأميركي، ومع ذلك فإنهم يتعلقون به أشد التعلق؛ لأنهم، ببساطة، لا يكثرثون بمصير الفئات الأخرى، ولا يضيرهم على الإطلاق أن ينعموا على حساب غيرهم. إنَّ لسان حال كل منهم يقول: مادامت مشكلتي

الشخصية قد حُلَّتْ، فقيم يهمى الآخرون؟

٣- وتأتى بعد ذلك فئة أولئك الذين ارتبطت حياتهم، فى وقت ما، بأميركا، أعنى أولئك الذين تلقوا العلم فيها، أو قاموا بزيارات لها. وهؤلاء تعود نسبة كبيرة منهم إلى بلادها وقد انطبعت بالطابع الأميركى فى تعاملها مع الناس، وأخذت تستخدم التعبيرات الأميركية فى لغتها، والحركات الأميركية فى سلوكها، بل إن أعداداً منهم تعود حاملة معها تحيزات الأميركيين المريضة ذاتها. فقد عرفت من العرب المقيمين فى أميركا أناساً كانوا يُغيِّرون المبنى الذى يقيمون فيه لو سبَّكه زلجى، حتى لو كان ذا مركز اجتماعى محترم، وكان عدد منهم يردد نفس الحجج التى يرددها غلاة المتعصبين الأميركيين عن «الملونين».

ولحسن الحظ أن بلادنا تضم عدداً غير قليل من خريجي الجامعات والمعاهد الأميركية، ممن لا يكتفون بالمشاهدات السطحية ولا ينحرفون وراء المظهر السطحى البراق، ومن ثم فإنهم يحتفظون بموضوعيتهم طوال إقامتهم وبعد عودتهم. والعامل

الذى يحدد الفارق بين هؤلاء وأولئك هو مدى الوعي الذى يكون الدارس فى أميركا أو الزائر لها مسلحاً به. ومن هنا كُنَّا نجد نسبة كبيرة ممن دخلوا أميركا فى مُقبل أعمارهم، بغير وعى سياسى واجتماعى متماسك، يجرفهم التيار فى طيَّاته، ويعودون إلينا بمظهر أميركى وعادات وحركات وإيماءات أميركية، ويحملون معهم، قبل هذا وذاك، إعجاباً غير مشروط، متغلغلاً فى أعماق تلافيف أمخاخهم، بالنموذج الأمريكى فى جميع المجالات.

٤- أما الفئة الأخيرة فهم أولئك الذين يتأثرون بالصورة الإعلامية البراقة للحياة الأميركية. ففي « الثقافة العالمية » التى تولدت عن الثورة المعاصرة فى وسائل الإعلام. تحتل نواتج الإعلام الأمريكى موقع الصدارة. وهكذا تُصدر أميركا إلى بلاد العالم - وبخاصة العالم الثالث - أفلامها السينمائية ومسلسلاتها التلفزيونية وأسطواناتها ورقصات وأزياءها. وفي هذه النواتج الإعلامية والثقافية تندس - بطريقة قد لا تكون مقصودة أحياناً، ولكنى أرجح أنها مقصودة فى أغلب الأحيان - صورة براقة للحياة الأميركية، تمر فى الفيلم أو الحلقة التلفزيونية مروراً عابراً، ولكنها تؤثر تأثيراً بالغاً - على

المستوى الشعوري واللاشعوري - في المشاهدين، ولا سيما إذا كان الطابع الغالب على حياتهم هو الحرمان. وبمضي الوقت تترسب في أذهانهم صورة أميركا الضخمة، الفخمة، المتسرفة، القادرة على كل شيء، والتي لا يقف في وجهها شيء، ويكون لهذه الصورة حتمًا تأثيرها في وعيهم الاجتماعي واختياراتهم السياسية.

هذه الفئة الأخيرة، الخاضعة للتضليل الإعلامي المنهجي المدروس، تُؤلفُ الشطر الأكبر من أنصار أميركا في بلادنا، ولكنها فئة يستطيع المرء أن يتفاهم معها دون أن يخشى من أن تغطي عليها مصالحها أو أنانياتها أو تحيزاتها. ومن ثم فإن حديثي موجه أساسًا إلى أفراد هذه الفئة، وإن كنت أمل بطبيعة الحال أن يُمعن النظر فيه بعض أفراد الفئات الأخرى على الأقل. ففي اعتقادي أن عرض الصورة كاملة، ومن كافة جوانبها، يمكن أن يفتح أمام الكثيرين أبوابًا للتفكير ولمراجعة آرائهم السابقة. وهذا أقصى ما أمل فيه: أن يعيد المعجبون المفتونون بالنمط الأميركي النظر في أفكارهم، وأن يراجعوا موقفهم في إطار ما سيقدم إليهم من حقائق أمل أن تكون موضوعية بقدر ما أستطيع، حتى يتبينوا

بأنفسهم، فى النهاية، إر كان هذا النمط هو الذى يصلح
لمجتمعاتنا، أم أنه سيكون عائقًا فى وجه تقدمنا، فيما لو أصبح
هو السائد بيننا؟

الفصل الثاني



أميركا ظاهرة فريدة لن تتكرر

إلى المؤمنين بمنطق أن «أميركا بنّت نفسها حتى أصبحت الدولة العظمى فى مائتى عام، فلنفتح لها أبوابنا حتى نضمن لأنفسنا تقدماً مماثلاً» - إلى هؤلاء أقول إن الظاهرة الأميركية فريدة غير قابلة للتكرار، وإنها حدثت نتيجة لتضافر عدد من الظروف التى يستحيل أن تتجمع مرة أخرى فى مكانٍ آخر أو فى زمانٍ مختلف.

هذه الظروف التى لا تقبل التكرار، والتى جعلت من أميركا «الدولة الأعظم» فى العصر الحديث، هى:

أولاً: أميركا قارة تنتمى إلى العالم الجديد. وهذه فى ذاتها حقيقة أساسية تحكّمت فى تحديد مركز أميركا وسط دول العالم منذ البداية: فالعالم القديم كان قد استُهلِكَ منذ ألوف السنين، ونضبت موارده عبر الحضارات التى تعاقبت عليه. أما أميركا فكانت أرضاً بكرّاً اكتشفت منذ أقل من خمسة قرون، ولم يبدأ استغلالها الحقيقى إلا منذ ثلاثة قرون، وربما اثنين. وهى لم تكن

أرضاً بكرًا فحسب، بل كانت قارة كاملة غنية بالموارد الطبيعية إلى حدٍّ مذهل، تجاورها قارة أخرى كاملة تكونُ «ساحتها الخلفية» وتخضع لاستغلالها خضوعًا مباشرًا. وفي هذا الصدد نستطيع تشبيه أميركا بكنزٍ هائلٍ ظلَّ مخفيًا ألوف السنين، ينتظر صاحب الحظِّ السعيد الذي يعثر عليه، ولم يُكتشف إلا بعد أن كانت الكنوز المعروفة قد شبت استهلاكًا.

ولقد كان الوقت الذي اكتُشف فيه هذا الكنز الجبار وقتًا فريدًا بدوره، أعنى عصر النهضة الأوربية ومطلع العصر الحديث، ذلك العصر الذي بدأت فيه أوربا تتطلع إلى السيطرة على الطبيعة عن طريق العلم والتكنولوجيا، والذي نادى فيه مفكروها وفلاسفتها الكبار بأن يصبح البشر «سادة الطبيعة وملاكها» وأن يكون العلم للسيطرة، «لا للمعرفة فحسب» في لحظة الطموح الفريدة هذه، وفي العصر الذي خرج فيه الأوروبيون من ظلام العصور الوسطى الطويل، وتفتحت أمامهم آمال وتطلعات هائلة، وفي الفترة التي تخلص فيها الإنسان من عبودية الإقطاع، وانتقل إلى التحرر والطموح الرأسمالي، وأتاحت له علومه الجديدة ومراجعتة الجذرية لتنظيماته الاجتماعية إمكانات للتقدم بغير حدود... في هذه

اللحظة بالدات، اكتشفت أميركا.

وهكذا تضافرت عوامل فريدة فى خلق الظاهرة الأميركية: أرض مليئة بالخيرات التى لم تكد تُمسّ، يهبط عليها فجأة مجموعة من البشر المنتمين إلى حضارة بلغت أوج نهوضها وتفاؤلها، ويحملون معهم كل خبرات العالم القديم وراثته العلمى والفكرى، وطموح الإنسان الحديث إلى السيطرة على الطبيعة وتشكيل حياة جديدة لنفسه. وإذا كانت التقاليد الأوروبية قد وقفت عائقًا، إلى حدّ ما، فى وجه هذا الطموح، فما هى ذى أرض جديدة لا حدود لاتساعها وإمكاناتها، تفتح أبوابها على مصراعيها أمام الإنسان الأوربى وهى تبدو أمامه بلا تاريخ. . ولا صاحب.

ثانيًا: ولكن هل كانت هذه الأرض حقًا بلا تاريخ، بلا صاحب؟ من الحقائق التى يعرفها الجميع أن هذه الأرض كان يسكنها شعبٌ مسالم، أدّت به عزلة النائية وعدم اختلاطه بالحضارات الأخرى إلى التخلّف عن بقية العالم فى ميادين متعددة، ولكنه كان صاحب حضارة مزدهرة فى مناطق معينة على

الأقل . فى المكسيك ، وأميركا الوسطى ، وأجزاء من أميركا الجنوبية ، وخاصة بيرو .

غير أن نقطة الضعف الكبرى فى هذا الشعب كانت أدوات الحرب : فقد طور الغرب الأوروبى أسلحته قبل الفترة التى غزا فيها الأرض الأمريكية ، إلى مستوى كان يُتيح له بسهولة إبادة شعب لا يستخدم سوى أسلحة الصيد البسيطة . وكان هذا التفوق فى التسلح ، أى فى صناعة القتل ، هو العامل الأول لانتصار المستعمرين الأوروبيين على أصحاب الأرض الأصليين . ومن المؤكد أن أميركا ظلت دائماً تدرك بوعى تام أهمية التفوق فى التسلح ، بدليل أنها ما زالت تفوق سائر بلاد العالم فى هذا الميدان الرهيب ، وما زالت صاحبة «الفضل الأول» فى «تحسين» أدوات الفتك والإبادة ، وفى تطوير أنواع وأجيال جديدة من الأسلحة ، وإرغام العالم على مجاراتها فى هذا الميدان اللإنسانى العقيم .

ولسنا فى حاجة إلى أن نُشير إلى الأساليب البشعة التى استُخدمت فى هذا التصادم بين حضارة طموح تستهدف التوسع بأحدث وسائل الدمار المعروفة عندئذ ، وبين حضارة مسالمة معزولة لم تكن تعمل أى حساب لليوم الذى سيهبط عليها فيه هؤلاء

الغرباء المتفوقون، بل لم تكن تتصور أنهم موجودون أصلاً. ذلك لأن أفلام الهنود الحمر، على ما فيها من تشويه وقلب للحقائق، كفيلة بإلقاء الضوء على عملية الإبادة الجماعية التي كان المستعمرون يمارسونها ضد كل من يقف في وجه توسعهم وامتداد نفوذهم - تلك الإبادة التي مازالت تؤرق ضمائر كثير من المؤرخين الأميركيين المنصفين حتى اليوم.

لقد كان الهنود الحمر شعباً أياً، لا يقبل الذل، فقاوم بقدر ما يستطيع، وكانت نتيجة ذلك أن استأصله الأميركيون من جذوره، ولم تبق منه إلا مجموعات قليلة تعيش في مستوطنات مقلقة معزولة تستغل في الأغلب لأغراض تجارية بوصفها متحفاً بشرياً حياً.

ولكني أود، قبل أن أترك هذا الموضوع أن أطرح على قارئى العربى سؤالاً: ألم تستتج من هذا الوصف لموقف الأميركيين من الهنود الحمر شيئاً؟ ألا يذكّرنا ذلك، إلى حد بعيد، بموقف الصهيونية من فلسطين؟ لقد كانت أميركا بدورها، في نظر المستوطنين الأوروبيين الجدد، أرضاً بلا شعب، وكان الواقدون من جميع أرجاء أوروبا، الذين ضاقت بهم قارتهم القديمة أو ضاقوا

بها، والذين كان منهم تجار مغامرون، ورجال دين متزمتون،
وأفاقون، وأرباب سجون، ومجرمون هاربون - كان هؤلاء يعدون
أنفسهم شعبا بلا أرض.

كان كل شئ فى الأرض الجديدة، ممهداً أمام طموحهم وأهدافهم
التوسعية، ولم تكن تعترضهم سوى عقبة «صغيرة» هى أن فى
هذه الأرض سكاناً ظلوا يعيشون فيها منذ ألاف السنين. إذن،
فلنتخلص منهم بسرعة، ولنحاول بعد ذلك أن نسدل ستاراً من
الصمت والنسيان على تلك الحقيقة «الصغيرة» المزعجة، لاسيما
وأن إنجازاتنا اللاحقة كفيلة بأن تُبرّر فى نظرنا، وفى نظر العالم،
ما حدث فى تلك المرحلة الأولى، المظلمة، من تاريخنا.

لقد أردت أن أجرى هذه المقارنة حتى لا يشعر القارئ بالدهشة
حين يجد أميركا تؤيد إسرائيل إلى هذا الحد الذى يبدو أحياناً غير
مفهوم. فبالى جانب المصالح المشتركة والسياسة الرسمية، هناك
شئ فى نفس المواطن الأميركي يجعله متعاطفاً مع الحجاج
الصهيونية، إذ يرى فيها ترديداً لنفس الحجاج التى قامت عليها
بلاده، والتى كان يستخدمها أجداده فى إبادة الهنود الحمر.

فهناك عنصر مشترك قوى بين التكوين العقلى والنفسى للإنسان الأمريكى و الإنسان الصهيونى: هو الإيمان بأن الأرض ينبغى أن تنتمى إلى من يعرف كيف يستغلها إلى أقصى حد، أما صاحبها لا صلى فليذهب إلى الجحيم، وهو أيضاً اللجوء إلى القوة العاشمة فى سبيل إقرار حق الاستغلال، واستخدام التبريرات المعويه فى وقت لاحق، بعد أن تكون القوة المباشرة قد فرضت أمراً واقعاً، «هو الاعتقاد بأن ما ينتمى إلى حضارة أكثر تقدماً، بالمعنى المادى، البحت للكلمة، من حقه أن يعيش على حساب المتخلفين» حتى فوق جثثهم. صحيح أن الفرق بين الصهيونى والفلسطينى من حيث التقدم الحضارى بوجه عام، لا يقارن بالفرق بين الأمريكى المستوطن والهندي الأحمر، بل إن التمييز - فى الحالة الأولى - يمكن ألا يكون قائماً على أساس، ولكن ليس هذا هو لب الموضوع، وإنما المهم هو أن الحجج التى تقدمها الأيديولوجية الصهيونية إلى العالم، والتى تجد صدقاً خاصاً فى نفوس الأمريكيين، تركز على فكرة التفوق الحضارى والقدرة على الانتفاع من موارد الأرض، إلى أقصى حد، وعلى الإقلال من شأن «السكان الأصليين» والدعوة إلى نسيان وجودهم.

أليس من المعقول، «حال هذه، أن تكون الصهيونية قادرة على

الضرب على وتر حساس لدى المواطن الأميركي العادي، وأن يكون «الضمير الأميركي» على أتم استعداد للتوافق مع العقلية الصهيونية؟ أيستطيع الأميركي العادي أن يقول للصهاينة:

«ولكن الأرض ليست أرضكم، بل كان فيها شعبٌ يمتلكها من عشرات القرون». . . أيستطيع أن يقول ذلك دون أن يكون قد أدان نفسه في الوقت ذاته؟

ثالثاً: ولأنتقل - بعد هذا الاستطراد، الذي هو مع ذلك ضروري بالنسبة إلى هدف بحثنا هذا - إلى العامل الثالث الذي أتاح لأميركا أن تبلغ ما بلغت، والذي يجعل من أميركا ظاهرة فريدة غير قابلة للتكرار - هذا العامل هو نظام الرُّق، الذي تفسَّى في أميركا على أوسع نطاق في نفس الفترة التي كان فيها المستوطنون يبنون مجتمعهم الجديد، والذي أسهم بنصيب هائل في إثراء هذا المجتمع. ولست في حاجة إلى أن أذكر القارئ ببشاعة الأساليب التي كان يلجأ إليها تجار الرقيق لجلب آدميين مسالمين من مواطنهم الأصلية في أفريقيا لكي يُعاملوا معاملة أسوأ من معاملة الحيوانات في البلد الجديد، في نفس الوقت الذي كان

فيه هذا البلد يقدم إلى العالم «وثيقة حقوق الإنسان» - الأبيض بالطبع! ذلك لأن القصة أصبحت الآن معروفة، في أغلب بلدان العالم العربي، بفضل عمل من أروع الأعمال الفنية التثقيفية الهادفة، وهو مسلسل «الجدور» التلفزيوني.

ولكن الذى يهمنا فى هذا السياق هو أن نشير إلى استغلال عمل ملايين العبيد الأشداء، طوال أجيال كثيرة، بلا أى مقابل، كان لابد أن يسهم بدورٍ عظيم الأهمية فى تحقيق نهوضٍ اقتصاديٍّ سريع فى هذا البلد. لقد كان الجنوب الزراعى كله، والشمال إلى حدٍّ ما فى البداية، يعتمد على قوة عمل العبيد المجانية، فإذا ما تساءل شخصٌ: كيف أحرز النظام الرأسمالى هذا النجاح السريع. فى أميركا؟ كان من الواجب أن نردَّ عليه بما قاله أحدُ المفكرين الأميركيين المستنيرين وهو يتحدث عن أثر استغلال عمل الزوج فى الاقتصاد الأميركي: - إذا كان لديك تاجران متنافسان، يعمل لدى أحدهما عمالٌ لا يتقاضون أجرًا طوال حياتهم، على حين أن الآخر يدفع لعماله أجورهم بانتظام، فأيهما تكون فرضته أكبر فى الربح وفى توسيع أعماله؟

رابعاً : كان موقع أميركا المنعزل ، الذي يفصله عن بقية العالم محيطان شاسعان ، من أكبر عوامل تقدّمها ؛ ذلك لأن الحروب المتوالية قد مزّقت سائر البلدان المتقدمة أو المؤهّلة للتقدم فى أوربا وآسيا ، على حين أنها تركت أميركا سليمة لم تمس . وعلى كل من يقارن بين المستوى الأميركي المرتفع وبين بقية دول العالم أن يسأل نفسه : ماذا لو كانت أميركا قد أقيت عليها قنابل ذرية كاليابان ؟ أو استنفدت مواردها المادية والبشرية فى حروب القرن التاسع عشر وفى الحربين العالميتين الرهيبتين فى القرن العشرين ، كألمانيا وإنجلترا وفرنسا ؟ ماذا لو كانت أخصب أراضيها قد أُحْرِقَتْ ، وأعظم مدنها قد دمرت ، وثلاثون مليوناً من سكانها قد قتلوا ، كما حدث للاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية وحدها ؟

طوال تلك الحروب كانت أميركا آمنة من كل ضرر : فلم تسقط على أرضها قبلة واحدة ، ولم يهدم فيها بيت واحد (إذا استثنينا حرباً واحدة فى أواسط القرن الماضى ، وتلك كانت حرباً أهلية بين الشمال والجنوب الأميركيين) ، ولم تجد ما يدعوها حتى إلى إطفاء الأنوار ، على سبيل التحوُّط ، طوال الحرب العالمية

الثانية .

بل إن أميركا لم تسلم من أضرار الحروب فحسب، وإنما كانت الحروب بالنسبة إليها مصدراً هائلاً للربح، وقوة دافعة ضخمة لاقتصادها. ففي الوقت الذي كان فيه الأوروبيون يقتتلون بضراوة، كانت كل معركة جديدة، وكل دماء جديدة تسيل، تعنى مزيداً من الربح لمصانع الأسلحة الأميركية، ووراء مصانع الأسلحة تأتي مئات الصناعات المساعدة والمساندة، وتعنى مزيداً من فرص العمل للعمال، ومزيداً من التوسع والازدهار لأصحاب الأعمال. وأقرب مثل إلينا ذلك الاختلال الذي طرأ على بنية الاقتصاد الأميركي كله بعد انتهاء حرب فيتنام - وهي حرب محدودة، بالقياس إلى الحروب العالمية.

وهكذا لم يكن موقع أميركا البعيد، المنعزل، مصدر تأمين لها من ويلات الحرب فحسب، بل أتاح لها أن تُحوّل الحروب التي تدمر الآخرين إلى رصيد إيجابى يزيد من قوتها ويضاعف ثراءها. ما الذى نستدل عليه من هذا كله؟ لقد كانت القضية التي نود إثباتها، فى هذا الجزء، هى أن أميركا ظاهرة فريدة لا تتكرر، وأن مجموعة العوامل التي تضافرت لكي تجعل أميركا أقوى وأغنى

دولة في العالم كانت بالفعل عوامل لم يتح مثلها لاي بلد آخر .
ومن هنا فإن المقارنة بين أميركا وبين أي بلد آخر ، إذا كانت تأتي
دائماً لصالح الأولى ، فإن ذلك يرجع أساساً إلى أن الظروف
خدمت أميركا على نحوٍ يستحيل تحقيقه في أية حالة أخرى .

ونحن لا نعى بذلك أن الشعب الأميركي قد وجد نفسه
محظوظاً بفعل مجموعة من المصادفات التاريخية الفريدة التي
قدّمت إليه القوة والثروة على طبق من ذهب فمن المؤكد أن هذا
الشعب قد بذل جهوداً جبارة من أجل استثمار موارده . ولكن
كانت هناك أيضاً شعوب أخرى تبذل جهوداً شاقة ، دون أن تجني
مقابلها ثماراً معادلة ؛ لأن مجموعة الظروف التي تحيط بها غير
مواتية ، ولأن الموارد التي تستغلها محدودة أو شحيحة . أما في
حالة أميركا فإن كل جهد يبذل كان كفيلاً بتحقيق أعظم النتائج ،
لأن كل شيء كان متوافراً .

وتترتب على هذه القضية نتيجة في غاية الأهمية : هي أن
أميركا لا تصلح أصلاً لكي تكون «نموذجاً» ؛ ذلك لأن من طبيعة
الظاهرة الفريدة أن تحدث مرة واحدة ، وألا تقبل المحاكاة . بل إنني
سأفترض افتراضاً خيالياً ، فأقول إن أميركا ذاتها لا تستطيع أن

تكرر نفسها. فلو فرصنا أن قارة مثل أميركا قد اكتشفت فى مكان ما من العالم، فى الظروف الراهنة، فإن من المستحيل أن يظهر فيها من جديد أقوى وأغنى مجتمع فى العالم؛ لأن ظروف العالم الحالية لن تسمح لمستوطنى هذه القارة بإبادة شعبها الأسمى بسهولة، ولن تسمح لهم بجلب ملايين العبيد واستغلال قوة عملهم بلا مقابل؛ لأن وجود نظم اقتصادية وسياسية منافسة لن تتيح لهم حرية الحركة والتوسع والامتداد التى كانت متوافرة لهم فى القرنين الأولين من تاريخهم.

الفصل الثالث



السلطة، ويمنحه حق التعبير عن نفسه ومحاسبة حكومته دون عائق، ويكفل له اختيار ممثليه دون تدخل سافر، وسحب ثقته بمن يسيئون استغلال سلطتهم حتى لو كانوا في أعلى قمم جهاز الدولة. ويمتد شعور الإنسان الأميركي بالحرية حتى يصل إلى تفاصيل حياته الشخصية: فله حرية كاملة في اختيار نوع التعليم الذي يريد، وليس هناك - نظرياً - أية حواجز طبقية تمنع أبناء الشعب من تلقى أرفع أنواع التعليم. وهو حرٌ في اختيار الطبيب الذي يعالجه، وفي استطاعته، لو شاء، أن يتلقى الرعاية الطبية في أعظم دور العلاج وأرقاها، وهو حر في اختيار صاحب العمل الذي يعمل عنده، وفي أن يغيره كما يشاء لو أتيحت له فرصة أفضل، بل إن الابن أو الابنة لهما الحرية في ترك منزل العائلة والبدء في حياة مستقلة، مادياً ومعنوياً، منذ اللحظة التي يشعران فيها بالرغبة في الاستقلال، وهكذا.

فإذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود رقابة حكومية على الصحف ومصادر المعلومات، كان من السهل أن نفهم ذلك الشعور الحاد بالحرية، الذي يتميز به الإنسان الأميركي، والذي يؤمن بأنه هو

السمة الإيجابية الكبرى التي يتفوق بها نمط الحياة الأميركي على سائر أنماط الحياة المعاصرة.

هذه الصورة، كما تبدو على السطح، وكما يراها معظم الأميركيين والمعجبون بنمط الحياة الأميركي من بين أفراد الشعوب النامية. ولكن وراء هذا السطح أعماقاً خفية لا تدركها العين للوهلة الأولى، وإن كان الوعي بها يزداد انتشاراً يوماً بعد يوم. ونحن إذ نركّز حديثنا على ما وراء المظهر الخارجي، لا نهدف إلى تصيّد الأخطاء أو اقتناص السلبيات، وإنما نودُّ قبل كل شيء أن نكمل الوجه الآخر للصورة، وذلك في إطار الهدف العام الذي نسعى إليه من هذا البحث، وهو أن يكون الإنسان العربي رآيه عن النموذج الأميركي بطريقة موضوعية متكاملة.

إن الثراء الأميركي ليس مطلقاً. ففي أميركا فقراءٌ بأعداد لا بأس بها، وفيها عاطلون يشكلون نسبة من الأيدي العاملة قد تصل أحياناً إلى العُشر. وقد يرى البعض أن الفقير في أميركا أحسن حالاً، على وجه العموم، من متوسط الحال في معظم البلاد المختلفة، وهو أمر يمكن أن يكون صحيحاً إذا ما نظرنا إليه

نظرة إحصائية رقمية، أما إذا تأملناه من منظور إنسانى فلن يعود السؤال الرئيسى هو: مامدى فقر الفقير فى المجتمع الأمريكى؟ وإنما لماذا يكون هناك فقراء أصلاً، فى بلد يتمتع بكل هذا الثراء؟ وبالمثل فإن العاطل يحصل، لمدة معينة، على مبلغ من الضمان الاجتماعى قد يسد احتياجاته الضرورية، ولكن المسألة فى هذه الحالة أيضاً ليست مقدار هذا المبلغ، وإنما هى: لماذا يكون هناك عاطلون بالملايين، فى أوقات الرخاء وفى أوقات الأزمات على حد سواء، وكيف يرضى المجتمع الأمريكى بأن تكون ظاهرة البطالة جزءاً لا يتجزأ من بنيانه، ومن نظام حياته؟ ولماذا تظهر البطالة - على مستوى غير قليل - فى مجتمع يملك وسائل إنتاج هائلة وإمكانات عظيمة للتوسع؟ وماهو التأثير المعنوى للبطالة فى نفس الإنسان، بغض النظر عن تأثيرها المادى فى مستوى حياته؟

إن التعليل المعروف لهذه الظاهرة هو أن المجتمع الذى يقوم على الاقتصاد الحر بأوضح صورة، يحتاج إلى وجود نسبة من العاطلين عن العمل كيما يساوم بهم ضد مطالبات العمال المستمرة لرفع أجورهم. وهذا التعليل يفترض، بالطبع، أن العامل الإنسانى فى الموضوع لا أهمية له، أى أن إحساس العاطل

بالإحباط، وعدم الأمان، والانهيار الناتج عن شعوره بأنه سيظل لفترة - لا يدرى إلى متى تطول - إنساناً غير منتج في المجتمع، كل ذلك لا يدخل في الحسبان مادامت مصلحة الأعمال الاقتصادية (البيزنس) تقتضيه.

وهنا نضع أيدينا على نقطة أساسية من النقاط التي تميز مجتمع الثراء والوفرة هذا: هي اللاإنسانية. وأنا لا أعنى بذلك أن الإنسان هناك يحارب أو يضطهد في كل الحالات، وإنما أعنى ببساطة أن الإنسان «لا يعمل له حساب» - فهو يأتي على الهامش، بالقياس إلى ضرورات الأعمال الصناعية والتجارية. والعلاقات الإنسانية لا تدخل بوصفها عاملاً يحسب حسابه عند اتخاذ قرار اقتصادي أو اجتماعي معين. (من المفارقات الساخرة أن العقل الأميركي هو الذي اخترع علماً اسمه العلاقات الإنسانية. Human relations) وهذا العلم يتعلّق بالجانب الإعلامي والإعلاني من الأعمال الاقتصادية، والمتخصصون فيه يبحثون في كيفية التأثير في العمال والعملاء، أي في المتسجين والمستهلكين، وفي كيفية التعامل مع المنافسين أو المشاركين في الإنتاج، كل ذلك بهدف واحد أخير هو زيادة الربح إلى أقصى حد، أي أنه - بصريح العبارة - هو علم

«العلاقات اللا إنسانية». وعندما تكون مصلحة الأعمال الاقتصادية (البيزنس) مهددة، فإن العوامل المجردة التي لا تقيم أى وزن لما هو إنسانى هى وحدها التى تؤخذ فى الاعتبار. إنه شكل من أشكال قانون الغابة، ولكنه منقول من صورته البدائية إلى صورة شديدة التعقيد، تلائم أعلى مراحل العلم والتكنولوجيا، وأعقد صور الإنتاج.

هذا الشعور بانعدام الأمان، وإحساس الإنسان، عن وعى أحيانا أو بلا وعى فى الغالب، بأن متطلباته النفسية والوجدانية خارجة عن نطاق العمل، ولا يعمل لها حساب فى جهاز الإنتاج الجبار، يخلق مناخا عاما من التعامل اللا إنسانى بين البشر. ولا أودُّ أن أطيل الحديث فى موضوعات أصبحت الآن معروفة: كالقول مثلاً إن نسبة الجريمة فى المجتمع الأمريكى تعلو على نظيرتها فى معظم المجتمعات الأخرى. ولكنى أودُّ، فى صدد مسألة كهذه، أن أنبه القارئ إلى ظاهرة قد لا يجدها واضحة فى التحليلات الشائعة: وهى الارتباط الوثيق بين «شكل» الجريمة الأمريكية، والطابع العام للمجتمع. ففى العالم كله تُرتكب جرائم، والكثير منها بشع، ولكن الجريمة فى أميركا لصيقة إلى

أبعد حدً بالمجتمع الأميركي ذاته : إنها أولاً جريمة تكنولوجية على أعلى مستوى ، تستخدم فيها أحدث الأساليب والمعدات التي يقف أمامها أعتى اللصوص فى مجتمعاتنا « المتخلفة » مشدوهين بلهاء . (من دواعى السخرية أن المسلسلات البوليسية الأميركية تتباهى بالأساليب التكنولوجية الفائقة فى عصريتها ، والتي تستخدمها الشرطة الأميركية فى القبض على المجرمين : من طائرات هليكوبتر ، وزوارق هائلة السرعة ، وأجهزة لاسلكية خفيفة ، وأدوات تحليل بارعة ، وعقول إلكترونية تخزن المعلومات وتعيد تقديمها فى ثوان . . ومع ذلك فإن صانعى هذه المسلسلات لا يدركون أن الشرطة لا تضطر إلى استخدام هذه الأساليب العصرية المعقدة إلا لأن المجرمين بدورهم يستخدمون أساليب مماثلة ، أى لأن المجرمين أعتى وأشد إجراماً) وهى ثانياً جريمة لا إنسانية : فنسبة جرائم القتل التى تُرتكب بلا سبب ، أو لأسباب لا يمكن أن تؤدى إلى القتل فى المجتمعات الأخرى ، نسبة رهيبة . وهكذا تكون الجريمة صورة مصغرة للمجتمع : فى تكنولوجيته الرفيعة المقترنة باللا إنسانية .

أما ظواهر التعصب العنصرى، الذى لا تزال آثاره باقية بوضوح، وخاصة فى الجنوب الأمريكى، فأمرها معروف وأما إدمان المخدرات، وتفكك الأسرة وانحلالها وانعدام المشاعر الإنسانية الحميمة فيها، فتلك أيضا ظواهر أصبح الجميع على وعى بها، وأصبح الكتاب الملتزمون فى أميركا نفسها يدقون ناقوس الخطر بشأنها بلا انقطاع. ولكن الشئ الذى أود أن أوجه إليه نظر القارئ العربى بالذات هو الطابع «العبثى» لهذه الظواهر فى المجتمع الأمريكى: فالفنون الأميركية تقدم إلينا كل يوم أعمالا تعرض فيها صراعات بين الأب والابن مثلاً، ولكن المرء حين يتأملها جيداً لا يرى «مشكلة» على الإطلاق، ولو كان الموضوع الذى يدور حوله الصراع فى مجتمع شرقى مثلاً، لأمكن حله بسهولة تامة، دون أن يُصاب أحد بعقدة مستعصية. وحين يتأمل المرء ظاهرة إدمان صغار المراهقين للمخدرات، وارتكابهم شتى أنواع الجرائم أو الرذائل فى سبيل «حقنة» من المخدر، يشعر بأن المجتمع الذى يسيطر على مادة الطبيعة على أكمل وجه، قد وقف عاجزاً تماماً عن السيطرة على الإنسان، وأن الدقة الكاملة التى يتسم بها الإنتاج المادى يقابلها تسبب كامل واختلال أساسى فى السلوك البشرى.

ولكن ، ماذا نقول عن الإحساس بالحرية ، الذي يعده الأميركي مفخرته الكبرى ، والذي وصل إلى حدّ إطلاق اسم «العالم الحر» على الاتجاه الأيديولوجي الذي تتزعمه أميركا؟

إن في بعض الضمانات الفردية التي يمنحها الدستور الأميركي للمواطن ، وفي الإحساس بوجود «قانون» لا بد من احترامه - قانون يسرى على المجتمع ، ولا يستثنى منه أحد . . في هذا نموذج يمكن أن يتعلم منه الإنسان العربي ، والحكومات العربية ، الكثير . لكن مع تسجيلي لإعجابي الخاص بهذا الجانب من «الحرية» الأميركية ، فلا بد من تنبيه القارئ إلى هذا الحكم لا يمكن إطلاقه دون تحفظات هامة .

إن القانون هناك يحترم حقاً ، والدستور لا يخرق ، وعندما يحدث انتهاك صاروخ تكون العتواقب وخيمة ، حتى لو كان المنتهك أكبر رأس في البلاد . هذا صحيح بلا شك ، ولكن لنسأل أنفسنا : من الذي يضع القانون هناك؟ إن المؤسسات الدستورية قائمة ، وهي تمارس عملها بكفاءة تامة في إطار الشرعية السائدة في البلاد . ولكن ، من الذي يصل إلى السيطرة على هذه

المؤسسات ؟ وما نوع القوانين التى يتوقع من هؤلاء المسيطرين أن يصدروها؟

فى الانتخابات الأميركية، سواء على مستوى المجلسين المنتخبين (الكونجرس) أو محافظى الولايات أو رئاسة الجمهورية، نجد نموذجاً واضحاً لطبيعة هذه الحرية الدستورية، فكل شئ يتم بحرية كاملة، ولا يمكن أن يحدث تدخل من جانب الحكومة لتزييف إرادة الشعب أو توجيه عملية الانتخاب لصالح مرشح معين. ولكن من المحال أن يكون أى شخص قادراً على ترشيح نفسه على نحو يعطيه أملاً فى النجاح إلا إذا كان متميماً إلى طبقة الأثرياء؛ لأن النظام يجعل من المستحيل أن ينجح مرشح، على أعلى مستوى، مالم ينفق على الدعاية أموالاً طائلة، وليس هناك - خارج مجموعة قليلة من المفكرين الناقدين - من يطرح أسئلة مثل: لماذا تكون قوة الدعاية والإعلان عاملاً أساسياً فى النجاح؟ ولماذا يعين كل مرشح، حتى على مستوى أعضاء الكونجرس، مكتباً كاملاً للاتصال والعلاقات العامة والدعاية، مهمته تحسين صورته أمام الناخبين ؟ وهل يُعَدُّ النجاح الذى يتم إحرازه بفضل تدخل عامل كهذا، مقياساً لحرية اختيار حقيقية لدى الناخبين؟

والأهم من ذلك كله: ما نوع القوانين التي سيصدرها مرشح كهذا حين ينجح، وما هي المصالح التي سيدافع عنها في هذه القوانين؟ وتنطبق تساؤلات مماثلة على حرية الصحافة وسائر أجهزة الإعلام. فبالرغم من أن الرقابة الحكومية غير موجودة، فإن هذه المرافق مؤسسات تجارية في أغلب الأحيان، تستهدف الربح وتعتمد على إيراد الإعلانات، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تُعبر عن سياسة مضادة لمصالح الشركات التي تقدم إليها أموالها اللازمة عن طريق الإعلان، ولو فعلت ذلك لكان أيسر السبل لتأديبها أو لإسكانها هو حجب الإعلانات عنها.

وتتدخل المصالح التجارية ذاتها في ميادين كالتعليم، حيث تُدار أهم الجامعات على أساس تجاري، وتعتمد اعتماداً أساسياً على منح المؤسسات وهباتها، ومن ثم كان لهذه المؤسسات دائماً صوت في إدارة سياستها. وإذا كان الشاب «حرّاً» في اختيار نوع التعليم الذي يريده، فما قيمة هذه الحرية إذا كانت نفقات التعليم باهظة، وما قيمة حريتك في اختيار طبيبك إذا كان المرض ذاته من أكبر المصائب التي يمكن أن تحل على الإنسان، نتيجة لما يتكلفه

علاجه من نفقات باهظة، وإذا كان إجراء عملية جراحية كارثة لمن كان دخله محدودا، وإذا كانت نقابة الأطباء الأميركية - وهي من أكثر الهيئات رجعية في العالم - تقف بكل صلابة، منذ عشرات السنين، معارضة لأي نوع جاد من تأميم الطب، أو حتى أي شكل من أشكال رعاية المجتمع لصحة الفقراء أو المسنين ؟ .

إن الأمثلة لا حصر لها، وكلها تدل على أن «الحرية» موجودة قانونًا، ومحترمة شكلاً، ولكن كل شيء يتم تحت السطح وبطريقة «قانونية» أيضاً، بحيث تفرغ هذه الحرية من مضمونها الحقيقي، وتكون إطاراً خارجياً يختلف عن محتواه الداخلي كل الاختلاف.

إن تجاهل الاعتبارات الإنسانية عنصر أساسي من عناصر غلط الحياة الأميركية: فالهدف هو أن تدور عجلة الإنتاج بكفاءة، وأن يزداد الربح وتتوسع الأعمال بلا انقطاع. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لا يقام وزن للعوامل الإنسانية، بل يُنظر أحياناً إلى الاهتمام بها على أنه سمة مميزة للمجتمعات الأكثر تخلفاً؛ لأن الكفاءة الصناعية والإنتاجية ينبغي أن تكون لا شخصية، مجردة. هذه حقيقة أشار إليها الكثيرون، وإذا أكدناها فلن نكون قد أضفنا

جديداً إلى ما كتبه مئات الكتاب عن ضياع الإنسان في المجتمع الصناعي الضخم، وعن طغيان قيم النجاح والتوسع والربح على القيم الإنسانية. ولكن في هذا الوقت الذي يعرض فيه النموذج الأميركي على الأمة العربية بقوة وإلحاح بوصفه نموذجاً ينبغي أن نأخذ به لكي نعوض تخلفنا، وفي هذا الوقت الذي يتطوع فيه بعضنا للدعاية لهذا النموذج وغرسه في عقولنا بكل قوة، لابد لنا من أن نشير إلى مفارقة غريبة تنطوي عليها الدعاية الأميركية التي تهدف إلى «بيع» نموذجها لبلاد العالم الثالث.

ذلك لأن أميركا تقدم نفسها على أنها حامية القيم المعنوية والروحية والإنسانية، وتكرس جزءاً كبيراً من دعايتها لإثبات أن خصومها الأيديولوجيين (المعسكر الاشتراكي) هم الماديون، على حين أنها هي التي تتجاوز المادية وتعلو عليها. ولما كان هدفنا من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على النموذج الأميركي ذاته، فسوف نترك جانباً ما تقوله أميركا عن خصومها، ونختبر هذا النموذج من تلك الزاوية بالذات.

إن المفكرين المدافعين عن نمط الحياة الأميركي يفخرون بأنه يتيح

للإنسان كل فرص الربح، ويؤكدون أن دافع الربح أساسى فى الإنسان: فهو القوة المحركة التى تحفّزه إلى المزيد من العمل والتجديد والابتكار. وعلى الرغم من أن الإنسانية قد عرفت نظاماً تُنادى بحوافز أخرى للعمل والمجهود غير حافز الربح، كالسعى إلى تحقيق مصلحة المجموع، أو تحقيق الإنسان لإمكاناته الخلاقة وما ينتج عنه من إرضاء معنوى... إلخ، فإننا نود أن نتوقف عند نقطة واحدة: هى التناقض الصارخ بين تأكيد دافع الربح، وبين ادّعاء حماية المعنويات واتهام الخصوم بالمادية.

إن أميركا، وفقاً لأيديولوجيتها المعلنة صراحة، لابد أن تكون أكثر المجتمعات مادية فى عالمنا المعاصر. وليس هذا اتهاماً وإنما هو إقرار لحقيقة بسيطة واضحة. فحين تقول إن حافز الربح هو القوة الدافعة إلى العمل والابتكار، وحين تتهم خصومك بأنهم لا يعطون الإنسان فرصة كافية لكى يربح إلى أقصى مدى تسمح له به إمكاناته، يكون معنى ذلك أن فلسفتك مادية حتى النخاع، وأن تشدقك بحماية المعنويات والروحانيات ليس نفاقاً فحسب، بل تناقض صارخ يرفضه أبسط عقل منطقى. إن الإنسان هناك لا يعمل إلا من أجل المزيد من المال، ومن الأرباح، ومن المستوى

المادى المرتفع وقد تكون هذه حقيقة من حقائق الحياة، وقد يكون هذا هو بالفعل أقوى الحوافر التى ثبتت، حتى المرحلة الحالية من تاريخ البشر على الأقل، أنها هى التى تحرك الإنسان إلى الإنتاج وبذل الجهد، هذا كله جائز، ولكن ليست هذه هى القضية التى أناقشها، وإنما الذى أود أن أقوله ببساطة هو. إذا كنت من أنصار هذا رأى فكيف تدعى أنك خصم للمادية، وكيف تُنصب نفسك حامياً للمعنويات وحارساً لإنسانية الإنسان؟

هذا التناقض يُمثل، فى رأى خدعة من أخطر الخدع الفكرية التى تتعرض لها شعوب العالم الثالث. وعلينا أن نتيه بكل وعى إلى هذه المغالطة فى الوقت الذى يطرح فيه النموذج الأمريكى على الساحة العربية بقوة وإلحاح؛ ذلك لأن مجتمعاتنا مازالت حريصة كل الحرص على وجود حد معين من القيم الإنسانية والمعنوية، وما زالت تؤمن بأن ما يُجرِّك الإنسان ليس الماديات وحدها (رغم اعترافنا بأهمية الماديات)، وبأن قى الإنسان قوى تعلو على السعى المباشر إلى الكسب والاقتناء. فإذا تقدمت إليها الدعاية الأمريكية على أنها هى التى ترعى هذا الجانب المعنوى فى الإنسان، وإذا ظهر بيتنا من يبدى إعجابه غير المحدود بالنموذج

الأميركي، فلنقل له: في استطاعتك أن تعجب بنمط الحياة الأميركية كما تشاء، ولكن عليك أن تعترف بأنك تسعى، في هذه الحالة، إلى إقامة مجتمع ماديٍّ بصورة صريحة مباشرة في صميم كيانه، وعليك في نهاية الأمر أن تتحمل العواقب اللا إنسانية المترتبة على هذا الجرى اللاهث وراء المادة، وهذا التجاهل التام للجانب المعنوي في الإنسان.

الفصل الرابع



أميركا وقضايانا السياسية

منذ الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد، أصبحت أميركا طرفاً في القضايا السياسية التي تقرّر مصير الأمة العربية. فطوال الفترة التي سبقت تلك الحرب، كانت هناك قوى عظمى أقدم عهداً، مثل بريطانيا وفرنسا تشغل القدر الأكبر من اهتمام العرب، لأنها كانت تمثل الاستعمار التقليدي، أو قوى منافسة. له، تمثل شكلاً جديداً من أشكال السيطرة يريد بسط نفوذه على العالم بالقوة العسكرية المباشرة، كألمانيا النازية أو إيطاليا الفاشية. وكانت المشاكل التي تعترض الفكر السياسي العربي إزاء هذه القوى الاستعمارية التقليدية واضحة وبسيطة: فالصراع بين الأمة العربية والدول الكبرى كان ينحصر، عندئذٍ، في السعي إلى الاستقلال الوطني وإخراج المحتلّ من الأرض. ومن جهة أخرى فإن المعسكر الآخر، المنافس، الموجود في ذلك الحين لم يكن يقدم نفسه إلى العالم العربي على أنه يمثل نظاماً متكاملاً للحياة والفكر والسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أي على أنه صاحب أيديولوجية تسعى

إلى الانتشار عن طريق الاقتناع ثم الاعتناق، بل كان أقصى ما يغرى الآخرين أو يهددهم به هو أنه مجتمع عسكري قوى يحشد كل طاقاته من أجل الغزو والتوسع والحصول على مزيد من المجال الحيوى.

على أن تغيراً جذرياً قد طرأ على هذه الصورة المبسطة المباشرة منذ الحرب العالمية الثانية، فقد دخلت أميركا إلى المنطقة بكل ثقلها، وكان تحقيق الاستقلال الوطنى من الاستعمار التقليدى من أهم العوامل التى ساعدتها على التغلغل السياسى فى البلاد العربية، بل إنها فى بعض الحالات ساعدت الدول العربية إيجابياً على تحقيق استقلالها الوطنى لكى تزيح الدول الاستعمارية القديمة وتُفسح لنفسها مجال التغلغل فى المنطقة بأشكال جديدة، ولأهداف جديدة. وفى الوقت ذاته لم تعد القوة المنافسة لأميركا هى النظم الفاشية التى لا تمتلك شيئاً تقدم به نفسها إلى العالم سوى قوتها العضلية - إن جاز هذا التعبير - بل أصبحت أيديولوجية متكاملة، قد تتخذ شكلاً معتدلاً هو الاشتراكية، أو شكلاً متطرفاً هو الشيوعية، ولكنها فى كل الحالات تقدم نفسها إلى المنطقة باعتبارها بديلاً جديداً يقدم حله الخاصة، المتكاملة،

للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتواطنة في مجتمعاتها. وكان على أميركا، أمام هذا المنافس الجديد، أن تُضعف من جهودها من أجل صدّ التيار الأيديولوجي المنافس لها من جهة، وإقناع دول المنطقة بتفوق النموذج الأميركي وصلاحيته للتطبيق في مجتمعاتها، أو على الأقل تخويفها من الخصم الأيديولوجي إلى الحد الذي يدفعها إلى الاحتماء بأمريكا عسكريًا وسياسيًا.

وهكذا وجدت الدول العربية نفسها، بعد الحرب العالمية الثانية، تواجه خيارًا جديدًا كل الجدة لم تألفه طوال العهود السابقة التي كان العدو فيها محددًا بوضوح، وكانت طرق النضال فيها معروفة ومباشرة. فقد أصبح عليها أن تحدّد موقفها إزاء معسكرين متضادين، لم يكن أى منهما يحتلها احتلالاً عسكرياً مباشراً، ولم يكن المنهج الذى يتبعه والهدف الذى يسعى اليه أى منهما معروفاً بوضوح لدى جموعها الشعبية حتى أواسط القرن العشرين. وبعبارة أخرى، فقد وجد الغرب أنفسهم يواجهون، لأول مرة، مشكلة الأيديولوجيات التى أصبحت هى الطابع المميز لصراعات القوتين العالميتين الرئيسيتين بعد الحرب العالمية الثانية، وكان جزء

كبير من الجهود التي تبذلها أميركا من أجل التغلغل في المنطقة العربية، يتخذ طابع الهجوم الأيديولوجي على المعسكر المضاد، والتبرير الأيديولوجي لأسلوبها الخاص في الحياة.

ولكن، لماذا سعت أميركا إلى التغلغل في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية «السبب الذي يعرفه الجميع، بالطبع، هو البترول، الذي كان قد ظهر بالفعل في البلاد العربية قبل تلك الحرب، ولكن إمكاناته الهائلة في المنطقة العربية، ودوره الحيوي في مستقبل العالم الصناعي، لم تظهر بوضوح إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعبارة أخرى، فإن العوامل التي كانت تدفع الدول الاستعمارية التقليدية إلى احتلال أجزاء من الوطن العربي، كالموقع الجغرافي والسيطرة على طرق برية أو بحرية حيوية... إلخ لم تعد تحتل المكان الأول في سياسة الدولة الكبرى التي ورثت الاستعمار التقليدي (وإن كانت تلك العوامل قد ظلت تحتفظ بقدر غير قليل من أهميتها)، وإنما حلت محلها الرغبة في السيطرة على موارد مادة حيوية بدونها يتوقف نبض الحياة في مصانع العالم الغربي، ويوجد أهم مخزون عالمي منها في المنطقة العربية.

على أن أميركا، في سعيها إلى بلوغ هذا الهدف، كانت تحتاج إلى وسيلة تختلف عن الوسائل التقليدية التي كانت تلجأ إليها الدول الاستعمارية السابقة. وسرعان ما اهتدت إلى تلك الوسيلة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، عندما حلّت الموقف في المنطقة العربية وظهرت لها الإمكانيات الهائلة التي ينطوي عليها الطموح الصهيوني إلى إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين. وسرعان ما تبنت قضية الصهيونية، وساعدت بكل قوة إلى إقامة الدولة الإسرائيلية وعلى استمرار وجودها وتوسّعها، متخذة من هذه الدولة أهم أداة لها من أجل تحقيق هدفها في السيطرة على المنطقة، وعلى مواردها.

وهكذا يتبين لنا، من العرض الموجز السابق، أن بين العرب وأميركا ثلاث قضايا رئيسية، هي: الاختيار الأيديولوجي، والبترول، وإسرائيل.

وفي اعتقادي أن مناقشة هذه القضايا الثلاث كفيلة بإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين أميركا والعرب على المستوى السياسي، ومن ثم فإنها تعيننا على تحديد موقفنا من أميركا على أسس فكرية أكثر رسوخًا. وسوف نناقش هذه القضايا الثلاث بالترتيب الذي

أراه منطقيًا، فبدأ بقضية البترول، ثم إسرائيل، وأخيرًا
الأيديولوجية.

قضية البترول:

ليس من الصعب أن يستتج المرء أن قضية البترول هي القضية
الأساسية والحاسمة في تحديد موقف أميركا من العرب، وموقف
العرب من أميركا، طوال الأعوام الثلاثين الماضية. صحيح أن
هناك قضايا أخرى هامة تثيرها العلاقة بين هذين الطرفين، ولكن
تلك القضايا لا تكتسب أهميتها إلا بقدر تأثيرها - إيجابًا أو
سلبيًا - في القضية الرئيسية، وهي البترول.

وربما اعتقد المرء أن هذه القضية لا تؤثر إلا في علاقة أميركا
بعدد من الدول العربية فقط، هي الدول البترولية، ولكن الواقع
أن الممارسات السياسية التي تقوم بها أميركا مع الدول غير
البترولية تستهدف بدورها هذه الغاية نفسها. فموقف أميركا من
مصر، ومن اليمن الشمالي، على سبيل المثال، يتقرر إلى حدٍّ
بعيد على أساس مصالحها البترولية، أي أنها حين ترسم سياستها
إزاء هذين البلدين غير البترولين تضع في ذهنها أساسًا تأثير هذه
السياسة في مصالحها البترولية، وأستطيع أن أقول، بوجه عام، أنه

منذ اللحظة التي تبين فيها وجود البترول بكميات هائلة في العالم العربي، سواء من حيث ما يستخرج منه أو ما يخترن في جوف أراضيه، ومنذ اللحظة التي اتضح فيها مدى اعتماد الاقتصاد الغربي كله على هذه المادة الحيوية، تحددت لأميركا سياسة معينة في المنطقة، وأصبحت هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأميركية العامة في العالم المعاصر.

والآن، ماهي الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها أميركا في سياستها البترولية إزاء العرب؟ **الهدف الأول هو الربح.** وهذا هو الهدف المباشر، والتقليدي، في كل مرة تعثر فيها دولة متقدمة تكنولوجياً وعسكرياً على مادة خام ذات أهمية اقتصادية في أراضي دولة أقل منها تقدماً. فالشركات الأميركية تجني أرباحاً طائلة من كافة عمليات النقل والتأمين والتكرير والبيع... إلخ هذه قصة معروفة، ولكنها تظل حقيقة ذات تأثير دائم، إذ أن الحرص على استمرار الأرباح وزيادتها يشكلُ عنصراً أساسياً من العناصر التي تأخذ أميركا في اعتبارها عندما تحدد سياستها إزاء أية دولة عربية، أو أية حركة سياسية أو اجتماعية تظهر في هذه المنطقة من العالم.

والهدف الثانى هو استمرار التدفق: وقد ظهرت أهمية هذا الهدف بالذات بعد الخطر البترولى المؤقت الذى مارسه العرب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومنذ ذلك الحين أصبحت أميركا أكثر وعيًا بأهمية هذا العامل الذى يمكن أن يشكل أداة ضغط رهيبة يمارسها العرب ضد المصالح الغربية بوجه عام. ومن هنا فقد حرصت على أن تفعل كل ما من شأنه ألا يلجئ العرب إلى استخدام هذا السلاح مرة أخرى، ولم تتردد حتى فى اللجوء إلى التهديد باحتلال منابع البترول إذا اقتضى الأمر ذلك.

أما الهدف الثالث فى سياسة أميركا البترولية فهو أن تحول - بكل الطرق الممكنة - دون أن يصبح البترول العربى أداة مضادة للمصالح الأمريكية. مثال ذلك أن البترول لا ينبغى أن يؤدى إلى أن يصبح العرب قوة اقتصادية قائمة بذاتها، تعتمد على نفسها وتنمو بصورة مستقلة عن أطماع الدول الكبرى، وإذن فلا بد من رسم السياسة التى تمنع العرب من انتهاز الفرصة البترولية المتاحة لهم (لفترة زمنية قصيرة بالنسبة إلى عمر الشعوب) من أجل إحداث نهضة حقيقية فى بلادهم. والوجه الآخر للعملة، فى هذه السياسة، هو عمل كل ما من شأنه تحويل تلك الفرصة البترولية

إلى مصدر نفع للغرب بوجه عام، وأميركا بوجه خاص، بدلاً من أن تنفع أصحابها الأصليين.

هذه باختصار، هي أهم الأهداف التي تسعى أميركا إلى تحقيقها في العالم العربي فيما يتعلق بتلك القضية الجوهرية، قضية البترول. ولما كان الكلام عن هذه الأهداف سيأتي، بشئ من التفصيل، في آخر فصول هذه الدراسة، فإننا سنكتفى الآن بذكر هذه الأهداف دون تعليق عليها، وحسبنا أن نشير إلى مسألتين جوهريتين تتعلقان بالجانب السياسي لقضية البترول.

المسألة الأولى هي أن التهديدات الأميركية بالاحتلال لا تعدو أن تكون عملية تخويف مقصودة. فهي تظهر دائماً في مناسبات معينة، وتسرب بطريقة مدروسة، وتخدم أغراضاً محددة بعناية. ولكن تنفيذ هذه التهديدات، في ظروف العالم الحالية، أمر يصل في صعوبته إلى حدٍّ يقرب من الاستحالة. ففي وقت الخطر، ليس أسهل من قيام عمليات تخريب واسعة النطاق تعطل إنتاج، الآبار وقنطرة الأنابيب على النقل لمدد طويلة، وهو أمر تعرفه أميركا جيداً، ولا تستطيع منعه لو تطورت الأمور إلى الحد الذي

سدعى حدوده ومن جهة أخرى فإن التوازن الدولي الدقيق .
 . حاصه بعد سياسة الوفاق ، ينع أميركا من ممارسة هذه السياسة
 العدواني في منطقة قريبة كل القرب من حدود حصنها الرئيسي ،
 وهو الاتحاد السوفيتي . فقد تجاوز العالم إلى غير رجعة تلك
 المرحلة التي كانت فيها الدول الكبرى تستخدم السلاح دون رادع
 من أجل أي بلد تطمع في موارده الاقتصادية ، بل أصبحت كل
 دولة تعمل حساباً لعشرات العوامل قبل أن تُقدم على أبسط خطوة
 عسكرية ولو كنا في القرن التاسع عشر ، لاحتلت أميركا منابع
 البترول في غمضة عين دون أن يوقفها أحد ، أما في ظروف العالم
 الراهنة فإن التهور العسكري لم يعد ممكناً . وأوضح دليل على
 ذلك هو موقف أميركا من أحداث إيران . فلو كانت فكرة
 الاحتلال المباشر قابلة للتنفيذ لكانت إيران أحق من غيرها بذلك ،
 ولكن التوازنات الدولية الدقيقة شلت حركة أميركا عن التدخل ،
 وقدمت بذلك إلى الثورة الإيرانية خدمة كبرى

أما المسألة الثانية فهي أن البترول ، مثلما أنه هو بيت الداء ، فهو
 أيضا أصل الدواء . لقد كان البترول ، هو نقطة البداية في الاهتمام
 الأمريكي المكثف بالمنطقة العربية ، منذ فترة ما بعد الحرب العالمية

الثانية، وكان بالتالى هو العامل الأساسى الذى وراء كل التدخلات الأميركية فى المنطقة، وكل السياسات التى تهدف فى النهاية إلى أن تضمن دوران بلدان المنطقة فى حلقة النفوذ الأمريكى. فإذا شاءت شعوب المنطقة أن تتحرر حقيقة من هذا النفوذ الأمريكى، وأن تسير فى طريقها المستقل، فلا بد أن يكون البترول أحد المفاتيح الرئيسية التى تستخدمها من أجل الخروج من سجن التبعية والانقياد.

و حين أقول ذلك، فأنا لا أعنى بالضرورة أن تقوم الدول العربية باستفزاز أميركا، أو الغرب، بتروليًا، إلى الحد الذى يدفع أميركا إلى المغامرة، اعتمادًا على العامل الذى أشرنا إليه منذ قليل، وهو أن موازين القوى لا تسمح الآن بالتدخل العسكرى السافر. فمثل هذا التهور المتطرف ليس من مصلحة أحد. وكل ما أعنيه هو أن العرب يجب أن يقفوا بحزم فى وجه أية تدخلات سياسية أميركية تتم بحجة تأمين الموارد البترولية التى لا يستغنى عنها الاقتصاد الغربى.

إننى أذهب إلى حد القول بأن المصالح الأمريكية والغربية، فى الميدان البترولى العربى، لا يمكن أن تتعرض لتهديد حقيقى، حتى

فى اسوا الصروف (من جهة النظر الاميركية) . ذلك لان اى نظام حكم عرسى . مهما كان تطرفه . لن يصنع البترول نهائيا عن الغرب . وحتى لو تحقق تأمين كامل - فى جميع المراحل - للصناعة البترولية . فلا ينبغى ان يكون هذا دريعة لتدخل اميركا بحجة تأمين موارد البترول ؛ ذلك لان التضاد بين التأمين والتأمين هو تضاد زائف . مصطنع ؛ لسبب بسيط هو ان البترول سلعة لا بد ان تباع ، ولان خصوم اميركا فى الكتلة الشرقية لديهم ما يكفيهم وزيادة . فآين يذهب البترول فى هذه الحالة ، وهل يحتمل ان توقف الدول العربية ، مهما كان تطرفها ، نموها الداخلى من أجل معاكسة اميركا؟ هذه كلها افتراضات خيالية ، ولكن الشئ الحقيقى هو ان يتعرض للخطر فى هذه الحالة ليس الإمداد بالبترول ، وإنما هو شروط معينة للتعامل فى هذه السلعة الحيوية ، فالخطر الذى تخشاه اميركا ، هو رفض الاستغلال والسيطرة واستمرار الإنتاج بالمعدلات التى تحتاج إليها السوق الغربية ، لا وفقا لاحتياجات البلد المنتج من الدخل البترولى . ولو قبلت اميركا التعامل مع الحكومات المنتجة - مهما كانت درجة تطرفها - بشروط متكافئة ، لما أصبح هناك شئ مهدد . ومعنى ذلك ، باختصار ، هو أن

التهديد بالاحتلال يرجع إلى الرغبة في 'سمير' الاسعلاء، لا في تأمين موارد مستمرة من البترول.

وإذن، ففي القضية الأولى من القضايا السياسية التي تطرحها علاقة العرب بأميركا، أعنى قضية البترول، تقف هذه الأخيرة موقف الطرف المتحكم الذي يستغل قوته من أجل فرض شروطه الجائرة. وعلى الرغم من أنه لا يتعرض لتهديد حقيقى، فإنه يلوح فى أوقات محددة مدروسة باستخدام القوة الغاشمة، ويهدد بالاحتلال، لا لشيء إلا لكي يحافظ على العلاقة غير المتكافئة فى التعامل بهذه السلعة الحيوية، مما يشكل أسلوباً فى العلاقات الدولية عفا عليه الزمان، ويضفى ظلالاً قائمة على النموذج الأمريكى الذى لا يزال يُبهر الكثيرين. !

الفصل الخامس



قضية إسرائيل

لا بد لكل من يهره النموذج الأميركي، ويحلم بتحقيقه في بلده العربي، أن يواجه مشكلة أساسية، هي التوفيق بين إعجابه المفرط بأميركا، وبين ما يعرفه عن الارتباط الوثيق بين أميركا وإسرائيل. والذي يحدث عادة هو أن المعجبين بأميركا يصورون هذا الارتباط بصورة مشوهة، أو مخففة، لا تُعبّر عن حقيقته، وإنما تعبّر عن رغبتهم - الواعية أو غير الواعية - في الاحتفاظ بصورة نقية لأميركا من جهة، مع عدم التفريط في موقفهم تجاه إسرائيل من جهة أخرى. وتدور هذه الصورة المشوهة عادة حول فكرة رئيسية، هي أن الارتباط بين أميركا وإسرائيل مؤقت، وأن في استطاعة العرب، لو أجادوا استخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية، أن يفكوا هذا الارتباط، ويوجهوا السياسة الأميركية نحو الانحياز لهم، وأن يضمنوا على الأقل وقوفها على الحياد، بحيث تتخذ في نهاية الأمر خطأ متوازيًا بين الطرفين.

هذه الفكرة تستهدف في واقع الأمر، أن توفّق بين شيئين لا يمكن أن يتلاقيا، وهما الحرص على إرضاء أميركا من جهة،

والتصدي لإسرائيل من جهة أخرى. والواقع أنه، إذا كانت أحداث الأعوام الثلاثين الأخيرة قد أثبتت شيئاً، فهو أن الارتباط بين أميركا وإسرائيل ارتباط عضوي لا ينقسم، وأنها لا يمكن أن تكون جادين لو حاولنا أن نحفظ بصدقتنا لأمركا، وأن نقف في الوقت ذاته موقفاً حازماً في وجه النزعة التوسعية الإسرائيلية. فهذان موقفان لا يجتمعان، وكل تجاربنا السياسية الماضية تثبت ذلك.

فكل من يختار البديل الأول، أعني صداقة أميركا وتأييد اتجاهاتها العامة، وترك المجال أمامها لكي تتغلغل استراتيجياً واقتصادياً في المنطقة، لابد أن ينتهي به الأمر إلى موقف متهاون في القضية الأخرى، قضية إسرائيل. وكل من يأخذ البديل الثاني مأخذ الجد، أعني من يريد الوقوف بحزم وصلابة في وجه الأطماع الصهيونية، لابد أن يصطدم، بشكل أو بآخر، بالمصالح الأميركية، وأن يتخلى عن وهم الاستعانة بأميركا من أجل راحة إسرائيل عن موقفها.

هذه هي القضية في شكلها البسيط، الصريح، الذي لا يعرف

الالتواء أو المواربة .

إن موقف أميركا من إسرائيل يرتبط ارتباطاً جوهرياً وأساسياً بقضية البترول . ومنذ اللحظة التي أدركت فيه أميركا خطورة الثروة البترولية الكامنة في الأرض العربية على مصالح الغرب كله ، اقتصادياً واستراتيجياً ، اتخذت قرارها الحاسم : وهو أن تقف إلى جانب إسرائيل على طول الخط ، وأن تحافظ على وجودها كما لو كانت ولاية أميركية ، أي كما لو كان الاعتداء عليها اعتداء على أراضي أميركا ذاتها ، وأن تؤيد جميع مطالبها ، مشروعة كانت أم غير مشروعة ، على حساب العرب .

وإني لأكاد أجزم ، عن طريق الاستنتاج وحده ، بأنه يوجد في مكان ما من أدراج مكاتب صانعي السياسة الأميركية ، تقرير أو تخطيط استراتيجي أساسي وضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يوجه السياسة الأميركية إلى تأييد إقامة دولة لإسرائيل على أرض فلسطين . وإلى تبني القضية الصهيونية ، والاعتماد على إسرائيل بوصفها الركيزة الكبرى للسياسة الأميركية في المنطقة . هذا التقرير لا بد أنه يستند إلى أساسين مترابطين :

الأساس المباشر هو أن إسرائيل خير ضمان لتدفق البترول

العربي، بإمكاناته الهائلة، إلى مصانع الغرب وشركاته.

والأساس غير المباشر هو أن وجود إسرائيل سيخلق مشكلة سياسية وعسكرية وحضارية كبرى لسكان المنطقة العربية، تحتل مكان الصدارة في تفكيرهم، وتُشغلهم عن قضاياهم الأخرى، وتمتص طاقتهم الاقتصادية وتوقف نمو بلادهم، بحيث تظل في حاجة دائمة إلى الخارجى والعون الأمريكى بوجه خاص، وبحيث ينتهى بها الأمر إلى الاستعانة بأميركا نفسها ضد إسرائيل، أى بأميركا ضد أميركا!

وأكد أجزم بأن هذا التقرير الأمريكى يُحذّر صانعى السياسة فى هذا البلد من أن إمكانات العرب البترولية يمكن أن تخلق فى المنطقة العربية دولة كبرى فى المدى الطويل، وذلك إذا تجمعت الثروة البترولية مع إرادة الوحدة بين شعوبها، وإذا أمكن التوفيق بين ضخامة الموارد البشرية لبعض البلاد العربية (مصر مثلاً)، وإمكانات الاستغلال الواسعة النطاق فى بعضها الآخر (السودان والعراق مثلاً) وتوافر الموارد المالية عند بعضها الأخير (البلاد البترولية). مثل هذه الدولة ذات الإمكانيات الضخمة يمكن أن

تُشكّل خطراً جسيماً على مصالح الغرب؛ لأنها ستوجه مواردها لخدمتها هي ذاتها قبل كل شيء. ومن هنا كان لابد من الحيلولة دون سير تاريخ المنطقة العربية في هذا الاتجاه.

وأكد أجزم أيضاً بأن هذا التقرير قد انتهى إلى أن هناك وسيلتين رئيسيتين لتوجيه الأحداث في المنطقة العربية على النحو الذي يحول دون إقامة هذه الدولة العربية القوية، الموحدة، الغنية، المستتيرة.

الوسيلة الأولى هي إقامة إسرائيل كجسم غريب، مدمج بالسلح، في قلب الأرض العربية.

والثانية هي إدخال لعبة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي، وإخضاع أهم وأكبر شعوب المنطقة لأنظمة حكم أحادية الرأي، أحادية الاتجاه، تقمع كل معارضة، وتتخذ من الاستمرار في الحكم هدفاً يعلو على كل هدف آخر. ولو تأملنا الارتباط الوثيق بين هاتين الوسيلتين، والتوافق الزمني العجيب بين قيام دولة إسرائيل ووقوع أول انقلاب عسكري في المنطقة، لأدركنا إلى أي حد نجحت أميركا في تنفيذ هذا المخطط الاستراتيجي

الأساسى

على أن الأمر الذى أود أن أؤكد، فى هذه الدراسة، بوضوح قاطع، هو أنه لم يحدث حتى الآن ما يدعو أميركا إلى تغيير هذه الاستراتيجية الأساسية. فهناك كثيرون، فى وطننا العربى، على استعداد للاعتراف بأن الخطأ السياسى العام لأميركا كان يسير فى هذا الاتجاه، ولكنهم يعتقدون أن هذا الخط قد تغير فى السنوات الأخيرة. وسبب هذا التغير، فى رأى هؤلاء، هو تبنى بعض الدول العربية خطأ معتدلاً، مما جعل أميركا تشعر لأول مرة بإمكان حفظ مصالحها فى المنطقة العربية عن طريق العرب أنفسهم، دون الحاجة إلى الاستعانة بإسرائيل وحدها، أو بإسرائيل قبل غيرها.

وفى رأى أن هذا الاتجاه مُخطئ فى أساسه، وأن الخطأ العام للسياسة الأميركية فى الشرق الأوسط، الذى يتخذ من إسرائيل الركيزة الكبرى لهذه السياسة، ما زال قائماً، بالرغم من مظاهر هذا التغير السطحية التى يفسرها البعض خطأ بأنها تحول جوهري. أما الأسباب التى أستند إليها فى هذا الرأى الذى أدافع عنه

فهى:

أولاً: أن إسرائيل تنتمى حضارياً إلى الغرب، فهى قطعة من حضارة الغرب أقحمت بالقوة على أرض عربية. وكل باحث فى الحضارة الغربية يجعل من «العبرانية - المسيحية» أو من عقيدة «العهد القديم والعهد الجديد»، أصلاً أساسياً من أصول هذه الحضارة. وعلى الرغم من كل التقلبات التى مرت بها علاقة الأقليات اليهودية بالمجتمعات الغربية التى تعيش بينها، فإن رواد الصهيونية، وأهم الوافدين إلى إسرائيل، وأبرز زعماء الدولة الجديدة، كانوا يتمنون فى صميمهم إلى الحضارة الغربية، وكانوا غرباء، عقلياً ونفسياً وثقافياً، عن المنطقة التى أصبحوا يعيشون فيها.

ثانياً: أن النظام الذى تطبقة إسرائيل فى بلادها يتفق أساساً مع النظم الغربية، فإسرائيل دولة رأسمالية ذات أهداف توسعية. ومهما قيل من وجود تجارب ذات لون «اشتراكى» فى الظاهر، كالكيبوتز وغيرها، أو عن المنظمات العمالية الضخمة، كالهستدروت، فإن هذه التنظيمات تدين أساساً بالأيديولوجية

العربية الرأسمالية، وتدافع عن مصالحها بكل قوة، وأحزاب الأغلبية فيها تسير وفقاً لبرامج تنظر إلى إسرائيل على أنها جزء لا يتجزأ من المعسكر الغربي الرأسمالي، بل على أنها عضو شديد التطرف في هذا المعسكر.

ثالثاً: أن إسرائيل، بنظامها الغربي الليبرالي، هي النظام الوحيد المستقر في المنطقة. وليس المقصود بالاستقرار هنا - كما يفهمه بعض العرب - أن تكون هناك حكومة واحدة تظل متربعة على كرسي الحكم، وتُتقن فن الإمساك بزمام البلاد والحيلولة دون وصول أي منافس إلى السلطة، بل إن المقصود به هو أن إسرائيل، شأنها شأن معظم الدول الغربية المتقدمة، قد اهتمت منذ وقت طويل إلى الصيغة التي تجعل انتقال الحكم من جماعة سياسية إلى أخرى يتم بطريقة سليمة منظمة بدون انقلابات أو إراقة دماء، أي أنها اهتمت إلى الصيغة التي عجزت جميع الدول العربية عن الاهتمام إليها حتى الآن، وهي أن يتغير الحاكم بهدوء عندما تتخلى عنه الإرادة الشعبية، ويترك مكانه لغيره مغادراً قصر الحكومة سائراً على قدميه إلى بيته، لا محمولاً إلى قبره أو منقولاً في عربة سجن، أو - إذا كان سعيد الحظ - مشحوناً على

طائرة حربية نقله إلى خارج البلاد.

وهكذا فإن إسرائيل من وجهة نظر المصالح الأميركية، هي وحدها المضمونة. ومن الواضح أنه لم يحدث، طوال الأعوام الثلاثين الماضية، أى شئ يدعو أميركا إلى إعادة النظر فى العوامل التى تدفعها إلى الاعتماد الكامل على إسرائيل.

ولكن، قد يتساءل البعض: ألم يحدث فى السنوات الأخيرة بالذات تغيير فى اتجاه أميركا إزاء هذه القضية؟

نعم، حدث نوع من التغيير، ولكنه تغيير تكتيكى فقط. ففى السنوات التى توالى منذ إنشاء دولة إسرائيل، كانت أميركا تتخذ من إسرائيل حارساً مسلحاً لمصالحها، وكانت الحروب الدائمة التى تُشنها إسرائيل على العرب هى الوسيلة التى تُحقق لأميركا أهدافها البعيدة والقريبة فى المنطقة. أما فى السنوات القريبة فقد لاحت بوادر تكتيك آخر: فبدلاً من أن يضطر العرب إلى تخصيص مواردهم المتزايدة لمحاولة الحد من انتشار هذا السرطان المخيف فى جسم الأرض العربية، وبدلاً من أن يهملوا مشاكلهم الملحة تحت تهديد السلاح الأمريكى المقدم إلى إسرائيل، أصبحت السياسة الأميركية تتجه الآن إلى دفع العرب إلى الدخول باختيارهم فى

معسكر اميركى واحد، إلى جانب إسرائيل، وحلت أساليب
لوعده والإغراء محل أساليب التهديد والتخويف، وظهرت بوادر
عطى أميركا أملا في أن يقبل العرب بالتدريج، وبمحض إرادتهم،
ما لم يكونوا يقبلونه قبل ذلك إلا تحت تهديد السلاح.

التكتيك إذن، هو الذى طرأ عليه التغيير، أما الاستراتيجية
العامة فتظل على ما هى عليه: حماية المصالح الأميركية عن طريق
ركيزة أساسية هى إسرائيل، وكل من يقبل التعاون معها لتحقيق
هذا الهدف.

فى ظل هذه الاستراتيجية تظل مصالح أميركا مرتبطة ارتباطاً لا
ينفصم بإسرائيل، أما الدول العربية فإن أميركا تدرك جيداً أن
المصالح الحقيقية لشعوبها تتعارض معها، ومن ثم فإنها لا تعتمد
عليها إلا بقدر ما تسير حكوماتها على سياسة مغايرة لأمانى
شعوبها، وهو أمر تعلم أميركا حق العلم أنه لا يمكن أن يستمر
إلى مالا نهاية، ولذلك كان اعتمادها على أى نظام عربى أو
تحالفها معه مؤقتاً بطبيعته مهما طال أمده، وكان دائماً ثانوى
الأهمية بالقياس إلى اعتماده على إسرائيل.

وعلى أساس التحليل السابق يتضح لنا أن هناك خطاين أساسيين فى أسلوب تعامل العرب مع أميركا، فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية :

الخطأ الأول هو استخدام السلاح الأمريكى، إذا كان الهدف الحقيقى من هذا السلاح هو أن نحارب به إسرائيل؛ ذلك لأن أميركا هى المورد الرئيسى لأسلحة إسرائيل. ولما كانت مصالحها متطابقة معها تطابقاً تاماً، فمن العبث أن نتصور أنها ستقدم إلينا من السلاح ما يكفينا للوقوف فى وجه المطامع الصهيونية. فكل قطعة سلاح تعطى للعرب، لا بد أن تعطى أضعافها لإسرائيل، فضلاً عن أن التسلح عن طريق أميركا لا بد أن يكشف لإسرائيل، من خلال حليفتها الكبرى، عن مدى قوة العرب ومواطن ضعفهم أولاً بأول، مما يتيح لها أن تجرى حساباتها معهم على أدق الأسس الممكنة.

إن المنطق السليم وحده يكفى لإقناعنا بأن استيراد السلاح من أميركا من أجل محاربة إسرائيل عملية مناقضة لذاتها. ولعل فى موقف أميركا من مصر، فى مناسبتين مختلفتين، ما يؤكد هذه الفكرة بكل وضوح:

(أ) ففي حرب أكتوبر ١٩٧٣، عندما كان السلاح المصري غير اميركى، حـ صب اميركا، بعد أسبوع الانتصارات الأولى، على أن تعوض إسرائيل عن خسائرها وتضمن تفوقها في أكبر وأسرع عملية نقل سلاح عرفها التاريخ، وكانت حجة كيسنجر هي أنه لا يمكن أن يسمح للسلاح الروسى بإثبات تفوقه على السلاح الأمريكى، ولكن السبب الحقيقى هو أن اميركا - وفقاً لاستراتيجيتها الأساسية - لا يمكن أن تسمح بتفوق حقيقى للعرب على إسرائيل، ولا بد أن تجعل لإسرائيل اليد العليا فى أية معركة مع العرب.

فإذا كان هذا تصرف اميركا فى معركة لم تكن فيها هي التي وردت السلاح للعرب، فماذا يكون تصرفها لو كانت هي التي توزع بنفسها الأسلحة على الطرفين؟

(ب) وفى الآونة القريبة لم توافق اميركا على توريد أسلحة لمصر على نطاق واسع إلا بعد معاهدة ٢٦ مارس مع إسرائيل، أى أنها لم تقبل تقديم أسلحتها إلينا إلا بعد أن ضمنت أن هذه الأسلحة ستستخدم لأغراض أخرى، غير محاربة إسرائيل.

ويبدو لى ان هذا المبدأ الاخير هو الذى تقتصره أميركا فى حالة
أى بلد عربى بطلب منها السلاح على نطاق واسع، بحيث لا
توافق على هذا الطلب إلا بقدر ماتكون واثقة من أن لهذا السلاح
أهدافا أخرى غير إسرائيل

أما الخطأ الثانى فهو الاعتقاد بأننا نستطيع أن نفكك التحالف
بين أميركا وإسرائيل، أو نضعفه عن طريق إقناع أميركا بأن
مصلحتها مع العرب أهم من مصالحها مع إسرائيل. فهذا النوع من
التفكير يفترض عدة أشياء، كلها باطلة:

فهو يفترض أولاً أن العرب يمكنهم أن يخدموا المصالح
الأميركية دون أن يتهاونوا ويتخللوا عن أمانى شعوبهم، أى أن من
الممكن أن تتطابق مصالح العرب مع مصالح أميركا، وهو أمر
يدخل فى باب المستحيلات. وهو يفترض ثانياً أن أميركا تقبل بأن
تجد لنفسها حليفاً أو حارساً لمصالحها غير إسرائيل، وهو بدوره
أمر مستحيل. وكل ماقلناه فى هذا الفصل إنما كان محاولة
لإثبات استحالة هذين الافتراضين.

وهكذا تتضح لنا الصورة على حقيقتها: فقد يكون فى إمكاننا

أن نستعين بأميركا في أمور كثيرة، ولكن ليس في صراعنا مع إسرائيل؛ ذلك لأن من يستنجد بأميركا لكي تُعينه على الوقوف في وجه إسرائيل هو، كما يقول المثل العربي البليغ، كالمستجير من الرمضاء بالنار، أو كمن يستعين بزعيم العصاة ليحمي نفسه من تهديدات عضو صغير من أعضائها - عضو له حقًا مطامعه الجزئية الخاصة، ولكنه في نهاية الأمر يأتمر بأوامر الرئيس، ولا يستمد كيانه إلا من انتمائه إليه.

الفصل السادس

قضية الأيديولوجية والتنمية

طوال هذه الدراسة، حاولت، بقدر ما أستطيع، أن أتجنب الألفاظ والمصطلحات الضخمة، وأن أعرض أفكارى للقارئ من خلال لغة عادية خلت من تلك التعبيرات المعقدة التى اعتادها مثقفونا، والتى قد تصلح فى مناقشاتهم الداخلية، ولكنها حين تُستخدم فى مخاطبة الجماهير العريضة تؤدي إلى فجوة واسعة بين المثقف وجمهوره، لا يملؤها إلا فراغ من عدم التفاهم.

لذلك فإننى حين أستخدم كلمة «أيديولوجيا» فى عنوان هذا الفصل الأخير، لا أودُّ من القارئ أن يتصور أننى خرجت أخيراً عن هذه القاعدة، وخضعت آخر الأمر لعادات المثقفين فى استخدام الألفاظ الرنانة. فالأيديولوجيا كما تستخدم هنا، لا تعنى أكثر من مجموعة الأفكار الأساسية التى تُشكّل نظرة المجتمع إلى نفسه وإلى العالم، أو الموقف الأساسى الذى يعبر به المجتمع عن اتجاهاته فى الحاضر، وأمانيه فى المستقبل.

ومن الطبيعي، فى هذه الحالة، أن يكون هناك ارتباط وثيق بين الأيدولوجيا - مفهومه بهذا المعنى - وبين قضية التنمية، فالتنمية ليست مجرد «نمو» كما قد يوحي أصل اللفظ ذاته، وإنما هى مسيرة شاملة تسترشد فى سعيها إلى التقدم بأفكار رئيسية توجهها، ومن واجب كل من يتصدى لعملية التنمية فى مجتمعه أن يجيب عن أسئلة أساسية مثل: لمصلحة من تتم هذه التنمية؟ وهل تكون التنمية اقتصادية فحسب، أم تشمل المجال الاجتماعى والثقافى بدوره؟ وما نوع المجتمع الذى نريد أن نحققه عن طريق هذه التنمية؟ ولو أمعن المرء التفكير فى هذه الأسئلة، لوجدها كلها أسئلة أيدولوجية، أى أسئلة تتعلق بمجموعة الأفكار التى يرسم بها المجتمع طريقه فى الحياة. ومن هنا كانت التنمية التى تقوم على أساس رأسمالى، مثلاً، مختلفة كل الاختلاف عن تلك التى تهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكى؛ لأن الاختيار الأيدولوجى الذى تركز عليه التنمية مختلف فى الحالتين على أساس هذه المقدمة الواضحة، نود أن نعالج الآن آخر الموضوعات التى سنعرض لها فى هذه الدراسة، وهو فى الوقت نفسه ربما كان أهم موضوعاتها جميعاً. فالنموذج الأمريكى مطروح اليوم، بقوة

والحاج، على العالم العربى بوصفه نموذجاً مثالياً للتنمية. وأنصار هذا النموذج يؤمنون بالأيديولوجية الأميركية، ويعتقدون أن الأسس التى تركز عليها تصلح للانطباق على المجتمعات العربية؛ بل إنها هى التى تحمل فى طياتها إمكانات حل المشكلات المزمنة التى تعاني منها مجتمعاتنا. فما مدى صحة هذا الاعتقاد؟

فى معالجتنا لهذا الموضوع الحىوى، لأبد أن ننظر إليه من زاويتين مختلفتين، هما زاويتا البلاد العربية الغنية والفقيرة؛ لأن مشكلات التنمية فى كل منهما تختلف فى نواح كثيرة.

١- الدول الغنية:

هناك أسباب كثيرة تجعل الدول الغنية أكثر من غيرها تعرضاً لإغراء النموذج الأمريكى فى التنمية، وأكثر من غيرها ميلاً إلى اختيار الأيديولوجيات الأميركية. ولعل فى واقع الشراء ذاته، وارتفاع مستوى الدخل القومى والفردى، ما يفسر هذه الظاهرة إلى حد بعيد. فالأيديولوجيات التى تسير أميركا وفقاً لها تفتح الباب على مصراعيه أمام فرص الإثراء، ولا تضع حدوداً لما يمكن أن يملكه الفرد، على حين أن الأيديولوجية المضادة التى تحاربها

أميركا تحذ من فرص الامتلاك، وتضع مصالح المجتمع كضوابط وحدود لما يمكن أن يحرزه الفرد من ثروات

ومع ذلك فإن من واجبنا أن ننفذ بنظرتنا إلى ما وراء السطح الخارجي للظواهر، وأن نتساءل: هل يصلح نمط التنمية الذي تشجعه أميركا للانطباق على البلاد العربية الغنية، وهل يؤدي هذا النمط إلى خدمة المصالح الحقيقية لشعوب هذه البلاد؟

لكي نجيب عن هذا السؤال لابد لنا من الإشارة إلى ثلاث حقائق أساسية:

الأولى: هي أن ثروة البلاد العربية، في وضعها الحالي، توظف - فيما يتعلق بفوائضها ومدخراتها على الأقل - من أجل خدمة الاقتصاد الغربي، وعلى رأسه الاقتصاد الأميركي. وعلى الرغم من كل الروابط المتينة، سياسياً واقتصادياً وتعليمياً وثقافياً.. إلخ بين الدول العربية البترولية وبين أميركا، فإن هذه الأخيرة لم تسهم في وضع أي برنامج يساعد الدول الغنية على الانتفاع من أموالها في إرساء دعائم اقتصاد داخلي متين، معتمد على ذاته، قادر على مواجهة الظروف التي ستجد عندما تنضب موارد البترول:

هذه حقيقة مألوفة، نقرأ عنها في صحفنا كل يوم، ولكنها تظل - بالرغم من ذلك - شيئاً يدعو إلى التأمل العميق. فكيف تكون هناك كل تلك الروابط الوثيقة بين البلاد البترولية وبين أميركا، دون أن تحاول هذه الأخيرة مساعدة الأولى في الإفادة من إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، أي نوع من النموذج أو من المثل الذي تضربه تلك الدول الكبرى في علاقتها بدول صغيرة تحتاج إلى الإفادة من تجارب الآخرين كما تشق لنفسها طريقاً مستقلاً؟

أليس ذلك هو نموذج الاستغلال فحسب - أعني الاستغلال الذي يخدم مصالح الطرف القوى ولا يكثرث بالمطالب الحيوية البعيدة الأمد للطرف الضعيف. ولماذا لا تساعد أميركا الدول العربية البترولية على وضع برنامج للتنمية توظف فيه معظم فوائضها المالية في الداخل بدلاً من أن تودعها في بنوك غربية وأميركية لخدمة اقتصاد هو أصلاً قوى معتمد على ذاته؟ أليس هذا دليلاً على التعارض بين النموذج الأميركي وبين أبسط متطلبات المستقبل لدى الدول العربية الغنية؟

والحقيقة الثانية: هي أن أميركا لا تكتفي بالإفادة من فوائض الأموال العربية لخدمة مصالحها الخاصة، ولا تكتفي بالامتناع عن

الإسهام في أي برنامج شامل يضمن للدول العربية الغنية مستقبلاً مأموناً، بل إنها تضع نصب أعينها استنزاف الثروة البترولية العربية في أسرع وقت ممكن، دون أية مراعاة لحاجات البلاد المنتجة. فآية محاولة لخفض إنتاج البترول إلى الحد الذي يتمشى مع المطالب الحقيقية للبلد المنتج، تلقى مقاومة من الطرف الأميركي؛ لأن ما يحرص عليه هذا الطرف هو سد حاجات الاقتصاد الغربي، وليس مراعاة مطالب المنتجين على الإطلاق. ولو قيل إن هذا أمر لا مفر منه؛ لأن في الغرب مصانع لا بد لها أن تعمل، وهي تحتاج إلى كميات يومية عهائلة من البترول - لو قيل هذا لقلنا إن هذه حجة غير ملزمة على الإطلاق؛ ذلك لأن الغرب لا يريد أن يغير نمط حياته، الذي ينطوي على قدر هائل من السفه والتبديد، والذي يستهلك فيه المواد الخام في العالم، وليس البترول وحده، إلى حد أصبح يشير قلقاً حقيقياً لدى كل من يفكر في مستقبل البشرية بشيء من التعمق، ولقد اشترى الغرب نمط حياته الباذخ هذا، منذ أن كان يملك السيطرة العسكرية إلى أن استعاض عنها بالسيطرة الاقتصادية، على حساب شعوب العالم الثالث. فإذا كانت هذه الشعوب الأخيرة تعيش حياة الكفاف، وتنقصها ضرورات الحياة الأساسية ذاتها، ومع ذلك تظل تعمل وتكافح

دون أن تشكو، فلماذا لا تتنازل الشعوب الغربية المترفة عن قدر من رفاهيتها لكي تحقق مزيداً من التوازن بين اقتصاديات مناطق العالم المختلفة؟ الذي يحدث بطبيعة الحال هو أن هذه الشعوب تقبل أي حل - حتى لو كان هو التدخل العسكري ذاته - فيما عدا المساس بمستوى معيشتها المرتفع، ومن ثم فإنها تستنزف، من بين ما تستنزفه، موارد البترول بسرعة تفوق كثيراً ما تحتاج إليه الدول المنتجة ذاتها، وبذلك تكون عاملاً معوّفاً في وجه تنمية هذه الدول.

والحقيقة الثالثة: هي أن الدول الغربية الصناعية، وعلى رأسها أميركا، تحرص على أن تنشر في الدول العربية الغنية عادات استهلاكية متطرفة، تحقق لها عدة أهداف، ولكنها تعود على أصحابها بأوخم الضرر:

(أ) فالاستهلاك الزائد يعود على الدول الصناعية الكبرى ذاتها بالنفع المباشر. وكلما انتشرت بين الشعوب العربية الغنية عادات الترف، والشراء بسبب وبغير سبب، وتغيير طراز السلع والأجهزة الاستهلاكية بلا انقطاع، واقتناء أحدث المنتجات أولاً بأول، مع التخلص من القديم بلا ثمن، كان معنى ذلك مزيداً من النفع

لأصحاب المصانع، ومزيذا من التورط والإدمان الاستهلاكي لدى
المشتريين

(ب) والأخطر من ذلك أن هذا الاستهلاك المفرط يفسد أذواق
هذه الشعوب، ويشوّه شخصيتها بالترف الزائد، الذي يصل في
كثير من الأحيان إلى حدّ التبديد، ويساعد على تنشئة أجيال
اعتادت سهولة العيش، حتى أصبحت تعزف عن بذل أى نوع من
الجهد أو المعاناة. ووجود هذه الرغبة الطاغية في الحياة السهلة،
التي يأتي فيها كل شيء جاهزاً بلا مجهود، يتعارض بطبيعة الحال
مع متطلبات التنمية التي ينبغي أن تعتمد فيها الشعوب على نفسها
وتبذل في حاضرها جهوداً تقيها شر الحاجة في المستقبل.

(ج) وربما قيل إن شعوب الدول الصناعية الكبرى تستهلك
بدورها على نطاق واسع، دون أن يؤدي ذلك الى فقدانها حماسة
العمل وبذل الجهد. ولكن شتان ما بين الحالتين:

فالشعوب الصناعية قد مرّت بتجربة الاختراع والإبداع بالنسبة
إلى كل ما تستهلكه. وهي قد عايشت التليفزيون منذ أن كان
وميضاً خافتاً على شاشة باهتة، إلى أن أصبح أفلاماً ملونة، وربما

مجسمة، وعاشت السيارة منذ أن كانت عربة خيل مطورة، إلى أن أصبحت صالونًا فاخرًا سريعًا صامتًا. أما الشعوب الغنية المستهلكة في بلاد العالم الثالث، فلا تعرف هذا الإنتاج إلا في صورته النهائية، ولا تتعامل معه إلا عن طريق استعماله فحسب. وهي لم تُعاش تجربة اختراع، ولم تمر بمعاناة التطوير والتجويد، ومن ثم فإن دلالة الاستهلاك عندها، وتأثيره في شخصيتها، مختلفة كل الاختلاف.

من هذه الحقائق الثلاث يتضح لنا أن نمط التنمية الذي تشجعه أميركا في الدول العربية الغنية يؤدي بهذه الدول إلى أن تنعم بحلم وردي سريع، ولكنه يترك الواقع الذي سيعقب هذا الحلم دون معالجة على الإطلاق. ومن هنا كان واجب هذه الدول ألا تنساق وراء هذا النمط، وأن تدرك الفوارق بين أوضاع أميركا وأوضاعها الخاصة، والاختلاف الكبير في نموذج الحياة الاستهلاكية ونتائجها لدى مجتمع تكنولوجي متقدم، ولدى مجتمع يعاني من مشكلات التخلف بالرغم من امتلاكه ثروة مؤقتة.

٢- الدول الفقيرة:

إذا كان نمط الحياة الاستهلاكية، الذي يفتح الأبواب على مصراعيها لمنتجات البلاد الصناعية المتقدمة، لا يصلح للبلاد العربية الغنيّة، فمن السهل أن ندرك أنه أقلّ صلاحية للبلاد العربية الفقيرة. فحين تتخذ هذه البلاد الأخيرة من النمط الأميركي نموذجاً، وحين تحاول أن تقلّد أسلوب الحياة الأميركي، متصورة أن هذا الأسلوب سينجح عندها كما نجح في بلده الأصلي، فإنها تقع في وهم كبير، وتسقط في هوة سحيقة قد يكون من الصعب عليها أن تتشل نفسها منها لأمد بعيد.

ذلك أولاً لأن البلد الفقير أقل قدرة من البلد الغني، بطبيعة الحال، على استيعاب أدوات الترف الاستهلاكي. والنتيجة الطبيعية لذلك هي تشجيع فئة محدودة جداً على الاستثمار السريع المربح في تجارة السلع الاستهلاكية واستيرادها، وفئة أخرى أكبرى قليلاً من السابقة، ولكنها بدورها محدودة، على اقتناء هذه السلع. أما القاعدة الشعبية الواسعة فسوف تنظر بحسرة إلى القلة المحظوظة، وسوف تتبضعف معاناتها؛ لأنها تجد أمامها نموذج صارخ للاستهلاك السيفيه من جهة، ولأن أعباء المعيشة ستزداد

ثقلا عليها، من جهة أخرى، نتيجة للتصعيد المستمر في الأسعار الذي تحدثه تصرفات تلك القلة المحظوظة.

ومن المستحيل معالجة موقف كهذا عن طريق التبشير بفلسفة «مجتمع الأسرة الواحدة» بين أفراد المجتمع الفقير؛ ذلك لأن فلسفة «الأسرة الواحدة» ينبغي أن تكون التزاماً من كلا الجانبين: فكما تطالب الفقير بالألا يحقد على الغني أو يتمردّ ضده، ينبغي أن يُطالب الغني بالألا يثير حقد الفقير وتمرده. ولكن الذي يحدث هو أن فلسفة «الأسرة الواحدة»، في هذه المجتمعات الفقيرة، لا تتذكر سوى التزامات الفقير وحده، أي التزامات طرف واحد من أطراف «الأسرة الواحدة»، بينما تتغاضى تماماً عن التزامات عضو الأسرة الغني تجاه «أقربائه» الجياع!

إن النموذج الأميركي يدعو إلى ترك نشاط الأفراد، في الميدان الاقتصادي، يسير في طريقه حراً، دون أن تقف في وجهه أية قيود، ودون أن تكون هناك حدود لتوسُّعه ونموّه، ومن الجائز أنه كان لهذه الدعوة ما يبررها في ضوء ظروف أميركا الفريدة، التي عرضناها في الفصول السابقة: فقد كانت قلة البشر، وضحامة الموارد، وإمكانات الاستثمار الهائلة، والطبيعة المغامرة للوافدين -

كانت هذه كلها عوامل تشجع على إطلاق العنان للنشاط الفردي حتى يصل إلى أقصى مداه .

وقد أصبح هذا الاتجاه جزءاً لا يتجزأ من البناء الفكري للمجتمع الأمريكي . فمنذ أكثر من مائتي عام ، نجد الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان يتضمن بصورة واضحة انتقاداً لفكرة تدخل الدولة إلا في أدنى الحدود . وهكذا فإن أية دعوة إلى التأميم ، أو التخطيط المركزي الموجه للاقتصاد أو التعليم أو الثقافة أو الخدمات الصحية ، تلقى مقاومة هائلة . وما زالت عبارة جيفرسون القائلة : «إن أفضل الحكومات هي أقلها حكماً» - مازالت تعدُّ شعاراً سياسياً رئيسياً لقطاعات كبيرة في المجتمع الأمريكي .

حسناً ، هذه على أية حال فلسفة أميركا الخاصة ، وهي فلسفة نجحت - برغم تحفظاتنا الكثيرة عليها - في ضوء الظروف الخاصة والفريدة لهذا المجتمع . ولكن مشكلة أميركا ، بعد أن أصبحت القوة العظمى في العالم المعاصر ، هي أنها لا تكتفي بالدعوة إلى المبادئ داخل حدودها ، وإنما تبذل كل ما في وسعها لكي تطبقها على أكبر عدد من دول العالم ، بغض النظر عن ظروفها

وأوضاعها الخاصة.

إن بلاد العالم، حتى الكثير من الدول الغنية، تتجه على نحو متزايد إلى تأميم مرافق وخدمات أساسية في المجتمع، كالتعليم والصحة والمواصلات والإذاعة... إلخ.

ذلك لأن التطور التاريخي يثبت صعوبة تطبيق مبدأ «الحد الأدنى من تدخل الحكومة» في معظم مجتمعات العالم. وحين نتأمل البلدان الفقيرة بالذات نجد هذا المبدأ مستحيل التطبيق. فعندما تكون الموارد محدودة، والسكان متزايدين، يكون معنى عدم تدخل الدولة هو ترك الفرصة أمام السمك الكبير لكي يتلع السمك الصغير. وكما أن الأسرة ذات الدخل المحدود تحتاج، لكي تستمر في الحياة، إلى تدبير دقيق لميزانيتها ولأوجه الإنفاق فيها، ولا تملك ترف التساهل أمام رغبات الأفراد المتباينة، فكذلك تحتاج البلاد الفقيرة إلى توجيه وتخطيط لمواردها المحدودة؛ كيما تتفعل بها على أفضل نحو ممكن وإلا كانت الكارثة، التي تتمثل في انتعاش أوضاع القلة الضئيلة، وشقاء الملايين من أبناء الشعب. وإذن، فالنموذج الأميركي أبعد ما يكون عن الانطباق على

مجتمع فقير محدود الموارد

وهذا أمرٌ لا نحتاج فيه إلى تفكيرٍ عميق؛ لأن النتائج العملية ذاتها تثبت على نحوٍ قاطع. ففي كل حالة يطبق فيها هذا النموذج بلا تمثيل في بلدٍ من بلاد العالم الثالث الفقيرة، تكون النتيجة إخفاقاً ذريعاً. خذ أوثق الدول صلة بأميركا، وأكثرها اقتداءً بها: كدول أميركا اللاتينية، أو تركيا، أو فيتنام الجنوبية فيما مضى، أو تايلاند، أو إيران في عهد الشاه.. هل نجح النموذج الأميركي في حالة واحدة من هذه الحالات، في بناء مجتمع تسوده العدالة وينال فيه كل إنسان - وخاصة من الطبقات الفقيرة - نصيبه المعقول من ثروة المجتمع؟ ألا تشترك هذه المجتمعات كلها في وجود تفاوت صارخ بين طبقاتها، وعدم التوصل إلى حلول لمشكلاتها الأساسية، والعجز عن النمو والاستثمار الرشيد لمواردها، وسيطرة أساليب القمع من أجل تغطية المظالم الفادحة؟

هذه أمثلة نلمسها بأنفسنا، وهي تقدم إلينا نحن العرب - وخاصة الفقراء منا - أبلغ دليل على أن النموذج الأميركي الذي يفتن به بعضنا، عاجزٌ تماماً عن حل مشاكلنا، وأن نجاحه في

بناده ليس على الإطلاع دليلاً على انه يمكن أن ينجح في ظروف مختلفة كل الاختلاف.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه عند هذه النقطة هو هل تجهل أميركا هذه الحقائق؟ هل هي بلد مثالي توجد لديه كل النوايا الطيبة إزاء الآخرين، ولكن سوء حظه هو الذي يجعله فاشلاً دائماً مع الآخرين؟ إن المسألة، بالطبع، أبعد ما تكون عن ذلك. فأميركا تعلم تمام العلم أن نظامها لا يصل إلا لها، وأنه في حالة البلاد الفقيرة بالذات يؤدي إلى الفشل التام، ولكنها، ببساطة، لا تكثر بما يحدث للآخرين.

أنها تسلك بطريقة برجماتية (وهي كلمة تعبر عن الاتجاه الفلسفي المسيطر على الفكر والسلوك الأميركيين، وتعني ببساطة: البحث عن النجاح العملي، بغض النظر عن المبادئ ذاتها)، فقد كانت، في إيران مثلاً، ترى الفقر المدقع والظلم الفادح والثراء الفاحش جنباً إلى جنب، ولكنها لم تهتم، وإنما ركزت جهودها على التحالف مع الحاكم ومع طبقة المتفعين المحيطة به، وشجّعته على التمادي في استبداده وتجاهل مطالب شعبه، بل هي التي علّمت زبانيته كيف يُقنّون فنون التجسس والتعذيب وانتزاع

الاعترافات... إلخ وما دام الحاكم قادراً على أن يحكم قبضته على شعبه بيد من حديد ويقوده زعماً عنه إلى طريق يحقق مصالحها هي، فلا يهم على الإطلاق ماذا يحدث لهذا الشعب.

ولكن عبرة التاريخ البليغة تثبت لنا أن الانقياد للنموذج الأميركي يقود الحكام أنفسهم، لا شعوبهم المغلوبة على أمرها فحسب، إلى الهاوية، فكيف ينظر المسؤولون الأميركيون إلى كارثة الشاه بعد حدوثها؟ إنهم نادمون؛ لأنهم لم يتنبهوا إلى قوة المعارضة، ولم يتداركوها في الوقت المناسب، ولم يساعِدوا الحاكم الطاغية على التخلص منها. ولكننا لم نسمع اعتراضاً من مسئول أميركي واحد على السياسة التي يتبعها الشاه، ولم نلمس لدى أحد منهم ندماً على أنهم تركوه يطفئ، ويستبد، ويستبيح أموال شعبه دون أن يقدموا إليه نصيحة تخفف من غلوائه. ومعنى ذلك أن الحاكم، حتى حين يُعادي شعبه في سبيل المصالح الأميركية، لا يجد من أميركا مساعدة إلا على التماذي في الطغيان، ولا يلقي منها أي توجيه يردّه إلى صوابه أو يقلل من إمعانه في الظلم. وبالاختصار فإن أميركا تجر أصدقاءها حتماً إلى الهاوية. وهذه - كما أدرك بعد فوات الأوان حكام تهاوت

تيجانهم في الأونة الأخيرة - عبرة من يعسر

أعود، في نهاية هذه الدراسة، فأقول إن المسألة ليست على الإطلاق مسألة أخلاقية فليست أميركا، في عالمنا المعاصر، هي الفتى القوي الشرير، الذي يجر أصدقاءه معه إلى هاوية الفساد، وإنما الموضوع في أساسه موضوع نظام لا يملك إلا أن يسير في هذا الطري،، لأنه هكذا بدأ، وهكذا نما وتوسع، وهكذا يتحتم عليه أن يسير.

إن أميركا، بحكم تكوينها ومصالحها الحيوية، لا تستطيع إلا أن تكون كذلك. أما نحن فما زالت أمامنا فرصة للاختيار. وليس هناك على الإطلاق ما يرغمنا على أن نختار طريقاً ثبت لنا أنه لن ينفع بلادنا الغنية ولا الفقيرة، ولن يُوجَّه من ينقاد له إلا إلى طريق الهاوية.

مقامرة التاريخ الكبير

على ماذا يراهن جورباتشوف؟

الفصل الأول



المقدمات

لا أظن أن التنبؤ بالمسار الذي سيتخذه التاريخ، حتى على المدى القريب، كان في وقت من الأوقات أصعب مما هو في اللحظة الراهنة. أقول هذا وأنا على وعي تام بأن الأساليب العلمية لتكوين صورة معقولة عن الأوضاع المستقبلية قد تقدمت في الآونة الأخيرة تقدماً هائلاً، حتى أصبح هناك علم قائم بذاته، هو «المستقبليات» له أساتذته المتخصصون ودورياته العلمية ومعاهده ومؤتمراته، ويستعين بأحدث طرق البحث وأدق الحاسبات الإلكترونية. ومع ذلك فإن التحول الذي طرأ على العالم في الربع الأخير من العام الذي ودّعناه أخيراً، قد خرج بحدة عن كل توقع، وقفز بعنف خارج كل إطار كان يوضع فيه المسار المحتمل للتاريخ، وأغلب الظن أن الصورة التي سيذكرها المؤرخون عن عقد الثمانينات بأكمله سيكون أغلبها مستمداً مما حدث في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عامه الأخير، كما أن أحداث عقد التسعينات سوف تتحدد، إلى مدى بعيد، بما حدث في هذه الأشهر الثلاثة الحاسمة.

إن التاريخ، الذي كان يبدو في نظر اسلاف النصف الثاني من القرن العشرين مستأنسا طبعاً، يمكن حساب العوامل المتحركة في تحولاته، واستشفاف مساراته المقبلة بقدر معقول من الدقة، يبدو اليوم، ونحن نستهل العقد الأخير من هذا القرن العجيب، أشبه بالحصان البري الجامح، في قفزاته العشوائية، وانطلاقاته المفاجئة، واستعصائه على لجام العقل.

لقد تنبه الكثيرون في الشرق والغرب، بعد التقلبات الأخيرة الصاخبة، إلى التشابه الواضح بين عام ١٧٨٩، عام الثورة الفرنسية وعام ١٩٨٩، عام الثورة في المعسكر الاشتراكي، ووجدوا في كل من العامين مفترق طرق حاسماً في تاريخ البشرية، ولكن هل خطر هذا التشابه ببال أحد ممن سجلوا على صفحات جرائد العام كله توقعاتهم عن العام الجديد، عند نهاية عام ١٩٨٨؟ وهل طاف هذا التشابه بذهن أحد، في الوقت الذي كان فيه العالم يحتفل مع فرنسا بمرور مائتي عام على ثورتها في شهر يوليو (تموز) الماضي؟ هل توقع أحد خلال الشهور القليلة التالية صورة مختلفة تماماً عن تلك التي اعتدناها، وبيننا عليها جميع تحليلاتنا وتوقعاتنا خلال السنوات الأربعين الماضية؟ وهل تخيل أحد ممن عرضت عليهم شاشات التلفزيون صورة

تشاوشيسكو في نوفمبر الماضي، وهو يخطب في اجتماعه الحربي الأخير. فيرفض في صلف وعرور وعناد كل التغييرات التي اجتاحت أوروبا الشرقية، ويستقله ألوف الحاضرين (ممن يزعمون أنهم ممثلو الشعب) بالتصفيق الحاد عند كل مقطع في خطابه، والوقوف إجلالاً عند دخوله وخروجه - أقول هل تخيل أحد عندئذ أن هذا الزعيم الجبار سيرتمي في الوحل، مع نظامه كله، ممزقاً بالرصاص بعد أقل من أسبوعين في أعقاب ثورة شعبية بطولية ضحت بالكثير من أجل إزاحة الطاغية في زمن قايسي؟

هكذا يبدو التاريخ، في أيامنا القليلة هذه، أشبه بنهر ظل يسير في مجراه هادئاً، ثم يتحول فجأة إلى شلال هادر يصم الأذان، ولا يسلك كل من يقف يتأمل جبروت التدفق الصاخب بعد هدوء طويل، إلا أن يوقن بأن مجراه لن يعود أبداً بعد هذا الشلال مثلماً كان.

إن الحيرة هي السمة المميزة لكل محاولات التحليل التي تُقدَّم للوضع الراهن في العالم بعد الأحداث العاتية التي عصفت بنظامه المستقر منذ أربعين عاماً. 'و حين يكتب عقل العقلاء عن هذا الوضع العالمي الجديد، فإنه لا يستبعد احتمال حدوث شيء يقلب

تخيلاته وتفسيراته رأساً على عقب في اليوم التالي لظهور مقاله. لقد حلت المفاجآت محل التوقعات، والدهشة محل التنبؤات، وانعدمت الرؤية حتى أمام من يملكون أعظم العلوم وأدق أدوات التحليل.

ولكن، في قلب هذا التحول الخاطف الصاحب يقف رجل واحد في العالم لا يبدو عليه أى قدر من القلق إزاء ما يحدث. بل إن خصومه، الذين تبدو التغيرات وكأنها في صالحهم، هم الذين يبذلون جهوداً هائلة من أجل إخفاء توترهم وقلقهم. هذا الرجل هو ميخائيل جورباتشوف، الذي أسهم في تغيير عالمنا بأكثر مما أسهم به أى فرد آخر في التاريخ المعاصر. وعلى الرغم من أن المثقفين في جيلنا قد اعتادوا ألا يبالغوا في تضخيم دور الفرد في التاريخ، وظلوا يؤكدون دائماً أن الصانع الحقيقي للتحويلات الكبرى في مجرى العالم هو الجماهير، والقوانين الموضوعية التي تحكم تحركاتهم، وأن أى فرد مهما كانت مكانته لا يعدو أن يكون محصلة العوامل الاجتماعية الكبرى التي تتحكم في مسار التاريخ، على الرغم من هذا كله، فإن المرء لا يملك إلا أن يربط بين الثورة التاريخية الكبرى التي نعيش الآن أهم مراحلها، وبين شخص جورباتشوف على وجه التحديد، سواء نظرنا إليه

على أنه فرد عبقرى، أم على أنه تجسيد لقوى تاريخيه أوسع نطاقا وأعمق تأصلا منه

وليس أدل على ذلك، من تلك المفارقة الغربية التي نلمسها في تقييم خصومه له: فألد أعدائه، في أميركا وإنجلترا مثلاً، يكيلون له المديح ويتغنون بحكمته وشجاعته، في نفس الوقت الذي يؤكدون فيه أنه هو الخاسر الأكبر، وأن النظام الذي ينتمى إليه قد انهيار، وأن شعوبه قد اختارت التحول إلى النظام البديل.

ومعنى ذلك أن الإنسان المعاصر، سواء أكان ممن يعترفون بأن التحولات التاريخية في المعسكر الاشتراكي هي تحولات إيجابية، أم كان ممن يرون أنها تمثل النهاية الحتمية لهذا المعسكر ولكل المعركة الايديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية، ويؤكد في الحالتين أن هذا الرجل بعينه هو الذي يلعب دور البطولة على مسرح الأحداث الحاسمة في عالم اليوم. ولكن السؤال الهام، والحاسم، يظل قائماً: فإذا كان العالم كله يعترف لجورباتشوف بالفضل الأكبر - وربما بالأوحد - في إدارة عجلة التاريخ نحو هذا المنعطف الحاسم، فهل كان دوره يقتصر على البدء في تحريك الأحداث، والسماح للتطورات بأن تسير في مجراها بحرية، دون تدخل من

أدبيات السوفييتية التي منعت من قبل تحولات كثيرة داخل
المعسكر الشيوعي، أم أن المسار الذي تتخذه الأحداث، بعد هذه
النداية العاصفة، هو أيضاً من صنعه؟ هل كان جورباتشوف، مثل
إله أرسطو، هو «المحرك الأول» للأحداث، ثم سارت هذه
الأحداث بعد ذلك في طريقها الخاص دون تدخل منه، وأفلت
زمامها من بين يديه، أم أنه، بعد أن أعطى إشارة الانطلاق
الأولى، ما زال ممسكاً بالدفة؟

إن العالم كله يعترف لجورباتشوف بالأمر الأول، أعني البدء
في تحريك الأحداث التي أدت إلى تحول حاسم في التاريخ
المعاصر، أما الأمر الثاني، أعني مدى تحكمه في المسار اللاحق
لهذا التحول، فهو مدار خلاف كبير، من أصعب الأمور في
اللحظة الراهنة، التي ترتفع فيها حرارة الأحداث إلى درجة
الغليان، أن يتخذ المرء موقفاً بين هذا الرأي وذاك؛ لأن وضوح
الرؤية يحتاج إلى وقت حتى ينقشع ضباب التقلبات العنيفة
والمفاجئة.

ومع ذلك فإن الرأي الذي أدافع عنه، بقدر ما تسمح لي
الأحداث الراهنة بالحكم، هو أن جورباتشوف يقوم بمقامرة من

أكبر مقامرات التاريخ، وفي كل مقامرة مغامرة، ولكن هل هي مغامرة محسوبة، أم أنها متروكة للظروف؟ في اعتقادي أن جورباتشوف قد خاض هذه المغامرة بعد أن أجرى حسابات فيها قدر كبير من الدقة، ولكن لما كانت حركة التاريخ أعقد كثيراً من تلك الأرقام التي تحملها الأوجه الستة لمكعب النرد «الزهر» فمن المتوقع أن تخطئ تلك الحسابات في كثير من التفاصيل، ومع ذلك فإن ما أتصور أن جورباتشوف توقعه حين خاض هذه المقامرة بوعي كامل هو أنه سيبدو خاسراً على المدى القصير، ثم يبدأ تراكم المكاسب على المدى الأطول، هذه هي حساباته، كما أتصورها وإن كان احتمال الخطأ فيها يظل وارداً على الدوام.

وفي اعتقادي أن معظم الأخطاء التي ترتكب في محاولة فهم الوضع الراهن لعالمنا المضطرب، بعد سلسلة الأحداث المفاجئة الأخيرة، ترجع إلى أن المفكرين والمحللين ينظرون إلى الأحداث التي تدور في اللحظة الراهنة كما لو كانت هي التي ستظل قائمة في المدى البعيد، وهذا ينطبق على مؤيدي جورباتشوف ومعارضيه على حدٍ سواء، فمؤيدوه يقفون مشدوهين وهم يرونه يتأمل بهدوء انهيار إمبراطورية المعسكر الاشتراكي من حوله، ويعربون عن أسفهم لاختفاء معسكر قوى كان على الأقل يُشكل توازناً مع

المعسكر الرأسمالي الأتشد عدوابة، وكثير منهم يتمنون في قرارة أنفسهم لو كان جورباتشوف أكثر حزمًا، ولو أحكم قبضته بدرجة معينة حتى لا يفلت منه زمام الأمور، بل إن بعض أنصار الاشتراكية المتحمسين يصل بهم الأمر إلى حدّ اتهامه، سرًا في معظم الأحيان، وعلنًا في أحيان قليلة، بالخيانة والعمالة للرأسمالية العالمية، وبأنه هو الزعيم الذي أخذ على عاتقه مهمة تصفية المعسكر الذي ينتمي إليه. أما خصومه فإنهم لا يخفون سعادتهم؛ لأن شعوب المعسكر الشيوعي قد انقلبت عليه، واختارت طريق الرأسمالية، فما يحدث الآن هو في نظرهم نهاية الخصومة بين المعسكرين والتضاد بين الأيديولوجيتين، لا من أجل تحقيق الوفاق بينهما، بل لصالح أحدهما وعلى حساب الآخر، وهم يؤكدون أن النتيجة الواضحة للتحول الحاسم في عام ١٩٨٩ هي الانتصار النهائي للرأسمالية، وأن الأحداث قد أثبتت بصورة لا تقبل الجدل أن الرأسمالية هي «النظام الطبيعي» للمجتمع الإنساني، أما الشيوعية فهي عرض زائل، أو «موضة» مزعجة ظلت مسيطرة بقوة الحديد والنار في مجتمعات معينة خلال بضعة عقود من السنين، لا تعد بمقياس التاريخ البشري شيئًا يذكر، ولكن كان لابد لهذه الأيديولوجية الشاذة أن تنتهي يومًا ما، وما

«هي ذي الأحداث تعلن إفلاسها بقسوت مدّة، لكي يعود البشر جميعاً، دون تفرقة بين معسكر واحر، إلى «نظامهم الطبيعي».

هذه كلها، في رأيي، تحليلات متسرّعة، قصيرة النظر. والمشكلة فيها كلها، سواء تلك التي يقوم بها أنصار جورباتشوف أم خصومه، هي أنها تنظر إلى الوضع الراهن على أنه الوضع النهائي، وتحكم على المسار البعيد للتاريخ من خلال ما يجري في المدى القصير، وفي اعتقادي أن العنصر المحسوب في تلك المقامرة الكبرى التي قام بها جورباتشوف، هو أن ثمارها لن تظهر إلا بعد فترة غير قصيرة من الصدمات والخسائر، ومن ثم فإن من يصدر حكماً على التجربة ينبغي عليه ألا ينخدع بتلك السلبيات الضخمة التي تقفز على السطح في المرحلة الأولى من تلك التحولات.

إن جورباتشوف يراهن رهاناً كبيراً شديد الخطورة، ولكنه ليس رهاناً على أرقام مجردة تتساوى جميعاً في احتمال ظهورها أو عدم ظهورها، وإنما هو رهان على الطبيعة البشرية، وعلى الأهداف التي ينبغي أن يسعى الإنسان إلى تحقيقها في المراحل الحاسمة من تاريخه، فلا بد في نهاية الأمر من أن يثور هذا الإنسان على القمع والاضطهاد وحشر المتشابه والمختلف في قالب

واحد، ولكنه لابد أيضا أن يثور على الظلم الاجتماعي الصارخ والتفاوت الحاد بين الطبقات، والتسلح المهدد لاستمرار الحياة، والتهديد المميت للبيئة التي ستعيش فيها أجيال الأولاد والأحفاد. على هذه الأمور جميعاً يراهن جورباتشوف، ولابد لكي يكسب هذا الرهان على المدى الطويل من أن يخسر قليلاً أو كثيراً على المدى القصير.

ولكي أدلل على صحة هذا الافتراض الذي أحاول به أن أجعل هذا الموقف المعقّد والمتقلّب مفهوماً، بدرجة ما، وأن أضفي شيئاً من المعقولية على أوضاع تبدو خارجة عن سيطرة كل عقل، دعونا نطرح سؤالاً لم يطرحه أحدٌ من قبل، ربما لأنه يبدو سؤالاً شديداً السذاجة، مع أنه ينطوي في رأيي على كثيرٍ من مفاتيح اللغز: فما الذي أرغم جورباتشوف على أن يفعل ما فعل؟ لقد انتخب جورباتشوف رئيساً بعد تشيرنينكو، الذي كان ميتاً حياً، وظل طوال حكمه القصير راقداً على فراش المرض. وتشيرنينكو جاء بعد أندروبوف، الذي كان بدوره يحمل منذ البداية بذور داءٍ قاتلٍ أودى بحياته بعد وقت قصير، كذلك فإن أندروبوف جاء بعد بريجنيف، الذي كان في السنوات الأخيرة من حكمه جثة تتظاهر بأنها حية، وكان واضحاً أن قواه البدنية والذهنية لا تسمح له بأن

يُدير مزرعة للدواجن، لا معسكراً عالمياً عظيم القوة فادح المسؤوليات.

جاء جورباتشوف إلى الحكم شاباً في الرابعة والخمسين «بالقياس إلى الموتى الأحياء الذين سبقوه» وكان يكفيه أن يعطي الحكم مزيداً من الحيوية، ويسير في الخط الذي انتهجه سابقوه بهمة أعظم، ونشاط أكبر، حتى يكون قد أنجز شيئاً هاماً يميزه بوضوح عن أسلافه، ولكنه لم يقبل ذلك، وإنما اختار عمداً أن يسير في طريق مختلف «نوعياً» عن ذلك الذي سار فيه أي زعيم سوفياتي آخر منذ لينين

ولو كان جورباتشوف قد سار على درب أسلافه، مع إعطاء الحكم مزيداً من الحيوية والشباب، لما تعرضَ لشيءٍ من المتاعب التي تعصف الآن بالمعسكر الشرقي. وأعتقد أنه كان يستطيع - نظرياً - أن يفعل ذلك. فكل ما يقال الآن عن أن هذا التغيير الذي أحدثه جورباتشوف كان حتمياً بسبب المتاعب الاقتصادية الهائلة التي تواجهها الكتلة الشرقية، أو حاجة شعوب هذه الكتلة إلى الحرية - كل هذا، وإن كان صحيحاً كل الصحة، لا يكفي لتفسير ما حدث، فقد ظلت هذه الشعوب محرومة من التعددية

ومن حرية التعبير وحرية السفر والتنقل أكثر من أربعين عاماً، وبرغم ذلك فقد استطاع النظام أن يستمر، وحين كانت تقوم فيها انتفاضات شعبية، كما حدث في المجر عام ١٩٥٦ وفي تشكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، كانت الدبابات السوفياتية تتكفل بسحق كل صوتٍ معارض. وكذلك كانت المتاعب الاقتصادية واضحة منذ زمنٍ طويل، ومع ذلك ظلَّ النظام متماسكاً أمام العالم، وكان بفضل قوته العسكرية يؤلف معسكراً جباراً يعمل له خصومه ألف حساب.

أجل، كان في استطاعة جورباتشوف أن يكون امتداداً أكثر شباباً وحيوية، لعهد بريجنيف، ومهما واجه من متاعب فإنها لن تكون أسوأ من تلك التي استطاع المعسكر كله تحملها. طوال ستة عشر عاماً من «عصر الجمود»، وكان في استطاعته، باستخدام أساليب القوة والتمويه السائدة من قبل، أن يسير في طريق مأمون، ويُجَنَّبَ نفسه كل ما يتعرض له الآن من مشكلات، ولكنه لم يفعل، واختار عامداً السير في طريق التغيير الجذري، بكل ما ينطوي عليه من مخاطر جسيمة.

بل إنه خطط بدقة وإحكام لهذا التغيير الذي تعمَّد إحداثه،

ونظّم خطواته بطريقة عقلانية: فبدأ بسياسة «الجلاسنوست» أي العلانية أو المصارحة أو المكاشفة، ولأول مرة وجد الإنسان، في الدولة الأم داخل المعسكر الاشتراكي، أن في استطاعته التعبير بحرية عما يعانيه من متاعب، ويوجه الانتقادات الحادة إلى المسؤولين عن هذه المعاناة. دون أن يلحقه أذى أو يُنفي إلى أقصى الأرض. وكانت تلك هي الخطوة الأولى، والمنطقية، نحو التحول الأساسي، وهي التي هيأت الجو عقلياً ونفسياً لخطوات أخرى تهز الأسس التي قام عليها المجتمع، وكان من الطبيعي أن تمتد الخطوة الأولى فترة طويلة، تزيد عن ثلاث سنوات، إذ أن هذا هو ما تقتضيه التعبئة الذهنية للملايين من البشر، من أجل إزالة آثار عشرات السنين من الخوف من توجيه النقد، والجمود إزاء التغيير، والسلبية التامة في مواجهة صنع القرار.

وكانت المرحلة التالية، والحاسمة، هي إعطاء الضوء الأخضر للتغيير في كل بلد يزوره من بلدان المعسكر الاشتراكي. فقد أخذ يلمح إلى عدم رضائه عن القيادات الجامدة، ويشير بعبارات واضحة إلى أن القوات السوفياتية لن تتدخل في أية أحداث تقع داخل هذا المعسكر، وسرعان ما التقطت شعوب هذه الكتلة، التي كانت من الأصل معبأة، إشارات الواضحة، وبدأت الأصنام

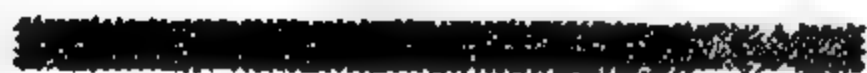
الجامدة فيها تنهاوى واحداً بعد الآخر، فمنهم من انسحب في هدوء، ومنهم من نُحى عن منصبه بعد إجماع شعبي تجلّى في مظاهرات عارمة، وآخرهم (حتى كتابة هذه السطور) أثر المكابرة، ولم يتزحزح عن موقعه إلا بعد أن سلّط على أهله زبانية الشر الذين كان «يدخّرهم ليوم مطير»، كما يقول التعبير الأميركي الشائع، فكانت نهايته بنفس القسوة والدموية التي مارسها تجاه شعبه. كانت حركة التغيير الهائلة في المعسكر الاشتراكي إذن متعمدة، وكان في استطاعة جورباتشوف أن يحتفظ بالأوضاع الجامدة السابقة، مدة أطول بكثير، ولكنه أثر أن يخوض مغامرة التحول الحاسم. ومع ذلك فإن قوى التغيير حالما تنطلق من عقالها بعد طول احتباس، يمكن أن تخرج عن السيطرة، وتتخذ مسارات غير محسوبة، فهل أفلت المارد من القمقم، وانقلب على مَنْ فتَح له فوهة الزجاجاة؟ وهل يسير تداعي الأحداث بشكلٍ طليق وبصورة غير منضبطة منذ اللحظة التي أضاء فيها جورباتشوف الضوء الأخضر أمام قوى التغيير؟

إن الإجابة عن هذه التساولات بالإيجاب أو السلب تكاد تكون مستحيلة في اللحظة الراهنة، ولكن الأمر المؤكد هو أن جورباتشوف قام بمغامرة تاريخية كبرى، كانت له فيها حساباته

الذكية بعيدة النظر، ولكن احتمالات الخسارة واردة في كل مقامرة، مهما كانت دقة الحساب فيها، لاسيما وأن أعداءه يعملون بكل طاقتهم من أجل إفساد هذه الحسابات، وكل ما يستطيع الكاتب أن يفعله، في مرحلة الأحداث الساخنة التي نمرُّ بها الآن، هو أن يحلل مختلف عناصر الموقف، ويقدر احتمالاته الممكنة، كيما يساعد القارئ على فهم الأحداث المتلاحقة بصورة أعمق، ويترك له مهمة استخلاص النتائج بنفسه.

وهذا بعينه هو ما سنحاول القيام به في الفصول التالية: فلا بد من البدء بتقديم تفسير للتغيرات الحاسمة التي وقعت بالفعل، يليه محاولة لبحث تأثير هذه التغيرات بالنسبة إلى مستقبل العالم الاشتراكي، والعالم الرأسمالي، والعالم الثالث، مع التركيز على الوطن العربي بوجه خاص. وأخيراً تأتي أصعب المحاولات وأعقدها، وهي المخاطرة باستخلاص مجموعة من التوقعات عن شكل العالم في عقد التسعينات، بعد أن تكون تلك التغيرات قد أخذت مداها، وأصبحت حقائق راسخة في عالم الغد.

الفصل الثاني



لعنة التسليح

قلت فى الفصل السابق أن جورباتشوف كان يستطيع ، من الوجهة النظرية ، أن يحفظ على الأوضاع التى ظلت سائدة فى الكتلة الشرقية منذ الخمسينات ، وفى بلاده قبل ذلك ، وأن أية صعوبات كانت تواجه أنظمة تلك البلاد فى المرحلة التى سبقت ثورته التاريخية مباشرة ، ما كانت لتتجاوز ما سبق أن مرت به من مشاكل طوال العقود السابقة ، ولكن هذا الفرض النظرى يعنى تجميد الأوضاع إلى ما لا نهاية ، ويعنى الحكم على النظام الاشتراكى كله بالتحجر فى وقتٍ تحتاج فيه العالم ثورة علمية وتكنولوجية ستتقل به خلال القرن القادم إلى أنماطٍ من الحياة تبدو معها أنماطنا الحالية عتيقة ، وربما بدائية ، ومن المؤكد أن عملية اختيار جورباتشوف زعيماً للاتحاد السوفياتى كانت منذ البدء دليلاً على قوة إرادة التغيير فى هذا البلد الكبير ، فمن المرجح - إن لم تقع مفاجأة - أن يكون هذا الرجل نفسه ، أو واحداً ممن يسرون على نهجه ، هو الذى يقود بلاده عند مطلع القرن الحادى والعشرين ، وهكذا ، اختيار الرجل على أساس أن مهمته هى

العبور إلى المستقبل ، ولا بد أن الذين اختاروه كانوا على وعى بأن أوان التغيير قد آن ، وبأن هناك ظروفًا هي التي تحتم هذا التحول الحاسم .

ويمكن القول إذن ، أن جورباتشوف قد جاء إلى السلطة وهو يحمل تفويضًا بإحداث تحول هام في أسلوب الحكم ، غير أن الرجل تجاوز هذا التفويض بمراحل ، وكان العامل الرئيسى الذى ساعده على ذلك أن لديه رؤية كونية شاملة ، فالتغيير فى نظره يبدأ أولاً من الداخل ، من بلاده ذاتها ، ثم ينتقل إلى بقية البلاد الاشتراكية ، وبعد ذلك تمتد إشعاعاته حتمًا إلى العالم الغربى الرأسمالى ، ومن ثم إلى العالم الثالث . وسواء تمكن جورباتشوف من تجسيد رؤيته هذه فى عالم الواقع ، أم أخفق فى ذلك لسبب أو آخر ، فإن الدلائل كلها تُشير إلى أن البشرية لن تستطيع أن تشق طريقها بأمان فى القرن القادم إلا إذا تمكّنت من وضع نظام جديد للعلاقات بين الدول ، يركز على تحقيق توازن بين قدرة الإنسان على التحكم فى تصرفاته ، وضبط علاقاته مع الآخرين بطريقة حضارية (وهى حاليًا قدرة متخلفة إلى حد بعيد) وبين قدرته على التحكم فى الطبيعة المادية وتسخيرها لخدمة أغراضه (وهى حاليًا

قدرة متقدمة إلى حدٍّ هائل).

فما هي إذن تلك الأسباب التي جعلت هذه الرؤية الجديدة ضرورة ملحة؟ وما العوامل التي دفعت جورباتشوف إلى تلك المقامرة الكبرى التي أذهلت الخصوم قبل الأصدقاء، والتي قلبت جميع الحسابات التقليدية، على صعيد السياسات المحلية والعالمية، رأساً على عقب؟ لنبدأ أولاً بأهم الأسباب وأهمها، وأعنى به الحاجة الملحة إلى إنهاء سباق التسلُّح، فقد فُرضَ هذا السباق الشيطاني على العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع أن ميثاق الأمم المتحدة الذي أُعلن في نهاية تلك الحرب كان يشير بوضوح إلى هدف إنهاء كافة الحروب وإقامة العلاقات بين الدول على أساس السلام الدائم، ولكن الحرب الباردة سرعان ما ابتكرت صيغة أخرى في العلاقات الدولية، وخاصة بين المعسكرين الكبيرين، هي علاقة الخوف المتبادل، والردع المتبادل - أي أن كلاً منهما يرهب الآخر ويمنعه من مهاجمته عن طريق تهديده بالدمار الشامل، فتكون النتيجة استمرار السلام، ولكنه سلامٌ متوترٌ يهدد في أي لحظة بالانفجار.

ولكى نكون موضوعيين فلنقل أن صاحب المصلحة في هذا

الطابع الذى اتخذته الحرب الباردة كان الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفياتى غير أن السوفيات لم يكن فى استطاعتهم أن يقفوا مكتوفى الأيدى إزاء التصعيد الأمريكى للتسلح، فاندمجوا فى اللعبة على الرغم من الأضرار الفادحة التى ألحقها بهم التسليح المكثف. وكان السياسى الوحيد الذى قرر أن يوقف هذه اللعبة بتخطيط بارع هو جورباتشوف.

وليسمح لى القارئ بأن أورد اقتباسين مطولين من مقال كنت قد كتبه منذ خمس سنوات (مجلة العربى - يناير ١٩٨٥) بعنوان «أيدىولوجية التسليح»، وسيُدرِك القارئ بسهولة سبب هذا الاقتباس حين ينتهى من قراءته:

«إن النظام الرأسمالى يستطيع أن يتحمل، دون عناء، التسليح ونفقاته الباهظة، بل إن إنتاج السلاح وتطويره وتجديده المستمر من أهم العوامل التى تساعد على استمرار هذا النظام فى الحياة، وازدهار اقتصاده، وتشغيل مصانعه، وإيجاد فرص عمل للعاطلين فيه. وأما النظام الاشتراكى فإن التسليح بالنسبة إليه عبء ثقيل يؤثر تأثيراً واضحاً فى مستوى نموه؛ وذلك لأن السلاح فى هذه الحالة لا تنتجه شركة تحقق أرباحاً هائلة من بيعه أو تصديره، وإنما

تنتجها الدولة التي تخطط اقتصادها بحيث يؤدي التوسع الزائد في أى ميدان إلى التضيق في الميادين الأخرى، وهكذا فإن إنتاج أسلحة باهظة التكاليف، في المجتمع الاشتراكي، لابد أن تقتطع نفقاته من قوت الناس ومن ملابسهم ومسكنهم وسائر الخدمات التي تُقدَّم إليهم. إن التطوير المستمر للأسلحة يحدث أولاً في البلاد الرأسمالية، والقنبلة الذرية، ثم الهيدروجينية، والطائرات الأسرع من الصوت، كل ذلك بدأت به بلاد رأسمالية، هذا التطوير المستمر لا يعنى فقط مزيداً من الروح العدوانية لدى مبتكريه، بل إنه موجه في الأساس نحو الخصوم، والهدف الأساسي منه - في رأيي - ليس عسكرياً فحسب، وإنما هو أيضاً أيديولوجي واقتصادي، فقد أصبح التوازن الدولي يحتم على كلٍّ من القوتين العظميين أن تلحق بالأخرى في قدراتها العسكرية، وكل تصعيد في مستوى التسليح ونفقاته يعنى مزيداً من الإرهاق لاقتصاد المعسكر الشرقي، ويعنى اقتطاعاً من ضرورات الحياة لدى شعوب هذا المعسكر من أجل هدف أهم: هو أن تكون هذه الدول أو لا تكون. وكما قلت، فإن الاقتصاد الاشتراكي لم تنشأ فكرته أصلاً من أجل عالم تسوده المنافسة العسكرية وصراعات الحياة والموت، بل إن مؤسسيه تصوروا قيام تنافس سلمى بين الرأسمالية

والاشتراكية، وبنوا تنبؤاتهم بحتمية انتصار الاشتراكية على أساس فكرة المنافسة السلمية.

ثم أضفت فى وضع آخر من هذا المقال:

«استطاع المعسكر الرأسمالى بالفعل أن يوقف مسيرة المعسكر الخصم، بل أن يوسّع الهوة المعيشية التى تفصله عنه، وكل من يزور بلدان المعسكر الاشتراكى ويقارنها بالبلاد الرأسمالية المتقدمة، لابد أن يصدمه الفارق الهائل فى مستوى المعيشة بين الجانبين، هذا القصور لا يرجع إلا إلى الاستنزاف المتعمد الذى يفرضه النظام الرأسمالى على اقتصاد المعسكر الخصم فى ميدان التسليح، الذى أصبح الآن باهظ التكاليف، بل إن نقص الاستهلاك الذى يلاحظه الإنسان العادى بسهولة فى عالم لم تعد تقوم فيه حواجز بين المجتمعات ذات الأنظمة المختلفة، هو المسؤول عن عدم الاستقرار وعن تلك الثورات التى تشبّ من آن لآخر فى بلاد المعسكر الاشتراكى، المجر وتشيكوسلوفاكيا، وأخيراً بولندا، ونتيجة لتلك الثورات تفرض السلطات مزيداً من القيود، فيؤدى ذلك إلى مزيد من الغضب المكتوم، وهكذا تستمر الحلقة الجهنمية فى تضيق الخناق على هذا المعسكر، بعسء أن نجح المعسكر

الرأسمالي في فرضها على خصومه حتى يلعبوا لعبة الصراع الدولي بقواعده هو، وعلى أرضه هو».

هذا الكلام قيل منذ خمس سنوات، ولعل القارئ قد أدرك أنه يلقي ضواءً واضحاً منذ ذلك الوقت المبكر، على الكثير مما يقع اليوم من أحداث في الاتحاد السوفياتي وبقية بلاد المعسكر الاشتراكي.

إن الحرب الباردة اختراعٌ أميركيٌ صرف، وكل من عرف شيئاً عن أحداث الحرب العالمية الثانية يعلم أن أميركا لم تطلق في داخلها رصاصة واحدة طوال هذه الحرب، على حين أن الاتحاد السوفياتي قد اكتسحت معظم أراضيه، وأحرقت حقوله وقراه، وفقد أكثر من عشرين مليون قتيل. ولقد تمكنت أجهزة الإعلام الأميركية من خلق صورة وهمية عن الخطر الزاحف من أرض السوفيات، والذي يهدد بابتلاع العالم مالم يتم رده بقوة السلاح، وانطلت هذه الأسطورة على الشعوب في أوروبا الغربية وفي أميركا بوجه خاص، مع أنها لم تكن إلا أكذوبة كبرى، وأغلب الظن أن مروجيها أنفسهم كانوا يعلمون ذلك، ولكن لهم مصلحة مؤكدة في تثبيتها في الأذهان؛ وذلك لأن الشعب

السوفيياتى مازال حتى هذه اللحظة، وبعد مضى خمسة وأربعين عاماً على انتهاء تلك الحرب، يعيش آلامها ومرارتها، وإذا كانت فنون الشعوب وآدابها خير شاهد على نفسياتها، فمن السهل أن يلاحظ المرء أن فظائع الحرب العالمية الثانية مازالت حية بقوة فى وعى الشعب السوفيياتى ولا وعيه معاً، بدليل أنها هى الموضوع الذى تدور حوله نسبة كبيرة من الأفلام السينمائية والأعمال الأدبية السوفياتية حتى اليوم، وهو أمرٌ يثير فى كثير من الأحيان دهشة بالغة لدى مشاهدى هذه الأعمال وقرائها من الأجانب.

وهكذا فإن العامل المادى، المتمثل فى الأعباء الاقتصادية الفادحة والعامل المعنوى، المتمثل فى الذكرى الأليمة والحية لأهوال الحرب الأخيرة كليهما يؤكد أن أسطورة «الخطر الروسى» على الغرب وعلى العالم لم تكن إلا محاولة بارعة لتبرير سباق التسليح، الذى يؤدى إلى تشغيل المصانع، وتخفيف البطالة، وإنعاش الاقتصاد فى بلدٍ رأسمالى، و«يرمج» رأى العام فى اتجاه يساعده على دفع الضرائب المتزايدة التى تقتضيها ميزانيات التسليح.

ولقد كانت ذروة التصعيد فى سباق التسليح هى ذلك البرنامج

الشيطنانى الذى عرف باسم «حرب النجوم»، والذى يستهدف إقامة نظام لتدمير صواريخ العدو بأشعة الليزر فى الفضاء قبل وصولها إلى أهدافها، وكان واضعو هذا النظام فى عهد «الرئيس الكاوبوى» رونالد ريجان مؤمنين بأن خططهم الجهنمية لن تجلب لهم إلا المكاسب:

فهى أولاً تضمن إنفاق عشرات المليارات كل عام على هذا البرنامج وحده، بالإضافة إلى ما ينفق على برامج التسليح وبرامج الفضاء الأخرى، وتحقيق انتعاشاً هائلاً لمجموعة ضخمة من الشركات المرتبطة به على نحو مباشر أو غير مباشر، ومن جهة أخرى فسوف يكون السوفيات مرغمين على التحرك لمواجهة هذا البرنامج، وعندئذ تكون النتيجة أحد أمرين: فلو نجحوا سيكونون قد أزهقوا اقتصادهم، الذى هو أصلاً غير مهياً لذلك، إلى حدٍّ يبذر بذور الثورة فى تلك المجتمعات التى سيصل مستوى معيشتها عندئذ إلى الحضيض، ولو أخفقوا فسوف ينفرد الأميركيون بهذه الميزة الاستراتيجية الهائلة، ميزة القدرة على تدمير صواريخ العدو وهى فى الفضاء الخارجى، مما يجعل أيديهم طليقة كيما تعبت بالعالم كيفما شاءت، ويضع حداً لوضع التنافس العسكرى المتكافئ الذى ساد منذ الحرب العالمية الثانية، وفى اعتقادى الخاص

أن هذا العامل بالذات كان له دورٌ أكبر بكثير مما يتصور معظم الناس في تحديد الاتجاه الذي صارت فيه سياسة جورباتشوف منذ بداية حكمه، فقد فرضت عليه السياسة الأميركية في عهد رييجان أن يختار بين أمرين كليهما مُرٌّ: فإما أن يدخل في منافسة ستقضى على البقية الباقية من قدرة اقتصاد بلاده والكتلة الشرقية كلها على الصمود، وإما أن يتراجع عن المنافسة ويترك الخصوم طُلُقًا يتحكمون في عالم الغد كما يشاؤون.

وكان القرار الذكي الذي اختاره، والذي اعتمد فيه على تراث النزعة السلمية وكراهية الحرب المتأصل في بلاده، وعلى مخاوف الأوروبيين من أن تكون بلادهم هي الساحة الأولى لأية حرب نووية بين العملاقين - كان هذا القرار هو أن يشن حملة سلام كبرى، يُرغم فيها صقور التسليح في الولايات المتحدة على التراجع التدريجي رغم أفوفهم.

كان الأسلوب الذي اتبعه جورباتشوف في إبطاء قطار التسليح الذي كان يزداد اندفاعًا عامًا بعد عام، أسلوبًا بارعًا بحق، وهو يستحق في رأي دراسة متعمقة يقوم بها المتخصصون في العلوم السياسية، وفي فن التفاوض بوجه خاص بوصفه نموذجًا فريدًا

للطريقة التي يمكن بها إرغام عملاق جبار على التخلي عن مواقفه وقبول مواقف الخصم دون أن يتمكن من التهرب أو المقاومة. ويمكن تلخيص هذا الأسلوب على النحو الآتي: كان جورباتشوف يبدأ (ودائماً كان هو البادئ) باقتراح في ميدان نزع السلاح يثير تعاطفاً شعبياً على أوسع نطاق، وخاصة في أوروبا، كعقد معاهدة لخفض عدد الصواريخ بعيدة المدى، أو تدمير الصواريخ المتوسطة «التي تخشاها أوروبا بوجه خاص». وبالطبع يكون رد الفعل الأميركي المباشر هو الرفض، وعادة «يكون» هذا الرفض مصحوباً بحُجَّة تبرره، مثل ضرورة التفتيش على الصواريخ في مواقعها ضماناً لعدم الخداع. وحين يضع الأميركيون شرطاً كهذا، فإنهم يعلمون جيداً أن الجانب السوفياتي، الذي ظل دائماً يخشى التغلغل والتجسس الأميركي في بلاده، سيرفضه حتماً، ويظل جورباتشوف يلح، ويظل الأميركيون مصرّين على شرطهم حتى يرسخ هذا الشرط في أذهان العالم.

وفجأة يعلن جورباتشوف قبول هذا الشرط، ولا يجد الأميركيون مفرّاً من توقيع المعاهدة بعد أن يكونوا قد فقدوا ذريعة الرفض أمام العالم أجمع. وبالمثل فإن مشروعات كثيرة لتزع

السلاح كانت تصطدم دائماً برفض أميركي مبنى على شروط مثل ضرورة الإقلال من حجم القوات التقليدية السوفياتية في أوروبا، وبعد أن يرسخ هذا الشرط في أذهان العالم، يعلن جورباتشوف فجأة عن خفض كبير في قواته وأسلحته التقليدية، فيسقط في يد المتشددين، ولا يملكون إلا الاستجابة لطلبه.

ولقد كان يبدو أن جورباتشوف لا يقدم، في مسألة نزع السلاح، إلا التنازلات، وأنه يستجيب دائماً للشروط الأميركية. ولكن الأمر الذي ينبغي أن يتنبه إليه من يتفقدونه على هذه التنازلات، أن الهزيمة في هذا الميدان انتصار، والضعف فيه قوة، فلو وقف السوفييات بدورهم موقف التشدد لكان معنى ذلك تصعيد سباق التسليح، وتبديد موارد هائلة يحتاج إليها اقتصادهم المخطط مركزياً أشد الاحتياج، على صنع موديلات جديدة من الأسلحة سرعان ما تصبح عديمة الجدوى بعد ظهور «جيل» الأسلحة الأحدث منها، أما التنازل، الذي يبدو في ظاهره هزيمة، فهو في حقيقة الأمر انتصار كبير، إذ أنه يرغم الخصم على التراجع وقبول الشروط التي وضعها هو ذاته، ويضعف اقتصاد الخصم الذي ينعشه التسليح المكثف، بينما يقوى اقتصاد الطرف المتنازل، فيجنى من هذا الضعف الظاهري مزيداً من

القوة .

بمثل هذه الأساليب البارة استطاع جورباتشوف أن يزيل بالتدريج وهم «الخطر السوفياتي» الذي رسّخته أجهزة الإعلام الغربية، والأميركية بوجه خاص، في أذهان الناس في العالم غير الاشتراكي. ولقد كان ذلك الخطر المزعوم وهمًا بالفعل، لا لأن السوفيات ملائكة؛ بل لأنهم أكثر شعوب الأرض معاناة من ويلات الحروب، فضلاً عن الاستنزاف الذي لا يتحمّله اقتصادهم، ولكن هذه الأسطورة كانت ضرورية لكي تقوم الأحلاف العسكرية، وتعمل مصانع الأسلحة بكامل طاقتها، وتنهأ الحياة بفضل تجارة الموت.

كل هذا بدّدّه جورباتشوف بأفعال واقعية ملموسة، ولكم حاول المتشددون التشكيك في هذه الأفعال، ولكنه كان يثبت جديته بمبادرات متجددة بلا انقطاع، كانت قصة الذئب والحمل تتكرر، ولكن بطريقة معكوسة، إذ كان الحمل في هذه المرة واعياً، فلم يسمح للذئب بأن يلتهمه، بل لم يعطه فرصة اتهامه بتعكير الماء الذي يشربه.

وما أن انقضت سنوات قلائل من حكم جورباتشوف، حتى

اختفت تمامًا صورة «الدُّب الروسي» المسلَّح حتى الأسنان، والمتأهب دائمًا للعدوان، وأصبحت شعوب العالم مقتنعة بأن جورباتشوف يريد بحق سلامًا شاملًا، ويُقرن كل ما يقول في هذا الصدد بالأفعال، وكان امتناعه عن التدخل في أحداث أوروبا الشرقية الأخيرة، في جانب منه، تعبيرًا عن الرفض النهائي لسياسة حل المنازعات بالقوة المسلحة، وتمسكًا بالصورة السلمية التي رسمها بصبرٍ وحرصٍ شديدين طوال السنوات السابقة، بل إن أميركا والاتحاد السوفيتي تبادلًا الأدوار في الشهر الأخير من العام الذي انقضى: إذ تدخلت الجيوش الأميركية تدخلًا سافرًا في بنما، وسأقت من أجل ذلك حجة لا تختلف عن حجج عتاة الاستعماريين في القرن التاسع عشر، على حين أن القوات السوفياتية رفضت إطلاق رصاصة واحدة في أوروبا الشرقية، بل رفضت التدخل الذي اغرتها عليه أميركا وفرنسا، ضد الحاكم الطاغية في رومانيا، ولم تقع في الفخ، وأصبحت صورة المعتدي ملتصقة، في نظر العالم، بأميركا وحدها.

في هذا الجو، يحاول صقور التسليح، مثل ديك تشيني، وزير الدفاع الأميركي، أن يعودوا من آن لآخر إلى عزف النغمة القديمة، ولا سيما حين يقترب موعد تحديد ميزانية التسليح، ولكن

صيححاتهم لم تعد تجد من يستمع إليها، ومن المؤكد أن أى حديث عن «حرب النجوم» قد أصبح فى أيامنا هذه صوتاً نشازاً وسط جو التهذئة والتفاهم الذى أشاعته سياسة جورباتشوف وأنعشت به الآمال فى سلام دائم.

ويكاد المرء يلمح فى تصريحات المسؤولين الأميركيين نوعاً من الحرص المكتوم على بقاء حلف وارسو العسكرى، على الرغم من أنه هو الحلف المناوئ لهم، إذ كيف يُمكن تبرير المبالغ الضخمة التى تُستَقَطعُ كضرائب من المواطن الأميركي من أجل صنع السلاح، ما لم يكن هناك حلفٌ مضادٌ يَصورُ للناس على أنه مصدر خطرٍ دائم؟ لقد ظلت الاستراتيجية الأميركية تستهدف مواجهة حلف وارسو والتفوق عليه، ولكن حين ظهرت بوادر لحل هذا الحلف أو تغيير طبيعته العسكرية، بدأ القلق ينتاب واضعى هذه الاستراتيجية من ألا يجدوا أمامهم «خصماً» يتسلحون من أجله، وهكذا فإن حلف وارسو هو، بالنسبة إلى العسكرية الغربية، خصمها ومبرر وجودها فى آنٍ واحد، ومن أجل هذا كان المرء يستشعر فى تصريحات بعض القادة الغربيين، نغمة قلق خفى من الأحداث الأخيرة التى يفترض أنها كانت انتصاراً كبيراً لهم.

لقد كان سباق التسليح إذن عاملاً حاسماً في ذلك التغيير الثوري الذي أدخله جورباتشوف على سياسة بلاده، وكان في الوقت ذاته من العوامل الهامة التي أدت إلى سلسلة الانقلابات المفاجئة في بلدان المعسكر الاشتراكي؛ ذلك لأن أعباء التسليح كانت توزع على الجميع، وكان لكل بلد اشتراكي نصيبه من تلك النفقات الباهظة التي تتكلفتها عملية مجاراة التطور السريع والمتلاحق في صنع أدوات الدمار، ولم يكن إسهام هذه الدول في أعباء التسليح يتخذ بالضرورة شكل المشاركة في صنع السلاح أو في الميزانية العسكرية، بل كان في أحيان كثيرة يتخذ شكل تقديم منتجات وبيع من إنتاجها إلى دول أخرى في المعسكر نفسه، تعويضاً لهذه الأخيرة عن الخسائر التي تتكبدها في صنع السلاح، وهكذا كانت الخسارة تعم الجميع، ويزداد عليها حتماً تدهور عام في الاقتصاد، وانخفاض في مستويات المعيشة، وافتقار مواطني أي بلد معين لكثير من المواد الأساسية التي يعلمون أن بلادهم تنتجها بوفرة.

ومع هذا كله فإن تأكيدنا لأهمية سباق التسليح في تفسير الأحداث الأخيرة منوّء منها «هجوم السلام» الكاسح الذي يقوم به جورباتشوف، أو تمرد البلاد الاشتراكية العنيف ضد أنظمتها - هذا

التأكيد، مع أهميته القصوى، لا ينبغي أن يحجب عن أذهاننا مجموعة أخرى من العوامل الهامة؛ ذلك لأن التركيز على الأضرار المترتبة على التسليح المرهق، قد يولّد لدى القارئ اعتقاداً بأن سوء الأوضاع الاقتصادية وربما الاجتماعية والسياسة أيضاً. كان أمراً مفروضاً من الخارج على هذا المعسكر، وبأن أنظمة هذه البلدان كانت ضحية خطة ذكية رسمها المعسكر المضاد، ولكن هذه النتيجة أبعد ما تكون عما أرمى إليه، فحقيقة الأمر أنه كانت هناك إلى جانب العامل الخارجى السابق أخطاء داخلية فادحة، وكان النظام الاشتراكى يتعرض لأسوأ تطبيقٍ وأفظع تشوية يمكن تصوره، على أيدي من يفترض أنهم حراسه والأمناء عليه.

ولا بد أن يكون لهذا الموضوع الهام حديثٌ آخر حين نواصل عرضنا لأسباب هذا الانقلاب المفاجئ في أوضاع المعسكر الاشتراكى.

الفصل الثالث



الخلل فى الداخل

لاجدال فى أن سباق التسلح قد وضع الكتلة الشرقية فى مأزق يجعلها عاجزة عن تحقيق الكثير من إمكانيات تجربتها الاشتراكية؛ ذلك لأن مؤسسى هذه التجربة، مثل ماركس وإنجلز ولينين، لم يعملوا حساباً للتنافس فى ظل حرب باردة وتسلح ثقيل تمتص تكاليفه عرق الناس وجهدهم عاماً بعد عام، بل تخيلوا جواً من التنافس السلمى، وتفاءلوا بحتمية انتصار الاشتراكية على الرأسمالية فى مثل هذا الجو، ولقد تمثلت براءة النظام الرأسمالى فى خلق أوضاع لم تخطر ببال هؤلاء المؤسسين، يدور فى ظلها التنافس داخل إطار مختلف تماماً عن ذلك الذى تصورته النظرية الاشتراكية، فنجح بذلك فى إبطاء نمو المجتمعات الاشتراكية وإبعادها عن السباق معه، وفرض التخلف عليها فى جوانب كثيرة من حياتها.

ويستطيع القارئ العربى أن يستوعب هذه النقطة بسهولة تذكر ما قام به الاستعمار العالمى تجاه مجتمعاتنا العربية من أجل إيقاف

نموها. فبعد أن أيقن أن عصر الاحتلال المباشر لأراضي الغير قد ولى، وأن للمنطقة العربية موقعا استراتيجيا عظيم الأهمية بين الشرق والغرب الجغرافيين، وبين الشرق والغرب الأيديولوجيين، وعرف أن هذه المنطقة تضم أضخم مخزون لأهم مصدر عالمي للطاقة، وأن موارد النفط يمكن أن تكفل لها نمواً اقتصادياً واجتماعياً هائلاً، توصل إلى أن زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي هو خير وسيلة لإيقاف هذا النمو، فضلاً عن أن هذا الكيان الغريب هو في الوقت ذاته ركيزة وقاعدة كبرى للاستعمار في المنطقة، ومن المؤكد أن النهضة والتنمية العربية كانتا ستخذان طريقاً أكثر إيجابية بكثير مما هو عليه الآن، لو لم تكن إسرائيل قد غرزت في قلب هذه المنطقة.

لقد كان الأسلوب واحداً في الحالتين، وعن طريقه نجح الغرب الرأسمالى في خلق ظروف مصطنعة تحول دون تمكين القوى المناوئة له من تحقيق إمكاناتها الكامنة، ومع ذلك فإن هذا لا يعني على الإطلاق أن إخفاق التنمية، في الحالتين أيضاً، لم يكن له من سبب سوى تلك المؤامرة الإستراتيجية الكبرى، فقد كانت

الأخطاء الداخلية فادحة. ولما كان الحديث عن التجربة العربية خارجاً عن إطار بحثنا الحالي، فسنحاول الآن استخلاص أهم العوامل الداخلية التي أدت إلى هذا الوضع الذي يبدو في نظر العالم كما لو كان انهياراً تاماً للتجربة الاشتراكية ككل.

لقد كان العامل الاقتصادي حاسماً في الثورة التي زلزلت أنظمة الدول الاشتراكية خلال شهور قلائل، ولكن هذا العامل لن يعالج مستقلاً في هذا البحث الذي نَقِصُوم به؛ وذلك لسببين: أولهما أن كاتب هذه السطور لا يعرف عنه بحكم تكوينه الثقافي، إلا القشور، فالبحث في تأثير ابتعاد الاقتصاد الاشتراكي عن نظام السوق، وعيوب نظام تحديد الأسعار، والمشكلات المترتبة على التخطيط المركزي إلى آخر هذه الموضوعات الاقتصادية ذات الأهمية العظمى، يفوق قدراتي إلى حدٍّ لا يسمح لي بإصدار أي حكم مفيد بشأنه، غير أن هناك سبباً آخر هاماً لعدم لجوئي إلى معالجة العامل الاقتصادي على نحوٍ مستقل، هذا السبب هو أن الإنسان الذي خرج يتظاهر في الشوارع مع مئات الألوف من أقرانه في الساحات الكبرى بمدينة بودابست أو براغ، والذي عرَّض

صدره للرصاص في تيمشوارا، لم يكن يثور من أجل عامل منعزل عن بقية العوامل، فالكيان الإنساني وحدة لا تتجزأ، وحين يخاطر المرء بحياته من أجل إحداث تغيير جذري في مجتمعه، فإنه يفعل ذلك بكيانه كله، ولا يستجيب فقط لنداء معدته حين لا تجد ما يشبعها، أو جلده حين لا يجد ما يدفنه، وإنما يستجيب أيضاً لنداء عقله الذي يرفض كبت رأيه، وروحه التي تأبى الظلم الواقع عليه، وفي الوعي السياسي والاجتماعي للمواطن العادي لا يتفصل الاقتصاد عن علاقة هذا المواطن بحكامه ورؤسائه وأقرانه، وعن رأيه في الطريقة التي يُدار بها مجتمعه ككل. وهكذا فإن الاقتصاد، الذي يمكن أن يعالج مستقلاً لأغراض التحليل العلمي، يكون جزءاً من كل أشمل منه في الحياة الفعلية للإنسان، وفي مختلف ممارساته الاجتماعية. ولما كان هذا الأمر الأخير هو الذي يعنيننا، فإن هذا يعطينا مبرراً آخر لمعالجة موضوع الاقتصاد في سياقه الأوسع والأعم.

ولأصوب مثلاً لفكرتي هذه بالحديث عن إنتاجية الإنسان العامل في بلدان المعسكر الاشتراكي، هذا بالطبع موضوع يستطيع

المتخصصون أن يزودونا فيه بأرقام وإحصاءات وجداول دقيقة، ولكن أغلب الظن أن هذه المعلومات الكمية المفيدة ستؤدى، آخر الأمر، إلى تأكيد ذلك الانطباع الذى يخرج به كل من زار بلدًا من هذه البلدان، وهو أن العامل - بأوسع معانى هذه الكلمة، أى بمعنى كل من يمارس عملاً من أى نوع - أقل إنتاجية بشكل واضح من نظيره فى بلاد أوروبا الغربية، ناهيك عن أميركا واليابان، فحصوله عمله محدودة، وطريقة إنجازه لهذا العمل تتسم بقدر كبير من البطء والتكاسل. وعلى الرغم من أن هذا حكم انطباعى تولد فى نفس كاتب هذه السطور نتيجة زيارته لمعظم بلدان المعسكر الاشتراكى، واتفق فيه مع كثيرين غيره ممن كانت لهم مع هذه البلاد تجربة أطول، فإن أمثال هذه الانطباعات حين تكون حصيله ملاحظة دقيقة، لا يجوز تجاهلها، وخاصة إذا كان الفارق واضحاً بينها وبين الانطباعات التى تتكون لدى من يزور بلدًا من بلدان المعسكر الغربى.

المهم فى الأمر أن الإنتاجية الضئيلة للعامل، تشكل خطورة كبرى على حياة أى مجتمع؛ ذلك لأن ثروة هذا المجتمع هى إلى

حد بعيد، حصيلة إنتاج العاملين فيه، فإذا كان كل عامل في موقعه لا يتحرك إلا ببطء، ولا يتجزأ إلا الحد الأدنى، فإن المجتمع ككل لابد أن يعاني أزمات اقتصادية خائفة.

ولكننا حين نبحث في الأسباب التي تجعل قدرات العامل الإنتاجية محدودة، نجد أنفسنا مضطرين إلى الجمع بين الميدان الاقتصادي والميدان السياسي والاجتماعي، وربما الأخلاقي، في وحدة واحدة، ففي استطاعه المرء، حين يتعمق التفكير في ظاهرة التكاسل والتباطؤ هذه، أن يدرك وجود نوع من المقاومة الصامتة لدى شعوب أوروبا الشرقية على الأنظمة الجائرة التي كانت تحكمها، لقد كانت تلك الأنظمة قمعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وكان أوضح مظاهر القمع أن تنص معظم دساتيرها على أن حزباً بعينه، هو الحزب الشيوعي، أيًا كانت تسميته في كل دولة على حدة، هو الحزب الحاكم، مما يترتب عليه أن يصبح أي خروج عن الدستور يستحق أشد العقاب، فما معنى أن يعطى أي حزب لنفسه هذا «الحق الإلهي» في أن يكون هو الحاكم إلى الأبد؟ وإذا كانت مبادئه الأساسية تقول إنه هو المدافع الحقيقي عن

العمال والفلاحين؛ لأنه هو الذى يمثل طبقتهم تمثيلاً أميناً، وإذا كان العمال والفلاحون هم الأغلبية الساحقة فى أى شعب، فلماذا لا يجعل سلطته مرتكزه على اختيار يمارسه هذا الشعب بحرية تامة؟

وبطبيعة الحال فإن هذا القمع الرئيسى، الذى يتمثل فى ذلك الإهدار «الدستورى» لأية فرصة أمام الشعب كيما يختار السلطة التى تحكمه، لابد أن تتفرع عنه ألوان أخرى من القمع لا تقل عنه قسوة وضراوة، فحرية الكلام والتعبير عن رأى مصادرة إلا فى الحدود التى تسير النظام، وحرية السفر محظورة إلا للوفود الرسمية وفى ظل رقابة مشددة. ولقد كان لضياع هذه الحرية الأخيرة بالذات أسوأ الأثر فى نفوس جماهير أوروبا الشرقية التى ترى كل بلد أوروبى غربى يكاد يفرغ سكانه خلال العطلات الصيفية. لكى يوزعهم سياحياً على بقية البلدان، أما المركزية الشديدة للسلطة فتقضى تماماً على قدرة الفرد على التصرف، ولو فى أضيق الحدود، فأبسط مطلب يحتاج إلى قرار يمكن أن يمر على عشرات من الموظفين، حسب تدرجهم الهرمى، ولا يجاب

إلا بعد وقت طويل وتعقيدات إدارية مملة، ولم تكن الأضرار التي يسببها سرطان البيروقراطية مقتصرة على جهاز الدولة، بل إنها كانت تولد خميرة سخط تتجدد دائما بين الجماهير.

ومن جانب آخر فإن الحزب الذي جاء من أجل القضاء على الفوارق بين الطبقات، قد صنع هو نفسه تفاوتًا طبقيًا صارخًا بين أعضائه وبين بقية الشعب، إذ كان أعضاء «الحزب» يتمتعون بامتيازات مادية ومعنوية ملموسة، بل كان لهم في بعض هذه البلاد امتيازات خاصة حتى في ميدان التعليم، ومن أجل حماية هذه الأوضاع الجائرة كان لابد من وضع نظام صارم يضمن إسكات الأصوات المعارضة، والتجسس على المواطنين عن طريق زرع عملاء السلطة في مواقع العمل العادية أو تجنيدهم من داخلها، وإقامة أجهزة صارمة للأمن تسهر على إقلاق راحة المواطنين وتضمن انضباطهم وتعاقبهم بقسوة لو خرجوا عن الخط المرسوم.

وليس ثمة شيء يشير نقمة الشعوب بقدر التناقض بين الشعارات المعلنة والممارسات الفعلية لحكامها، فحين ترى الشعوب

كبار «الثوار» فيها يعيشون حياة الإقطاعيين المترفين، وحين ترى أساطين «الاشتراكية» ينعمون بأجمل اللذات «البورجوازية»، عندئذ يتجاوز ذلك التناقض طاقتهم على التحمل، ولو كان النظام يعلن على الملأ أنه رأسمالي أو إقطاعي، ويعترف مقدماً بالتفاوت الحاد بين الطبقات و«يفلسفه» على طريقته الخاصة، لتحملته الجماهير بمزيد من رحابة الصدر، فحين يعلن الأميركيون، مثلاً، أنهم دولة رأسمالية تقوم على «مجتمع الفرصة»، وأن أساس نظامهم يقتضى أن يكون البعض من أصحاب الملايين والبعض الآخر من العاطلين المعدمين، ويسود لديهم شعار «كل واحد وشطارته» وعندئذ لا يكون سخط الناس عميقاً حين يشاهدون مظاهر البذخ التي يعيش بها آل روكفلر أو آل ديوننت، بل ربما كانت هذه المظاهر ذاتها من عوامل تقوية النظام وتدعيمه؛ لأنها ترسخ في نفس كل إنسان «الحلم الأميركي» وتوهمه بأن «نادى المليونيرات» ليس مغلقاً، بل إن أبوابه المفتوحة ترحب بكل من يملك الموهبة المطلوبة، أو يتحيز الفرصة الملائمة.

أما حين يعلن الحكام أنهم إنما جاءوا من قاع الجماهير الشعبية،

وأنهم يمثلون مطالب الأغلبية المسحوقة ويحسدون أمنياتهم، ثم يراهم الناس يعيشون حياة مرفهة منعمة يتمتعون فيها بكل الملذات التي حرمت منها الجماهير، فعندئذ تتراكم عوامل الثورة ويغلى الإناء المكتوم.

وبطبيعة الحال فإننى لا أقصد بهذه المقارنة القول إنه لا توجد أسباب للسخط بين الزوج والمولود وغيرهم ممن يعيشون على حافة الفقر فى «جنة الرأسمالية» (وهم أكثر مما يتصور معظم الناس) بل إن كل ما أعنيه هو أنه حين يكون ذلك التفاوت بين الطبقات جزءاً لا يتجزأ من الفلسفة المعلنة، والمعترف بها للمجتمع، تكون دواعى السخط عليه أقل مما هى فى المجتمعات التى يقوم نظامها على إلغاء الفوارق الطبقيّة، ويكون أصحاب السلطة فيها هم أنفسهم أوضح تجسيد لهذه الفوارق.

ولعل الكثيرين من الجيل الأوسط والأكبر فى مصر، وكثير من الاقطار العربية يذكرون اسم «الشيخ عاشور» الذى كان إماماً غير متميز فى أحد مساجد الإسكندرية، وانتابته فى إحدى خطبه، خلال الستينات، نوبة غضب فتحدث عن الاتحاد «الاشتراكى»

الذى يركب قادته المرسيدس وترتدى نساؤهم أغلى أنواع الفراء . .
إلخ، فوقع عليه اضطهاد من السلطة (اختلفت الآراء فى نوعه
ومداه) ولكن ما يهمنا من القصة هو أن هذا الرجل، بإمكاناته
المحدودة، حين رشح نفسه بعد سنوات لعضوية المجلس النيابى
فاز فوزاً ساحقاً، بلا مجهود، واكتسح مرشحين أنفقوا فى
حملتهم الانتخابية ألوفاً مؤلفة، وحين عاد إلى ممارسة هوايته فى
النقد الصريح والسادج داخل المجلس، وكان واضحاً أنه سيكتسح
الدائرة للمرة الثانية، فاضطرت الحكومة إلى «تفصيل» قانون يحول
دون إعادة ترشيحه. والنتيجة التى أريد أن أخلص إليها من هذه
القصة هى أن الجماهير تتعاطف بقوة وعفوية مع كل من يفضح
التناقض بين الشعارات المعلنة لأنظمة الحكم، وبين ممارستها
الفعلية.

ولكى تبرر تلك الأنظمة الاشتراكية المسوخة تصرفاتها؛ لجأت
إلى نشر الدعوة إلى الزهد بين الجماهير، على نحوٍ يذكّرنا كثيراً
برجال الكنيسة فى العصور الوسطى، الذين كانت مواعظهم كلها
تدور حول العزوف عن متع الدنيا والعمل من أجل الآخرة، بينما

كانوا هم أنفسهم يعيشون حياة يستمتعون فيها بكل ما تقدمه «الدنيا الفانية» من ملذات.

وتجسدت هذه الدعوة على شكل عقيدة معادية للاستهلاك، فنجحت في إقناع عقول كثيرة بأن الاستهلاك يتعارض مع شعور المواطن بالمسؤولية. وتبنى هذه الدعوة عددٌ كبيرٌ من مثقفي العالم الثالث، حتى اتخذت لدى البعض طابعاً مضحكاً مبكياً، حين اخذوا يلومون شعباً كالشعب المصري، مثلاً، على إفراطه في استهلاك الخبز!

وبطبيعة الحال، فإن أبعد الأمور عن ذهني أن أدافع عن نمط الحياة الباذخة، الذي يجعل من الاستهلاك الترفي لسلع مادية معقدة وغير ضرورية على الإطلاق، هدفاً أساسياً لحياة الإنسان، ولا سيما حين يكون معظم أفراد مجتمعه محرومين من الضرورات الأساسية في الحياة، فمثل هذه الحياة المفرطة في الترف ظلمة، لأنها تتم دائماً على حساب شقاء الآخرين، فضلاً عن أنها تافهة؛ لأنها تستعيز عن الجوهر الداخلي العميق بالمظهر الخارجي السطحي. ومع ذلك فليس من العدل أن يتطرف مذهب من

المذاهب في التنديد بالاستهلاك إلى حدٍّ يولد شعورا بالذنب لدى كل من يمارسه في حدود ضيقة؛ ذلك لأن الاستهلاك هو، في نهاية المطاف، أحد المؤشرات الهامة للنصيب الذي يناله الإنسان من الدنيا، ومن الظلم البين أن نخدع الناس فنوهمهم بأنهم يخونون مجتمعهم حين يتطلعون إلى نيل نصيبهم هذا، لمجرد أن السياسة الخرقاء التي يتبعها نظام ما جعلته عاجزاً عن أن يضمن لشعبه مستوى آدمياً للمعيشة.

المهم في الأمر أن القهر المعنوي والفقر المادي كانا يسيران، في تلك التجربة، جنباً إلى جنب؛ ولذا فإن من غير المجدى أن نحاول فصل أحدهما عن الآخر، ومن هنا كانت الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها الإنسان، في تلك المجتمعات، أن يقاوم النظام، ويعبر عن احتجاجه على ممارسته، هي أن يتلصق في عمله ويقلل إنتاجيته. وكان ذلك كما قلت أحد الأسباب الرئيسية لضعف الاقتصاد في الدول الاشتراكية، بل إن تبادل التأثير بين القهر المعنوي والفقر المادي يؤدي إلى حلقة جهنمية تظل تدور بلا نهاية، فمقاومة القهر السياسي والاجتماعي، عن وعى أو بغير

وعى باللجوء إلى التراخي في العمل ، تؤدي إلى مزيد من النقص في موارد المجتمع ككل ، مما يزيد من شحن طاقة السخط لدى الجماهير ، فيترتب على ذلك اشتداد القمع والقهر ، وتظل القصة تتكرر إلى مالا نهاية .

على أن من الخطأ الفادح أن يترك الكاتب في هذا الموضوع لدى قرائه انطباعاً بأن الصورة كانت قائمة كلها ، فقد حققت التجربة الاشتراكية ، حتى في أحلك نماذجها ، إنجازات ، المجانية الكاملة في التعليم والعلاج الطبي ، مع رفع مستوياتها باستمرار وحل مشكلات معقدة كالمواصلات والإسكان بأساليب تخفف الأعباء عن عاتق الطبقات الشعبية ، حتى لو كانت بعيدة عن معايير الترف كما تفهمها الشعوب المحظوظة ، ورعاية الدولة للثقافة مع إتاحتها لقاعدة جماهيرية واسعة ، ولعل أعظم الإنجازات جميعاً هو ذلك الأمان الذي يحيط بالإنسان في عمله ، وحياته : فالمجتمع لا يعرف البطالة ، والشيخوخة مؤمنة (بتشديد الميم) ، ووفاء العائل لا تعني تشريد أسرته ، والأسعار المخفضة مقدماً ، والموحدة في كل مكان ، تعطى المشتري أماناً لا يحس به

إلا من عانى خداع البائعين ومناوراتهم، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الاشتراكية في المعسكر الشرقي قد طبقت في بلاد كانت كلها - باستثناء تشكوسلوفاكيا - تمثل «الريف» الأوروبي، أمكننا أن ندرك أن هذه الإنجازات لم تكن بالأمر الهين على الإطلاق.

على أننى أود، قبل أن أترك هذا الموضوع، أن أعلق قليلاً على ميزة الأمان الاجتماعى هذه، إذ يبدو أن الأمان المفرط يؤدي إلى عكس الهدف المقصود منه، ويبدو أن العامل فى المجتمع الذى لا يمنحه مثل هذا الأمان التام يمارس عمله بحماس أكبر، وإنتاجية أعظم، مع أن الذهن يميل نظرياً إلى تخيل عكس ذلك، ويخيل إلى أننا هنا إزاء مشكلة فلسفية فى المحل الأول: فهل من الصحيح أن الإنسان يحتاج إلى قدر معين من الشعور بالخطر كيما يقدم أفضل ما لديه؟ هذا سؤال يكفيننا أن نطرحه الآن على القارئ؛ لأن الخوض فى تفاصيله سيبعدنا كثيراً عن موضوعنا الأصلي.

لقد كانت الإيجابيات كثيرة بغير شك، ومع ذلك فإن المرء لا يملك إلا أن يأسف بمرارة؛ لأن التجربة كان فى وسعها أن تحرز

نجاحا يفوق ما حققته بمراحل، لو لم يكن الفساد الداخلي والخلل التنظيمي والاستبداد القيادي قد وصل فيها إلى هذا الحد المؤلم، ويبدو لي أن السبب الرئيسي لهذا الخلل هو أن بلدان المعسكر الشرقي في أوروبا لم تنتقل إلى الاشتراكية من خلال تجربة أصيلة، وإنما فرضت عليها الاشتراكية بشكلٍ أو آخر، نتيجة لغزو الجيوش السوفياتية لهذه البلاد خلال المراحل الأخيرة من قتالها ضد جيوش هتلر المنسحبة في الحرب العالمية الثانية، وكان نصيب الاتحاد السوفياتي من الغنيمة بعد حربٍ كان له فيها الدور الأعظم بلا جدال، هو أن يقيم حوله حزامًا من الدول ذات الأنظمة المؤيدة له والمندمجة فيه، وهكذا لم تتكون «الكتلة الشرقية» نتيجة كفاح مماثل لذلك الذي خاضه لينين والبلشفيون في روسيا قبل عام ١٩١٧، وإنما جاءت الأحزاب الشيوعية فيها إلى الحكم «بالتعيين» إن جاز هذا التعبير، ومن هنا كانت الفجوة عميقة بينها وبين قطاعات جماهيرية تزداد اتساعًا كلما أمعن النظام في ممارسة أساليب القمع، وكان وجود القوات أو «الحاميات» السوفياتية في هذه البلاد هو السند الأساسي لهذه الأنظمة، وهو الذي يقيها

سخط الجماهير في أوقات الشدة.

ومن المؤكد أن هذه الجماهير كانت تختزن في داخلها قدرًا هائلًا من الثورة المكبوتة، بدليل أنها تحركت بمجرد أن تأكدت من أن سياسة جورباتشوف لا تؤيد التدخل العسكري من أجل دعم أى نظام للحكم، لا يرضى عنه شعبه، وحين تبين بالدليل العملى، بعد الانسحاب السوفياتى من أفغانستان فى أوائل العام الماضى، أن هذه السياسة حقيقة لا رجعة فيها، كانت تلك إشارة الانطلاق نحو الثورة المكبوتة.

إن جميع الدلائل تدل على أن جورباتشوف كان منذ البدء واعيًا بأن الوضع الذى كان سائدًا فى الكتلة الشرقية يستحيل أن يستمر إلى الأبد، وبأن تغييره بات محتمًا، وكلما كان التغيير أسرع كان ذلك أفضل، وجميع تصرفاته تؤكد أنه يدرك استحالة بقاء نظام يعلن أنه قام لمصلحة الإنسان، وفى الوقت ذاته يقهر الإنسان ويقمعه.

ومن الواضح أن سياسته تقوم على مبدأ أساسى هو، فى ظروف العالم الراهنة، مقامرة كبرى، وأعنى به أن على هذه

الأنظمة أن تثبت جداتها بالبقاء بقواها الخاصة، وليس نسياناً
 الخيوش وقوات الأمن السرية، وإلا فلا مهر من أن يحوص
 مجتمعاتها تجربة جديدة وتبدأ من الصفر، وبطبيعة الحال فقد رأينا
 حولنا في الأشهر الأخيرة نماذج كثيرة لمثقفين من المتعاطفين مع
 الاشتراكية، يلومون الرعيم السوفياتي لأنه فتح على نفسه باباً لن
 يستطيع إغلاقه، ولأن النتيجة العملية لسياسته توشك على أن
 تؤدي إلى تصفية المعسكر الاشتراكي برمته، ولكن من يوجهون
 هذا النقد يغفلون مسائل أساسية: فهل كان المطلوب ترك الأوضاع
 الفاسدة على ما هي عليه؛ من أجل الحفاظ على وحدة المعسكر؟
 وهل يكون من حق أحد، بعد أن اتضح له مقدار السخط المتراكم
 لدى الشعوب نفسها، أن يعترض على ما حدث؟ هل كانت تلك
 اشتراكية بحق، إذا كانت الجماهير قد رفضتها إلى هذا الحد؟ الحق
 أن أصحاب هذا الاعتراض يسيئون إلى الاشتراكية، التي يزعمون
 الدفاع عنها، إساءة بالغة حين يستنكرون عملية إطلاق المشاعر
 الحية لدى الجماهير؛ لأنهم يفترضون ضمناً أن بقاء الاشتراكية
 رهن باستمرار القمع واستخدام القوة لإخماد كل صوت معارض.
 أخيراً فإنني إذا كنت قد ركزت في هذا الفصل على العوامل

الداخلية التي أساءت أبلغ الإساءة إلى صورة الاشتراكية في مجتمعات الكتلة الشرقية، وأكدت أن هذه العوامل تفسر إلى حد بعيد عنف رد الفعل الذي لمسه العالم كله بين شعوب هذه الكتلة ضد أنظمتها الحاكمة، فإن هناك عاملاً أخيراً ينبغي ألا يغيب عن بالنا. ما دمننا بصدد استقصاء الأسباب المؤدية إلى هذا التحول الحاد، فمن المؤكد أن هناك أصابع متآمرة تستغل الأخطاء الفادحة لكي تزيد النار اشتعالاً، وتوجه حركة الجماهير العفوية إلى طريق تقطع فيه جميع روابطها الماضية، إلى الأبد، وكل من يتابع الأخبار بإمعان، يستطيع أن يدرك بسهولة الدور الذي تلعبه وكالات الأنباء الغربية في تشوية كثير من الأحداث، فإذا غير أحد الأحزاب الشيوعية اسمه، نقل الخبر بصيغة توحي بأن هذا الحزب قد حل نفسه، وإذا حذفت مادة في الدستور تنص على احتكار هذا الحزب للسلطة، أوحى إلينا وكالات الأنباء بأنه قد استبعد نهائياً من الحكم، هذا فضلاً عن الانتقائية الواضحة في اختيار الأشخاص الذين يقدم إليهم الميكروفون، لإبداء رأيهم في الأحداث، والفجاجة المقرزة في تصوير الجماهير وهي تقبل على شراء اللحم بنهم، وتلذذ المذيع بالسخرية من الشاب الذي يمسك

ثمرة «الكيوى» دون أن يعرف اسمها. . إلخ هذا كله اصطلياد في الماء العكر، على المستوى الإعلامى؛ لأن الفرصة السانحة الآن لا تعوّض، والحديد يجب أن يُطرق وهو ساخن، أما على مستوى الأحداث نفسها فلا مفر في أن يشك المرء في وجود أصابع أجنبية في تلك التحركات التى تحرّض الجماهير على استعجال قطف الثمار، مع أن الإصلاح لم يكد يبدأ إلا بالأمس القريب، ولا أظن أن الحركات الانفصالية والعرقية فى الجمهوريات السوفياتية، وهى فى الآونة الراهنة أخطر ما يواجه جورباتشوف، تخلو من هذا العنصر التأمري.

وعلى أية حال فإن إشارتى إلى هذا العامل لا تنفى على الإطلاق أن التجربة، بالصورة التى اتخذتها طوال العقود الأخيرة، كانت تحمل فى طياتها بذور إخفاقٍ صارخ، وأن ذلك المزيج من الغباء والتسلط والقمع والعناد، الذى كانت تُدار به الأمور فى بلاد الكتلة الشرقية حتى الأمس القريب، كان هو المسؤول الأول عن ردود الفعل العنيفة التى قامت بها جماهير خابت آمالها فى أنظمة كانت تُقسّم ليل نهار بأغلط الأيمان أنها لا تعمل إلا لمصالحها.

الفصل الرابع



هل تصمد النظرية الاشتراكية؟

عندما يُجرى المرء أية مقارنة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، في ظروف العالم الراهنة، فسوف ينتهي حتماً إلى تأكيد تفوق الأول على الثاني في نواح هامة وحيوية، على رأسها الاقتصادية، غير أن إجراء مثل هذه المقارنة ينطوي على قدر من الظلم، إذ أن التجربة الاشتراكية أولاً، أحدث عهداً بكثير من التجربة الرأسمالية، فالأولى امتدت أربعة قرون على الأقل، منذ مطلع العصر الحديث، بينما الثانية لم تبدأ إلا منذ سبعين سنة في دولة واحدة، ومنذ أقل من خمس وأربعين سنة في بقية الدول الاشتراكية في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ومن المتوقع في فترة قصيرة كهذه أن يكون النظام في مرحلة ما يزال يسودها طابع التجريب، وأن يقع خلال تجاربه في أخطاء فادحة.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الفترة القصيرة، لم تكن على الإطلاق بالنسبة إلى أصحاب هذه التجربة، فترة هدوء يستكشفون فيها أبعاد تجربتهم ويعملون على تطويرها بصورة إيجابية وإنما كانت فترة صراع ضد المقاومة الداخلية في البلاد الاشتراكية من

جهة، وصد المقاومة الخارجية الضارية التي حاوّل بها النظام الرأسمالى وأد التجربة الجديدة منذ لحظة ولادتها من جهة أخرى، وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فلا بد أن نذكر أن العالم، عند مطلع العصر الحديث، كان خالصاً للرأسمالية، وكان فى حالة «فراغ أيديولوجى» إن جاز أن نستخدم فى وصفه تعبيراً معاصراً، فلم تكن هناك مقاومة تذكر؛ لأن الإقطاع والكنيسة كانا فى زمن الأفول، بل يمكن القول، على العكس من ذلك، إن موارد العالم كله قد سخرت من أجل إنجاح التجربة الرأسمالية، وذلك عن طريق الاستعمار وغزو الأسواق واستجلاب الأيدى العاملة المجانية بالرق.. إلخ، وهكذا استطاعت الرأسمالية أن تطور نفسها بالتدرّج وتحقق جميع إمكاناتها، فى جوٍّ عالميٍّ مواتٍ وملائمٍ إلى أبعد حد، أما الاشتراكية فقد ظهرت إلى الوجود فى وقتٍ كان فيه النظام الذى تسعى إلى الحلّ محله قد بلغ أوج قوته، ومن ثم فإنه قد مارس ضدها منذ بدء ظهورها وحتى اللحظة التى أكتب فيها هذه السطور، ومقاومة ضارية، ولم يدع لها فرصة للتنفس لحظة واحدة فى هدوء، ولا ننسى فى هذا الصدد التأثير المدمر للحرب العالمية الثانية، التى خرجت منها

الدولة الأم في النظام الرأسمالي سليمة متجددة الحيوية، بينما خرجت الدولة الأم في المسعكر الاشتراكي (والوحيدة حتى ذلك الحين) محطمة مشخنة بالجراح.

وهكذا فإن أية مقارنة مُنصّفة بين إنجازات النظامين ومستواهما وما حققاه لمجتمعاتها ينبغي أن تأخذ هذه الفوارق الجوهرية بعين الاعتبار، ومع ذلك فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التجربة الاشتراكية، سواء تلك التي بدأت في نهاية الحرب العالمية الأولى، أم تلك التي بدأت في أعقاب الثانية قد ارتكبت أخطاءً فادحة لم يكن لها ما يبررها حتى مع عمل حساب جميع الفوارق السابقة، وهذا الرأي لم يعد اليوم مجرد استنتاج فكري، وإنما تؤيده وتؤكدده اصوات الجماهير الهادرة في عواصم الدول الاشتراكية، فلا بد أن يكون هناك خلل واضح في النظام الذي يقوم بناؤه الأيديولوجى على العمل لصالح القاعدة الجماهيرية العريضة إذا كانت هذه القاعدة الجماهيرية هي ذاتها أول من يثور عليه بضراوة.

ولكن السؤال الذى يشغل العالم بأكمله اليوم، ليس تحديد مدى الخطأ في التجربة الاشتراكية، وإنما هو هل لازالت للاشتراكية فرصة للبقاء في عالم اليوم والاستمرار في عالم الغد؟

هل تركت لها تلك الكراهية التى تنضح بها وجوه المتظاهرين
الساخطين أملاً فى أن تظل أيديولوجية رئيسية عندما يحل القرن
المقبل، أم أن العقد سينفطر، سواء بالحركات القومية الانفصالية
داخل الاتحاد السوفياتى، أو بالتبرؤ من كل ماله صلة بالعهد
السابق، فى بقية الدول الاشتراكية؟ يبدو لى أن الاشتراكية،
كأيديولوجية جماهيرية، تواجه فى هذه الأيام أول اختبار حقيقى
لها، فحتى خلال الحرب العالمية الثانية، عندما اجتاحت الجيوش
النازية الجزء الأكبر من الأراضى السوفياتية الأوروبية، وتوغّلت
مسافات غير قليلة فى الجمهوريات السوفياتية الآسيوية، لم يكن
الاختبار الذى تتعرض له الاشتراكية بمثل هذه القسوة؛ ذلك لأن
تعبئة الشعور الوطنى الذى يرتبط بتراث أقدم بكثير من التجربة
الاشتراكية، قد أدت دوراً هائلاً فى ذلك الصعود الأسطورى،
الذى تمكن السوفياتى بفضلله من إلحاق أفدح الهزائم بالغزاة
النازيين، أى أن الاشتراكية لم تكن هى نفسها التى تتعرض
للمحنة والاختبار، أما فى هذه الأيام فإن المبدأ الاشتراكى ذاته هو
الذى أصبح موضع التساؤل، وقدرته على الاستمرار هى التى
أصبحت موضع شك

والمخرج الذى يلجأ إليه المثقفون عادة حين يصادفهم مأزق مماثل لهذا الذى تواجهه الاشتراكية فى هذه الأيام، هو التمييز الحاد بين النظرية والتطبيق، فقد أثبتت الأحداث أن التطبيق كان سيئاً إلى أبعد حد، وأن أولئك الذين وضعوا على قمة المجتمعات الاشتراكية لكى يكونوا حراساً للمبدأ وأمناء عليه، قد أساءوا إليه بممارستهم اللا إنسانية أبلغ الإساءة، ولكن المثقف يظل مصرّاً على أن النظرية ذاتها غير مسؤولة عن أخطاء التطبيق، وعلى أن ما حدث لم يكن إلا انحرافاً للممارسات عن المبدأ القويم، ومع ذلك فإن هذه الإجابة لا تقنع الكثيرين؛ ذلك لأن من حق المرء أن يشك فى أية نظرية تعجز عن تجسيد نفسها فى الواقع العملى إلى هذا الحد، أو تسفر عن نتائج مخيبة للآمال كلما طبقت.

ولابد أن تكون النظرية التى تؤدى فى كل مرة تطبق فيها عملياً إلى ظهور طغاة أو مجموعات حاكمة متحجرة تستغل نفوذها أسوأ استغلال لا بد أن تكون هذه النظرية مشوبة بعيوب إنسانية؛ لأن احداً لا يستطيع أن يفصل بين الميدان النظرى، والميدان العملى التطبيقى إلى حد تصويرهما بأنهما يتتمان إلى عالمين متباعدين لا يلتقيان.

نعم، كانت هناك عيوب أساسية في النظرية ذاتها، بالإضافة إلى التجاوزات القاتلة في التطبيق، ولا حذر في أن مناقشة هذه العيوب تقتضي جهداً ووقتاً كبيرين، وقد قدم الكثيرون، على مدى سنوات طويلة، آراء خصبة في هذا الشأن، يستحيل أن يتسع المجال للحديث عنها في مثل هذا الحيز المحدود، وربما كان الأمر المجدى حقاً، في هذا السياق، هو أن نورد أهم ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة من عيوب في النظرية ذاتها؛ لأن الوعي بهذه العيوب سيكون هو المدخل إلى عملية التصحيح الكبرى التي ستحاول الاشتراكية القيام بها في الأعوام القليلة القادمة، إذا لم تطرأ عوامل تُبدد فرصتها في القيام بأي تصحيح.

أول هذه العيوب تجاهل إنسانية الإنسان. صحيح أن مبدأ الاشتراكية يقوم أصلاً على تحرير الإنسان من عبودية الاستغلال الذي يمارسه رأس المال، ومن تعامل الرأسمالية معه كما لو كان «شيئاً» يباع ويشترى. غير أن الفكر الاشتراكي قد طور على مر السنين مفهوماً للإنسان يؤكد الجانب الاجتماعي فيه أكثر مما يركز على الجانب الفردي، فالإنسان الذي تمجده الأعمال الأدبية والفنية والفكرية، التي تسودها الروح الاشتراكية، سواء أكانت اشتراكية

ولقد حاول الكثيرون طوال تاريخ الحركة الاشتراكية، أن يؤكدوا أهمية هذا الجانب الإنساني، ويقنعوا الأحزاب الاشتراكية، سواء أكانت فى الحكم أم خارجه، بأن إعطاء جرعة من التزعة الإنسانية إلى مذهب سوف ينشطه ويزيد من عافيته، غير أن هذه المحاولات كانت تصطدم دائماً بموقف المدافعين عن «الصرامة» و«القوانين الموضوعية» وكانت تتهم بأنها اشتراكية «رخوة» أو «غير علمية»؛ لأن الاشتراكية الحقيقية فى نظر هؤلاء المتشددين يجب أن تضع فى اعتبارها العوامل العامة التى تتحكم فى مسار التاريخ، وهذا وحده هو ما يجعلها «اشتراكية علمية» بالمعنى الصحيح، أما تلك الرهافة الإنسانية فإنها تحول السياسة إلى شئ أشبه بالشعر أو الفن، ولعل فى هذا ما يفسر، إلى حد بعيد، تلك الأزمات المتلاحقة التى كانت تثور بين سلطة الحزب وبين الفنانين والأدباء، منذ بداية الثورة الشيوعية فى ١٩١٧ حتى اليوم. ولعل فيه أيضاً ما يفسر تلك الظاهرة الفريدة فى تاريخ الإنسانية، وهى قيام الجماهير الثائرة على الاستبداد الصارم للحزب فى تشيكوسلوفاكيا، خلال الأحداث الأخيرة، باختيار «كاتب مسرحى» رئيساً للجمهورية (وهى فيما أتصور المرة الأولى

التي يحكم فيها أحد رجال المسرح بلداً بأكمله، مما يطرح تساؤلات طريفة، ينتظر المرء الإجابة عنها بشوق وتلهف، حول الطريقة التي سيتحوّل بها تفكير «هافيل» من استخدام خياله في تحريك شخوص المسرح وأحداثه بحرية كاملة، إلى استخدام عقله في تحريك أوضاع الاقتصاد والدبلوماسية والدفاع في عالم الواقع الذي لا يلين!)، هذا فضلاً عن الدور الكبير الذي أسهم به الأدباء والفنانون والكتاب في أحداث البلاد الشرقية الأخرى، والاتحاد السوفياتي نفسه، ووصول عدد منهم إلى مراكز قيادته في المجر ورومانيا وغيرهما بعد الثورات الجماهيرية الأخيرة.

إن التجاء الشعوب إلى الكتاب والفنانين في مثل هذه الظروف يمثل رد فعل واضحاً على تجاهل الإنسان النابض بالحياة في الأنظمة السابقة سعياً لاشبهة فيه من أجل إضفاء اللمسة الإنسانية التي حرمت منها تلك الشعوب طويلاً، باسم «الموضوعية العلمية» على أسلوب إدارة المجتمع في تلك البلاد، وإذا كانت تلك التحولات تبدو في ظاهرها ثورة على التطبيق السيئ لمبدأ نبيل، فإنها في حقيقتها احتجاج على عناصر أساسية في المبدأ نفسه، تفتح المجال واسعاً أمام كل من يريد إساعة التطبيق.

لقد كانت «الاشتراكية الإنسانية» توصف دائما بأنها «حريفية»، بل لقد بذلت محاولات لإلقاء ظل من النسيان على كتابات هامة لكارل ماركس، ألقيها في وقت مبكر، لمجرد أنها تؤكد هذا الجانب الإنساني في الاشتراكية، مع أن هؤلاء الذين تجاهلوها لم يكونوا يتركون سطرًا واحدًا لماركس دون أن يحللوه ويستشهدوا به، ووصل الأمر ببعضهم إلى حدّ النظر إلى هذه الكتابات كما لو كانت تمثل المرحلة «الجاهلية» في فكر ماركس، قبل أن تهبط عليه «رسالة» الاشتراكية العملية، وكم من اشتراكيين مخلصين طردتهم الأحزاب الشيوعية لمجرد أنهم سعوا إلى تطعيم النظرية بهذا الجانب الإنساني، فقد كانت تدور داخل تلك الأحزاب عملية «تكفير» مماثلة لما نجده لدى أشد الجماعات الإسلامية المعاصرة تطرفًا، وكان الدفاع عن شكل من أشكال الحريّات «الليبرالية» كافيًا لطرد صاحبه من الحزب، وهو ما يعنى الخروج من الجنة، والحكم عليه بأن يظل مشردًا منبوذًا.

وقد يتهمز المعسكر الآخر الفرصة كيما يجتذب هذا المطرود، أو يستغل انتقاداته في دعايته ضد خصومه، فيتمزق صاحبنا من

الداخل، ويظل عاجزاً عن الانتماء، وتغمره الحسرة الأبدية وهو يرى التيار العام للمعسكر الذى يؤمن به يسير فى طريق غير طريقه.

وإنى لعلى يقين من أن جورباتشوف لو كان قد ظهر بأفكاره هذه فى العهد الستالينى، أو كان قد جهر بها صراحة فى «عصر الجمود» أيام برجنيف، لاتهم بأنه أكبر تحريفى، ولكان الآن مجرد ذكرى باهتة لسياسى معارض مدفون فى سيبيريا، أو محكوم عليه بشغل وظيفة كاتب صغير فى مزرعة جماعية نائية، ولكن من حسن حظ جورباتشوف - وحظ العالم - أن أفكاره لم تظهر بكل أبعادها الإنسانية والديمقراطية إلا بعد أن أصبح مستقراً فى الحكم، قادراً على دعم هذه الأفكار بكل الثقل الذى يضيفه الوجود فى السلطة، ولعل فى هذا تطبيقاً آخر لتلك القاعدة التى يزخر عالمنا العربى بأمثلة صارخة لها، وأعنى بها أن الفرق بين الحاكم الوطنى حبيب الشعب وولي نعمته، وبين العنميل الخائن عدو الشعب والمحرّض على الفتنة، كثيراً ما يكون هو الفرق بين النجاح فى الاستيلاء على السلطة والإخفاق فيه!

وإذا كنا قد توسعنا في الحديث عن هذا العيب الأول في النظرية الاشتراكية؛ فذلك لأنه هو الأصل الحقيقي لمعظم الأخطاء الأخرى التي وقعت فيها تلك النظرية، فمن السهل، مثلاً، أن ينتقد المرء منهج التفكير لدى معظم الماركسيين الكبار بأنه منهج «سلطوى» أكثر مما ينبغي، وأعنى بالسلطوية أن كتابات ماركس وإنجلز، ومن بعدهما لينين ينظر إليها كما لو كانت هي المرجع الأول والأخير في كل مشكلة تواجه الفرد أو المجتمع، ولا بد لكى يثبت الكاتب أنه مخلص للأيدولوجية من أن تمتلئ كتابته بالهوامش التى تشير إلى اقتباسات من ماركس أو لينين، وكثيراً ما يشعر المرء بأن الاقتباس مصطنع، لا يقصد به إلا إثبات «ولاء» الكاتب؛ لأن الموضوع يتناول مشكلة مستجدة يستحيل أن يعمل مفكر فى القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين، مهما علت مكانته، حساباً كاملاً لها (ولست فى حاجة إلى تنبيه القارئ فى هذه الحالة أيضاً، إلى التشابه الواضح من المنهج الفكرى لكثير من منظرى الحركة الإسلامية المعاصرة).

وليس هذا النقد مجرد خطأ منهجى له تأثيره على الميدان الثقافى فحسب، بل إن تأثيره يمتد إلى مجالات واسعة، إذ أن

اتباع هذا الأسلوب يشجع النفاق الفكرى ويجعل المتملقين هم الأقدر على التسلُّق إلى قمة المجتمع، وهو يحول دون ظهور التجديد والإبداع فى ابتكار أساليب تتم بها مواجهة المشكلات فى عالم سريع التقلب، ومن ثم فإنه مسؤول إلى حدٍّ بعيد عن كل ما تتصف به الفترات السابقة على جورباتشوف من جمود.

وأخيراً، فإن من أوضح العيوب النظرية فى الفكر الاشتراكى السائد حتى عهد قريب، إفراطه فى التنظير، فقد كان إخضاع الواقع المتغير للقوالب المستمدة من النظرية الماركسية سمة أساسية لهذا الفكر. وكان المبرر الذى يقدم لذلك هو أن من المستحيل على أية حركة سياسية أن تنجح فى ممارستها ما لم تسترشد «ببوصلة» فكرية تعلو بها على مستوى الارتجالية والتخبط. والمبدأ فى ذاته سليم، غير أن الإفراط فى استخدامه كثيراً ما يؤدى إلى نتائج عكسية، ففي حالات كثيرة لم تكن الأحزاب الماركسية تخطو خطوة واحدة إلا بعد أن تقوم بتحليلات نظرية شاملة للموقف فى ضوء النظرية الأم، وأعجب ما فى الأمر أن هذه التحليلات كثيراً ما كانت تتناقض فيما بينها، فيصل حزب إلى نتيجة معينة، ويصل حزب آخر، أو الحزب الأول نفسه فى مرحلة

لاحقة إلى نتيجة مضادة، إزاء الظاهرة الواحدة، مستخدمين نفس المنهج. وكثيرا ما كان يتكرر هنا نفس الخطأ الذي لاحظته فلاسفة العصر الحديث على علماء اللاهوت فى العصور الوسطى، حين كانوا يجعلون من القوالب اللفظية حاجزاً كثيفاً يحجب عنهم عالم الواقع بكل ما فيه من ثراء وتغيير، بل إن بعض الشباب الملتزمين إلى حركات يسارية كانوا يقضون الليالى فى التراشق برطانات لفظية، وتقلب مجموعة من الكلمات الضخمة المحفوظة ذات اليمين وذات اليسار، ويخرجون من السهرة قريرى العين، متوهمين أنهم تمكنوا بذلك من تحليل الواقع المعقد وحل مشكلته.

هذا الاتجاه إلى الإفراط فى إخضاع الواقع للنظرية، بدلاً من إخضاع النظرية للواقع، كما ينبغى أن يفعل أى تيار سياسى يريد حقاً أن يكون له دورٌ فعال - يبدو لى ناجماً عن الأصول الهيجلية للفلسفة الماركسية، وأرجو ألا يتزعج القارئ من هذه الإشارة التى قد لا تكون واضحة لدى الكثيرين، ولكنى لن أطيل فى هذا الموضوع الفلسفى المعقد، ويكفى أن أشير إشارة عاجلة إلى أن فكر ماركس، وهو أكبر بناء متكامل للفلسفة المادية، قد انبثق عن فكر هيجل الذى شيد أعظم بناء نظرى متكامل للفلسفة المثالية،

يخضع الكون والتاريخ والفن لإطار فكري واحد، وكان لابد أن يؤثر هذا الأصل في تحديد المنهج الفكري الذي يسير عليه ماركس والماركسيون، وأن يكون منهج الرجوع الدائم إلى القلب النظري الجاهز داء مستحكماً في الفكر الاشتراكي اللاحق، يمارس تأثيره ويترك بصماته بوضوح على الممارسات العملية لمعظم التجارب الاشتراكية في الحكم.

ومن الطريف أن يقارن المرء بين هذا المنهج الفكري الذي سارت عليه التجارب الاشتراكية، وبين الأسلوب الذي تتخذ به القرارات الهامة في قلعة النظام الرأسمالي، أعني في أميركا. ففي أميركا تسود فلسفة مضادة، قوامها أن «ما ينجح عملياً هو الصحيح» (وهو المبدأ الأساسي في الفلسفة البرجماتية، التي هي من حيث الأصل فلسفة أميركية خالصة) ويترتب على ذلك أن العقلية الأميركية لا تسرف في التحليل النظري، ولا تبعاً كثيراً بتفسير الأحداث من خلال قوالب مسبقة، وإنما تعالج كل حالة على حدة، وتتصرف فيها تبعاً لمقتضياتها الخاصة، وتشكل نفسها تبعاً لكل موقف. وعلى حين أن الفكر الماركسي يسرف كثيراً في ~~المضي من~~ قوانين التاريخ، وعن حتمية التحولات الكبرى فيه،

ويصل في ذلك أحياناً إلى حدّ تغليب النظرية على الواقع المعقد المتجدد ، فإن طريقه التفكير الأميركية تنحني مع الواقع كيفما تشكل ، وتكاد في التزامها بهذا الواقع أن تلغى النظرية من الأساس .

ويؤدى الإسراف فى الفكر النظرى إلى الإفراط فى التنبؤ ، فيبدو التاريخ وكأنه مراحل حتمية لا مفر من حدوثها ، وعلى ذلك فكما انتقل التاريخ من مرحلة العبودية إلى مرحلة الإقطاع ، ومن الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية فالشيوعية . ويصور هذا الانتقال كما لو كان قدراً محتوماً لا فكاك منه ، ويقنع الماركسى المتحمس نفسه بأن هناك قوة تعلو على الأفراد والأنظمة والحكومات ، اسمها «حتمية التاريخ» ، تعمل على دفع الأحداث فى الاتجاه الذى تتنبأ به النظرية ، وأية مقاومة لحتمية للتاريخ هذه لن تكون لها من نتيجة سوى أن تُرجى المحتوم بعض الوقت ، ولكن ما سيحدث لا بد أن يحدث ، وعلى هذا الأساس ساد التفاؤل المطلق بين الماركسيين الأوائل فى أعقاب ثورة ١٩١٧ ، وكان منهم كثيرون ينتظرون اللحظة التى تسقط فيها الرأسمالية كالثمرة المعطوبة ، وبهرغم تقلب الأحداث وتعقّد الواقع وتجاوز

إطار النظرية مرارا، ظل التفاؤل هو النغمة الغالبة، حتى رأينا خروتشوف يهتف في وجه الراسماليين الأميركيين في عام ١٩٥٦ : «سندفنكم» ويتنبأ من خلال تحليلاً «عملية» مبنية على قوالب النظرية أكثر مما هي مرتكزة على معاديات الواقع، أن الاقتصاد في البلاد الاشتراكية سوف يلحق بالاقتصاد الرأسمالي في عام ١٩٨٠، ثم يتجاوزه بعد ذلك بمراحل، ويسجل هذا التنبؤ الخطير في وثيقة عظيمة الأهمية، هي أعمال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي.

كل هذا التفاؤل كان مبنياً على تلك السمة التي أشرت إليها أكثر من مرة من قبل، وهي تحليل التاريخ من طرف واحد، هو الطرف الذي يتمي إليه المحلل نفسه، وعدم حساب ردود الفعل المتغيرة والمتجددة التي يقوم بها الطرف الآخر من أجل إفساد هذا التنبؤ وإبطاله والأساس الذي يركز عليه هذا الخطأ المنهجي هو الاعتقاد بأن المرء يمتلك الحقيقة المطلقة، وكل ما عداها تحريف أو انحراف أو بطلان صريح (هل هناك حاجة إلى إشارة أخرى إلى التشابه بين هذا الإطار الفكري وبين نظيره في الأصولية الإسلامية المعاصرة)، ومن هنا تأتي الثقة الزائدة بالنفس؛ لأنه لا شيء يبعث

على هذه الثقة بقدر اعتقاد المرء بأن التاريخ يسير لصالحه، أو بأنه يمثل فى سلوكه إرادة التاريخ وما دام يسير فى الاتجاه الصحيح لحركة التاريخ، فماذا يضير لو حدثت أخطاء هنا أو تجاوزات هناك؟ ولماذا يستمع الحاكم إلى أصوات المعارضين أو يحترمها، مادام يعلم أن هذه الأصوات تعارض حتمية التاريخ، التى يجسدها هو نفسه.

ولكن المفارقة الساخرة تظهر فى أن أولئك الذين كانوا دائماً واثقين من امتلاكهم لناصرية التطور، ومعرفتهم لاتجاه المستقبل، وتجسيدهم لحتمية التاريخ، هم الذين فشلت تنبؤاتهم، ولم تتحقق «حتمياتهم»، على حين أن أصحاب الأيديولوجية المضادة، الذين يفكرون يوماً بيوم، وحادثاً بحادث، هم الذين تحكمموا بصورة أكبر فى مجرى التاريخ المعاصر، وهكذا كان الدرس واضحاً: من يظن أن التاريخ حصان يمكن امتطاؤه، سينتهى به الأمر إلى أن يمتطيه التاريخ. تعقُّد الحياة المعاصرة لا يمكن استيعابه إلا بالمزيد من المرونة والإقلال من الحديث عن «الحتميات»؛ لأن التاريخ فى نهاية الأمر يناقذ لمن يشككه، لا لمن يتشكل به.

إن سلسلة المآسى التى حدثت أمام عيننا فى أوروبا الشرقية إنما هى نموذج واضح كل الوضوح للأخطاء التى تتفاعل فيها النظرية مع التطبيق، فقد كانت فى النظرية ذاتها ثغرات حاولنا أن نكشف هنا عن بعض من أهمها، هى التى فتحت الباب للأخطاء الفادحة فى التطبيق، ولم يعد هناك مجالاً للقول إن النظرية تظل محتفظة بعصمتها وقديسيته، وأن من يتبنونها هم وحدهم المدنسون، فلا مفر من العودة إلى الجذور، واستئصال ما جفَّ منها وما ذبل.

وفى تصورى أن جورباتشوف الذى ينتمى إلى جيل لم يشارك فى الأحداث الرائدة الأولى، ولم يغرق فى جدليات الثورة العالمية أو الثورة المحلية، هو أول زعيم ينظر إلى الاشتراكية بوصفها هدفاً إنسانياً رحباً، يمكن أن يتخذ أكشالاً متباينة، ولا يتعين حصره فى قالب واحد، ومن المؤكده أنه أدرك أن العناد المفرط والشقة الزائدة التى كان يتصرف بها أولئك الذين كانوا يعتقدون أن «حتمية التاريخ» تعمل لصالحهم هو الذى يمكن أن يقضى على التجربة من أساسها، فجميع تصرفاته تدل على أنه يدعو إلى إدخال عنصر المرونة فى النظرية نفسها، إلى جانب العنصر الإنسانى فى التطبيق.

الفصل الخامس

٢٠٢٤

هل ثبتت رؤية هلال الرأسمالية؟

فى كل مجتمعات العالم تحدث تغيرات، وكثيراً من هذه التغيرات يُسفر عن تحولات جذرية فى بنية المجتمع، ومع ذلك فإن التغيرات التى حدثت خلال العام الماضى فى بلدان الكتلة الشرقية هى التى أثارت اهتمام العالم بوصفها إيذاناً بمرحلة جديدة فى تاريخ البشرية، وهى التى حقزت الكتاب والمعلقين إلى تجنيد أعلامهم وحشد أذهانهم فى محاولة للاهتمام إلى معالم فى ذلك الطريق الذى أصبحت العواصف تغلفه بالضباب من كل جانب، وربما كان أحد أسباب هذا الاهتمام ذلك التماسك الشديد والصلابة الفائقة التى كانت تبدو عليها أوضاع الكتلة الشرقية. ولست أعنى بذلك أن الأنظمة الحاكمة فى تلك البلاد كانت تستند إلى جبهة داخلية تظل متمسكة بالسلطة إلى أجل غير محدود، واستبعدت منذ البدء آليات التغيير السلمى للجهاز الحاكم؛ ومن أجل هذا السبب بالذات، كان من الطبع أن تبدو أية محاولة لتغيير السلطة، كما حدث فى الآونة الأخيرة، انهياراً للنظام بأكمله.

لقد تعرض العالم الغربى فى العقود الأخيرة من تاريخه لتحوُّلات كثيرة، منها على سبيل المثال وقوف دول أساسية فيه، كفرنسا وأسبانيا، موقفًا سلبيًا من المشاركة العسكرية فى حلفه العسكرى الأكبر، حلف الناتو «شمال الأطلنطى» بعد أن حكمتها فى السنوات الأخيرة أحزاب اشتراكية ديمقراطية، بل إن العالم الغربى شهد حالات تحول من النظام الرأسمالى إلى نظام ماركسى صريح، كما حدث فى شيلى عند فوز اليندى فى أوائل السبعينات وفى الولايات المتحدة نفسها، شهد النظام الرأسمالى انهياراً خطيراً خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩، وترتبت على هذه الأزمة كوارث اقتصادية هائلة دامت سنوات عديدة، ولحقت أضرارها جميع البلاد المرتبطة بالنظام الرأسمالى، وكانت أوسع التحليلات انتشاراً تؤكد أن هذه الأزمة ليست عارضة على الإطلاق، وإنما هى تعبير عن خلل متأصل فى بنية النظام الرأسمالى ذاته.

ومن السهل أن يدرك القارئ أن شبح هذه الأزمة مازال مخيماً على العالم الرأسمالى حتى يومنا هذا.

بل إن ظهور الأنظمة الفاشية والنارية في إيطاليا وألمانيا واليابان وأسبانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وكثير من نظائرها وامتداداتها في دول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية ، هو في رأى الكثيرين تعبير عن أزمة هيكلية في النظام الرأسمالى ، ومحاولة غير موفقة للخروج من إسار الأزمة .

خلاصة القول إن ما يمرُّ به العالم الاشتراكى من مشكلات خطيرة ليس هو الحالة الوحيدة لظهور أزمة عميقة في هيكل نظام عالمى رئيسى ، ومع ذلك فإن الأذهان قفزت مباشرة فى هذه الحالة الأخيرة بالذات ، إلى استنتاج سريع ، هو أن التجربة الاشتراكية كلها قد أفلست ، وأنها لم تكن منذ البدء إلا حالة عارضة أو «وعكة» أصابت قطاعاً من البشر ، وسرعان ما تزول ليعود العالم كله رأسمالياً كما كان قبل ١٩١٧ . فلماذا يصدر المحللون أحكاماً كهذه الآن ، بينما لم يقل أحد (باستثناء بعض الماركسيين) أن بناء النظام الرأسمالى ذاته كان لابد أن ينهار بعد المكساد العظيم فى ١٩٢٩ ، أو أن الرأسمالية لابد أن تنبذ ؛ لأنها أفرزت - بشكل مباشر أو غير مباشر - أنظمة دكتاتورية ~~تجاه~~ أنظمة هتلر وموسوليني . وفرانكو وسالازلو ؟

أغلب الظن أن الرد على هذا التساؤل يكمن فى تلك المرونة الهائلة التى تواجه بها الرأسمالية أزماتها، وفى قدرتها الفائقة على إعادة التكيف بعد كل مأزق خطير تقع فيه، على حين أن الأنظمة الاشتراكية تجمدت وتحجرت إلى حدٍّ بدت معه وكأنها إما أن تحافظ على أوضاعها دون تغير، وإنما أن تنهار انهياراً تاماً.

وفى وسعنا أن نوضح الفارق بين الاثنين بالمقارنة بين كرة الطاولة (البنج بونج) والبيضة، فالأولى تقفز وترتدُّ سليمة إذا أسقطت أو ضربت، والثانية تنكسر وتسيل بمجرد أن تصطدم قشرتها بأى جسم صلب. وبالمثل فكما أن الرأسمالية تستطيع أن تتخذ ألف شكل وشكل وتظل مع ذلك رأسمالية، فإن الاشتراكية كما طبقت فى أوروبا الشرقية لم تكن تستطيع التخلّى عن طابعها الثابت والمتصلب إلا إذا عرضت بقاءها واستمرارها للخطر.

وفى تصورى أن هذه السمة بالذات كانت جزءاً أساسياً من خطة الإصلاح التى وضعها جورباتشوف وحرص على تطبيقها فى دول أوروبا الشرقية، ومهد لها بقبول هذه التحولات العنيفة، فلماذا لا تصبح الاشتراكية بدورها نظاماً مرناً، يقبل التطور

ويتكيف وفقاً لمتطلبات العصر؟ ولماذا تحمل الفرنسيون والألمان الغربيون والأميركيون مظاهرات ١٩٦٨ العارمة، التي شارك فيها الملايين من الطلاب والمهنيين والعمال، وظل نظامهم في أساسياته سليماً، بينما تضطر الجيوش السوفياتية إلى التدخل كلما حدث اضطراب واسع الأبعاد في أى بلد اشتراكي؟ لماذا لم تتخذ هذه البلاد لنفسها آليات تسمح لها بامتصاص سخط الجماهير على أنظمتها، إذا ارتكبت أخطاء فادحة، وتتيح لها تصحيح مسارها واكتساب ثقة هذه الجماهير من جديد؟

لماذا يسود دائماً هذا البديل الانتحاري: إما بقاء كل شيء على حاله بقوة السلاح، وإما انهيار كل شيء؟ من المؤكد أن إعلان جورباتشوف الصريح أن جيوشه لن تتدخل لمساندة أى نظام يثور عليه شعبه وإشاراته الواضحة إلى أنه لن يؤيد القيادات الستالينية المتحجرة، بل ومشاركته الإيجابية على ما يقال - في إزاحة بعض هذه القيادات مع إدراكه للنتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على ذلك، وفي المدى القريب على الأقل، بالنسبة إلى وحدة المعسكر الاشتراكي وتماسكه - كل هذا دليل على أن سياسته تسعى إلى أن تضيف إلى التجربة الاشتراكية عنصراً هاماً تتفوق عليها فيه

الرأسمالية تنوقا ملحوظا: وهو عنصر المرونة فى اختيار الشعب للجهاز الحاكم، وتبنى آليات التغيير السلمى للحكومات دون حاجة كسر القشرة المتصلبة. وبطبيعة الحال فإن الكثيرين قد هللوا وصفقوا لهذا التحول الذى بدا فى ظاهره تراجعاً خطيراً، وكان لسان حالهم يقول: ألم نقل لكم إن الاشتراكية بدعة زائلة؟ ها هى ذى تقتبس أهم مبادئ الحكم والسياسة من العالم الرأسمالى، وتراجع عن طابعها «الشمولى» الذى كان أهم سماتها المميزة، فماذا يتبقى بعد ذلك من الاشتراكية؟ على أننا سنجئ مناقشة الشطر الأخير من هذا السؤال، وأعنى به: هل يتبقى من الاشتراكية شئ إذا اتبعت آليات التغيير الديمقراطى المعروفة فى الرأسمالية، سنجئ هذه المناقشة حتى الفصل التالى، أما الآن فلزام علينا أن نناقش الشطر الأول، وأعنى به دلالة اقتباس الاشتراكية لمبادئ هامة تنمى إلى صميم التجربة الرأسمالية.

إن الحكم على موضوع الاقتباس هذا، ينبغى أن ينظر إليه فى سياق أوسع، تتأمل فيه ملياً تلك العناصر العديدة التى سبق للرأسمالية أن اقتبستها من النظام الاشتراكى، ذلك لأن النظام الرأسمالى قد عدل هيكله مراراً، وفى كل مرة كان يدمج فى

داخلة مبدأ من المبادئ التي تنادى بها الاشتراكية، ولكن بعد تعديله بحيث يلائم إطاره العام. ولا شك أننا قرأنا كثيراً عن تلك الفوارق الهائلة بين الرأسمالية المعاصرة، وبين رأسمالية القرن التاسع عشر التي تنبأ كارل ماركس بانهارها، بوصفها مرحلة في التاريخ أدت مهمتها وأصبح من الضروري تجاوزها إلى مرحلة أرقى. وفي معظم الأحيان يشار إلى هذه الفوارق بوصفها دليلاً على إخفاق تنبؤات ماركس عن انهيار الرأسمالية الحتمية من جهة، وعلى قابلية الرأسمالية للتكيف والتطور من جهة أخرى، ولكن السؤال الحاسم في هذا الصدد هو: هل جاءت هذه التطورات الهامة من قلب الرأسمالية نفسها، أعني هل من طبيعة هذا النظام أن يطور نفسه بحيث يعطى العمال مزيداً من الحقوق، ويضمن لهم نصيباً - يقل أو يزيد - من التأمينات الاجتماعية والصحية، ويتبع في سياسته الاقتصادية والاجتماعية قدراً - يقل أو يزداد أيضاً - من التخطيط... إلخ؟ الواقع أن التعديلات والتصحيحات التي أدخلها النظام الرأسمالي على مساره، كانت في جوهرها ردود فعل على وجود نظام مضاد.

وليس معنى ذلك أن الخوف من ذلك النظام المضاد هو وحده

ندى دفع الرأسمالية إلى تطوير نفسها، بل إن هذا التطور قد حدث من أجل قطع الطريق على أية دعوة إلى شكل من أشكال الاشتراكية بين عمال البلاد الرأسمالية، ومن أجل تقديم نموذج يبدو في نواح كثيرة، أكثر ازدهاراً من النظام البديل، وإذا كنا قد توسعنا من قبل في الحديث عن سباق التسلح بوصفه وسيلة بارة - وقاتلة - ابتكرها النظام الرأسمالي من أجل إيقاف نمو الاشتراكية، وقلنا إن التنافس في ظل هذا السباق كان أمراً استحال على ماركس أن يعمل له حساباً في نظريته، فإن ما نتحدث عنه الآن، أعنى قدرة الرأسمالية على تصحيح مسارها بتبنى بعض مبادئ النظام الاشتراكي من أجل إسقاط دعوى الاشتراكية بأنها هي التي تمثل مصالح العمال في كل مكان، كانت بدورها تطوراً لم تعمل له النظرية الماركسية حساباً، فقد افترضت هذه النظرية أن الحركة الاشتراكية ستشط وتنمو وتجذب مزيداً من عمال البلاد الرأسمالية يوماً بعد يوم، بينما تظل الرأسمالية على ما هي عليه، وتعسى إلى امتصاص أكبر قدر من «فائض القيمة» من العمال، لأن الأفعى لا تمتلك إلا أن تكون سامة. غير أن النظام الرأسمالي استطاع أن يواجه هذا الهجوم ببراءة، وأن يطور نفسه في مواجهة

أنواع عديدة من الأزمات، وتخلى عن عنصار كثيرة من تلك الرأسمالية التى كتب عنها ماركس، ولكنه كسب فى مقابل ذلك قدرة كبيرة على الصمود والبقاء.

والخلاصة إذن أن ما استعارته الرأسمالية من الاشتراكية ربما كان يفوق بكثير فى تنوعه واتساق نطاقه، كل ما يبدو أن الاشتراكية تستعيره الآن من الرأسمالية.

ومع ذلك فإن أجهزة الإعلام الغربية لا تصور ما يحدث الآن على أنه مرحلة تصحح فيها الاشتراكية مسارها، تماثل عشرات المراحل التى سبق للرأسمالية أن صححت فيها مسارها باستعارة عناصر من الماركسية ذاتها، وإنما تصوره على أنه انهيار وسقوط نهائى للاشتراكية، فإذا كانت الأيديولوجية تسقط بمجرد أن تستعير عناصر أساسية من أيديولوجية أخرى، فلماذا إذن لم تسقط الرأسمالية الحالية التى تحمل سمات لن يستطيع آدم سميث، لو بُعث حياً من قبره، أن يتعرف على رأسماليته التقليدية فى سمة واحدة منها؟

إن الرأسمالية لو كانت قد تركت لنفسها، دون وجود

أيدىولوجية منافسة تملك تأثيرا دوليا كبيرا، وتمارس تأثيرها أيضا على الطبقات العاملة والمثقة داخل الدول الرأسمالية ذاتها - لما سار تطورها في اتجاه تحقيق مصالح للعمال، كما يحدث بالفعل في البلاد الصناعية المتقدمة، وأبسط دليل على ذلك ما تمارسه الرأسمالية من استغلال بشع للعمال والفلاحين الفقراء في بلاد العالم الثالث، فحين تفتتح إحدى الشركات متعددة الجنسية مصنعا في بلد فقير، تكون شروط العمل في هذا المصنع، وليس الأجور فحسب، أسوأ بما لا يقاس من نظائرها في مصانع البلاد المتقدمة، وحسبنا أن نشير هنا إلى الفرق بين مصانع شركة «يونيون كاربايد» في أميركا نفسها والمصنع الذي كان تابعا للشركة نفسها في الهند، حيث وقعت حادثة تسرب الغاز السام المشهورة في مدينة «بويال» منذ سنوات قلائل، وتساقط المئات من العمال وأسرهم كالذباب، ووقف أصحاب الشركة يدافعون عن أنفسهم بوقاحة أمام رأى عام عالمى ساخط، ويستأجرون أبرع المحامين حتى لا يدفعوا إلا أقل القليل من التعويضات لأهل البلدة المنكوبة. وقل مثل هذا عن أية مقارنة يجريها المرء بين أوضاع العامل الزراعى الأبيض فى أية مزرعة من مزارع الجنوب

الأميركي، وأوضاع العمال التعساء الذين تقوم «شركة الفواكه المتحدة» بتشغيلهم بأبخس الأجور، وفي أسوأ الأوضاع، لكي تكسب هي الملايين من مزارعها في جواتيمالا وهندوراس وغيرها من «جمهوريات الموز» التعيسة في أميركا الوسطى.

ولو أمعنا النظر في هذه المقارنة، لتبين لنا أن الفارق الوحيد بين الحالتين هو أن العمال لديهم في الحالة الأولى من الوعي ما يسمح لهم بالكفاح الفعال من أجل حقوقهم، فلا يجد النظام مفراً من إرضائهم، أما في الحالة الثانية فإن تعاسة العمال وفقرهم وأميتهم، تعرضهم الدائم لبطش الأنظمة الدكتاتورية التي تفرضها الشركات الأميركية العاملة في أراضيهم، كل ذلك يجعل صوتهم غير مسموع، وما دام خطرهم ضئيلاً لماذا ترهق الرأسمالية نفسها بتحسين أوضاعهم؟

على أن الرأسمالية تعيش منذ أواخر عام ١٩٨٩ فترة ترتفع فيها معنويات أنصارها إلى السماء، ويتغزل فيها الكثيرون، وينادي الكتاب، الذين لم يكونوا يجرؤون حتى عهد قريب على الدفاع صراحة عنها، بأنها هي النظام الطبيعي للإنسان، أو هي النظام

السوى ، وكل نظام آخر هو انحراف لاند . مهما طال الزمن او قصر ، أن تشفى منه المجتمعات التى يشاء سوء حظها أن تقع فريسة له ، ولا مفر للمرء حين يجد أن هذا الغزل المكشوف قد تجاوز حدوده ، من أن يعود إلى تذكير الناس بأبسط البديهيّات التى يبدو أن انفجارات أوروبا الشرقية قد أفقدتهم الوعي بها .

إن المهللين للرأسمالية ، بوصفها النظام الطبيعى الذى منه بدأ عصرنا الحديث وإليه يعود ، يصفقون ابتهاجاً لسقوط الإمبراطورية الشيوعية . وقد أوضحنا فى الفصل السابق أن كثيراً من العناصر التى انتهجتها المجموعة الشيوعية كان يستحق السقوط بالفعل ، وأن انهيار ممارستها القمعية أمر لا ينبغى أن يأسف له أى إنسان مستنير ، ومع ذلك فإننا حين نتحدث فى هذا الصدد عن «إمبراطورية شيوعية» نستخدم الكلمة بمعنى مجازى ، على حين أن الرأسمالية كانت لها إمبراطوريات بالمعنى الحقيقى ، والدموى وهى إمبراطوريات لم تكتفِ بإخضاع شعوب العالم الثالث لهيمنتها ، وإنما امتصت دماءها طوال قرون عديدة ، وقتلت من أبنائها عشرات الملايين ، وخاصة فى المناطق المجهولة والمنسية كأفريقيا السوداء ، وأوقفت نموها وزرعت التخلف والاعتماد على الغير فى

مجتمعات كانت لها، قبل العهد الاستعماري، حياة كريمة مكتفية بذاتها إلى حد بعيد.

هذه بديهيات معروفة، ولكن المرء يجد نفسه مضطراً إلى التذكير بها في مرحلة التزييف الفكري التي نعيشها في أيامنا هذه، وفي زمن خروج الجرذان من الجحور بعد بيّات شتويّ طويل، فهل يكون من حقنا، ونحن نستنكر الاستبداد الذي كانت تمارسه الأنظمة الشيوعية الحاكمة على شعوب رومانيا أو بولندا أو المجر، أن نصل إلى حدّ ننسى معه فظائع الاستعمار الذي هو الابن الشرعي للرأسمالية، في الكونغو وكينيا وأنجولا وبقية القارة الأفريقية ومعظم بلاد آسيا؟ هل من حقنا أن ننسى وجود إمبراطورية أميركية بكل معاني الكلمة، حتى عهد قريب، في أميركا اللاتينية؟ هل من حقنا أن ننسى أن الرأسمالية لا تزال حتى هذه اللحظة تمارس أساليب الاستعمار التقليدي في غزو الجيوش الجبارة لبلاد صغيرة مغلوبة على أمرها مثل جرينادا وبنما، حيث يتداخل القهر الاستعماري مع الاستغلال الاقتصادي مع استخدام عصابات المرتزقة مع فرض أبشع أنواع الدكتاتورية العسكرية؟ الحق أن المرء يحار في تفسير الاهتمام المفرط بالمصير الذي حلّ بأوروبا

الشرقية على أيدي الشيوعيين ، والتجاهل التام لمصير بلاد العالم الثالث على أيدي الرأسمالية .

أيمكن ذلك راجعاً إلى أن الأوروبيين شعوب راقية، لا يصح أن تهان أو تظلم، على حين أن الأفريقيين والآسيويين والأميركيين اللاتينيين ملونون أو مختلطون، لا تجور عليهم الرحمة، ولا تنطبق عليهم موثيق حقوق الإنسان؟

إن للمرء كل الحق في أن يتقد بشدة الأوضاع الجائرة التي فرضتها الأحزاب الشيوعية على أوروبا الشرقية، غير أن الخطورة الحقيقية تكمن في القفز من هذا الانتقاد إلى الثناء العاطر على الرأسمالية، فهذه نقلة غير جائزة، وخاصة بين شعوب العالم الثالث التي اكتوت وما تزال، بنار الاستعمار وتسلط رأس المال .

وحقيقة الأمر أن الرأسمالية تظل ظالمة وغير إنسانية، بغض النظر تماماً عما يحدث في الكتلة الشرقية .

لا مفر في وقت تغيم فيه الرؤية وتغيب الحقائق الواضحة، من أن نواصل التذكير بالبديهيّات، فالأنظمة الشيوعية قد أخفقت في أن توفر لمجتمعاتها مستوى جيداً من الغذاء، هذا خطأ فادح بلا

شك، ولكن أيهما أكثر شراً: ذلك النظام الذى يصل الخل والإهمال فيه إلى حدّ العجز عن الوفاء باحتياجات أساسية للبشر، أم ذلك النظام القادر على أن ينتج ما يفيض عنه، ولكنه يحرق الحليب والزبد، ويلقى بفوائض المواد الغذائية إلى البحر حتى لا تنخفض أسعارها؟ إننا لا نشير هنا إلى ما كان يحدث فى أميركا أيام الكساد العظيم فى أواخر العشرينات فحسب، بل إلى ما حدث فى أواخر الثمانينات، وفى قلب السوق الأوروبية المشتركة، وفى الوقت ذاته الذى كان مئات الألوف فيه يموتون جوعاً فى القلعة الأفريقية، ومع ذلك فإن هذا العيب فى حالة النظام الرأسمالى، ليس ناجماً عن سوء إدارة أو أى خلل طارئ، وإنما هو جزء من طبيعة النظام وآلياته وبنيته الأساسية.

هل نواصل التذكير بيديهيّات أخرى، فنقول إن الحريات، التى كانت مكمّن الضعف فى أسلوب الحكم السائد فى المنظومة الاشتراكية كلها، ليست مكفولة فى قلاع الرأسمالية إلى الحد الذى يتصوره ذوو النوايا الحسنة، وإن هناك ضرورياً من الازدواجية تشوّه الصورة التى تبدو للسذج ناصعة البياض كازدواجية الرفاهية التامة فى جانب، والبطالة واسعة النطاق فى جانب آخر،

وازدواجية السيطرة التامة للأقوياء وعدم الأمان للضعفاء،
وازدواجية منح الحريات فى الداخل وسلب الحريات من الدول
الواقعة تحت السيطرة فى الخارج (تايلاند، الفلبين... إلخ)،
وازدواجية الأبيض والملون، والمساواة النظرية فى الفرص من
ناحية، وانعدام وجود تكافؤ حقيقى للفرص من ناحية أخرى؟

ولو أصر المهللون للرأسمالية على إلغاء ذاكرتهم، ونسيان
التاريخ، والتغافل عن الكوارث التى أنزلتها الرأسمالية بالعالم
الثالث عامة، والمصائب التى جرّتها «بركات» الرأسمالية على
العالم العربى بوجه خاص، لتولّت قلعة الرأسمالية الكبرى فى
العالم المعاصر، بدلاً منا، مهمة تنشيط ذاكرتهم وإيقاظ وعيهم،
فقد جاء الغزو الأمريكى لبنا تتيها للغافلين. ويقدر ما تعى
ذاكرتى من أحداث سياسية على مدى العقود الأخيرة، فإنى لم
أصادف فى حياتى تصرفاً أغبى من هذا الغزو، وفى الوقت الذى
كانت فيه أحداث أوروبا الشرقية تصل إلى درجة الغليان، وفى
الوقت الذى بدا فيه للكثيرين أن اكتشاف عيوب فادحة فى
ممارسات الأنظمة الاشتراكية، وسقوط أقوى رموز هذه الأنظمة،
يعنى أن الرأسمالية هى البراءة والطهارة، وهى المال والمصير، فى

هذا الوقت بالذات، تأبى الولايات المتحدة إلا أن تذكر الغافلين بأن الديموقراطية التي تسهر الرأسمالية على حراستها لها أيضاً أنياب ومخالب (مع الاعتذار لروح الزعيم العربى الذى ابتكر هذا التعبير البليغ) وتتطوع بتقديم خدمة كبرى للأيدولوجية المضادة التى كانت فى هذه اللحظة بالذات تمر بأسوأ مراحل أزمتها، وتتكفل مشكورة - بتكذيب الأضواء التى انتهزت فرصة الأزمة لكى تهتف: الرأسمالية هى النظام الطبيعى للإنسان! فهل كان من المحتم غزو بنما لإسقاط نورييجا فى هذا الوقت بالذات؟ وهل يساوى نورييجا الثمن الفادح الذى دفعته أميركا من سمعتها، والمكسب الذى هبط على جورباتشوف من السماء فى أخرج أوقات ازمتة؟ غباء منقطع النظير، دون شك، ولكنه أفادنا فائدة لا تقدر؛ لأنه أعاد إلى العقول الغافلة اترانها، ونبَّهها إلى حقيقة بسيطة عظيمة الأهمية، هى أن خطايا أحد المعسكرين العالميين لا تعنى أن المعسكر الآخر هو الفضيلة المجسَّمة، وهو الملجأ الأول والملاذ الأخير.

والحق أن كبريات الدول الرأسمالية فى عالم اليوم لم تشارك هؤلاء «المعجبين» تفلؤلهم، فهناك نوع من القلق الخفى يستشفه

المراء من ثنايا تصريحات المسؤولين فى هذه الدول ، وإن لم يكونوا يكشفون عنه بوضوح ، حرصاً منهم على أن يتركوا أحداث أوروبا الشرقية تتفاعل إلى أقصى مداها . ففرنسا تتخشى من عودة الوحدة إلى ألمانيا ، ذلك الجار العملاق الذى أذاقها ويلات أربع حروب كبرى خلال القرنين الأخيرين ، وأوروبا الغربية ككل ترى الحل فى مزيد من التوحد من أجل امتصاص خطر العملاق الألمانى ، ولكن إنجلترا لا ترتاح إلى وحدة «القارة» وأميركا تشعر بأن أوروبا الموحدة ستكون قوى منافسة لها ، وليست بالضرورة متحالفة معها ، لاسيما وأن التحالف العسكرى قد فقد مبرر وجوده حين لم يعد هناك خصم عدوانى يقوم الحلف من أجل مواجهته . وهكذا فإن المعسكر الرأسمالى يشعر فى داخله بأنه هو ذاته مقبل على تغيرات لا يستهان بها ، قد لا تتخذ طابع العنف كتلك التى حدثت فى أوروبا الشرقية ، ولكنها ستكون قطعاً عميقة الجذور .

فالرأسمالية بدورها لابد أن تغير مسارها تغيرات حادة ؛ حتى تتمكن من مواجهة الأوضاع الجديدة فى عالم متزوع السلاح ، وإذا كنت قد تحدثت من قبل باستفاضة عن نزع السلاح المادى ، وتأثيره الهائل الذى بدأ يظهر منذ الآن فى صورة شركات ضخمة

للأسلحة تغلق أبوابها أو تُسرح عمالها، فلتتذكر جميعاً أهمية نزع السلاح المعنوى. إن على الرأسمالية أن تعيد تكييف أوضاعها، بحيث تلائم عصرها لن تعود فيه قادرة على انتقاد الاشتراكية بحجة أنها عدوانية تكبت الحريات وتلغى فردية الإنسان، مع أن هذا الانتقاد هو الزاد المعنوى الذى عاشت عليه الرأسمالية طويلاً، وكسبت بفضلها عدداً لا يُحصى من الأصدقاء، ولكن ماذا سيكون حالها حين تفقد هذا السلاح بدوره، وحين تبدأ الأيديولوجية الخصم فى سلوك ذلك الطريق الشاق والطويل الذى يؤدي إلى الجمع بين الاشتراكية والإنسانية فى مركب واحد؟

لاشك فى أن لون الحياة أمام الرأسمالية لن يكون - كما يتصور الكثيرون - وردياً فهي بدورها مؤهلة لتغيرات حاسمة فى هياكلها الأساسية، ولكن هذا يتوقف بالطبع على مدى نجاح الأيديولوجية المضادة فى الجمع بين الاشتراكية والنزعة الإنسانية، وهو موضوع بحثنا القادم.

الفصل السادس.



صورة المستقبل

العالم كله يتحدث اليوم عن مفاجآت غير متوقعة، ويرسم لعقد التسعينات صورة تختلف جذرياً عن جميع العقود السابقة، بل يذهب البعض إلى حدّ القول إن القرن الحادى والعشرين بدأ بالفعل منذ ١٩٨٩، مثلما بدأ القرن التاسع عشر مبكراً منذ الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩، وبدأ القرن العشرون متأخراً منذ الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ - وهى فكرة معقولة إذا أخذنا فى اعتبارنا أن نقاط التحول الحاسمة فى التاريخ البشرى لا يتعين أن تتفق مع السنوات التى تبدأ أرقامها بأصفار، ومع اعترافنا بأن المستقبل يحمل فى طياته مفاجآت كبيرة، وبأن التحوّلات الهائلة فى الشهور القلائل الأخيرة تمثل بذرة خصبة لتغيير وجه العالم بأسره فى المستقبل غير البعيد، فلا بد من الاعتراف، أيضاً بأن عناصر التغيير وعوامله الأساسية كانت موجودة من قبل، وإن كان العالم قد تأخّر كثيراً فى إدراك ما تنطوى عليه هذه العناصر من دلالات.

لقد كان التطعيد العالمى للسلاح، وبلوغ التهديد النووى والصاروخى أقصى مداه، هو ذاته نقطة تحول كبرى نحو إدراك هتم الشكل السائد فى العلاقات الدولية. كانت صورة الموت الذى يمكن أن يُلقى بظله الأسود على العالم كله فى لحظة واحدة - هى ذاتها الدافع الأكبر إلى التثبيت بالحياة. وكانت الخطوة المنطقية، بعد أن أدرك كلٌ من الجانبين أنه يستطيع أن يفنى الآخر، ويفنى العالم معه فى ثوان معدودات - هى أن يفكراً معاً فى أسلوب آخر للتعامل بينهما، يحل فيه التفاهم والوفاق محل المواجهة المخيفة.

ولكن أحد الطرفين كانت له مصلحة مباشرة فى استمرار هذه المواجهة، والطرف الآخر كانت له مصلحة مباشرة فى الانتقال إلى حالة التفاهم. وهكذا جاءت المبادرة من جورباتشوف، وكان أعجب ما فى الأمر أنه فرض هذه المبادرة على ريجان فى الستين الأخيرتين من حكمه، وأرغم هذا الصقر المتصلب على التفاهم مع من كان يسميهم «إمبراطورية الشر» لتبدأ بذلك المرحلة الأولى فى التنفيذ العملى لسياسة الوفاق والتعايش والتفاهم الإيجابى.

لقد كان واضحاً قبل جورباتشوف بمدة طويلة أن الرأسمالية باقية، بل إن جوانب كثيرة منها تزداد قوة، وكان واضحاً أن الهدف الذى تبنته ممارسات الحركة الاشتراكية بعد ثورة ١٩١٧ مباشرة، وهو استئصال الرأسمالية بالتدريج، وإحلال النظام الإشتراكي محلها، قد أصبح هدفاً مستحيل التحقيق، وذلك فى المستقبل المنظور على الأقل، ولكن الرؤساء المتعاقبين للاتحاد السوفياتي «على الرغم من إدراكهم هذه الحقيقة، لم يكونوا على استعداد لبناء سياستهم الرسمية على أساس الاعتراف بها، وكان الأمر يحتاج إلى قدر كبير من الشجاعة من أجل إعادة رسم السياسة العامة على نحو يتلاءم مع هذا الأمر الواقع. وهذا هو الدور الذى اضطلع به جورباتشوف، بل إنه لم يكتف بذلك، وإنما أدرك أن المعسكر الإشتراكي هو المهدد بالخطر لو استمر على جموده، ولو استمرت الفجوة بين الشعارات والممارسات الفعلية على هذا القدر من الاتساع، ولو ظل حازر عدم الثقة، والسخط المكتوم، يحول دون تحقيق أى تجاوب بين شعوب البلاد الإشتراكية وأنظمتها. ومن هنا جاء انقلابه الكبير على جميع السياسات السابقة.

إن الكثيرين يتصورون أن جورباتشوف يهدف إلى تطعيم الاشتراكية بمبادئ مستمدة من ليبرالية الغرب الرأسمالية، كمبدأ حرية التعبير وحرية الانتخاب وديمقراطية التمثيل النيابي... إلخ، ولكنى أعتقد أنه أدرك حقيقة أساسية لم يدركها أسلافه، وهى أن هذه المبادئ ليست بالضرورة جزءاً من النظام الفكرى للغرب نفسه، وليست بالضرورة متعارضة مع الاشتراكية، كما تصور الكثيرون، وإنما هى جزء من التراث الإنسانى بأهم معانيه، ولقد كان الاشتراكيون المتزمتون مخطئين حين هاجموا الديمقراطية السياسية باعتبارها نتاجاً غريباً بحثاً، ونظروا إليها على أنها جزء لا يتجزأ من آليات النظام الرأسمالية؛ ذلك لأن هذه الديمقراطية إذا كانت قد عبرت عن نفسها تعبيراً واضحاً مع مطلع العصر الرأسمالى، فلا ينبغى أن تظل هذه النشأة مرتبطة بها إلى الأبد فحق الإنسان فى التعبير عن نفسه بحرية، وحقه فى أن يختار ممثلين عنه يتولون الحكم أو يحاسبون الحكام ويشرعون القوانين، هذه الحقوق تُعدُّ مكتسبات عظيمة للإنسانية كلها، حتى لو كان أصلها القريب راجعاً إلى الغرب الرأسمالى، ومن المؤكد أن جميع التبريرات التى قدمتها الأحزاب الشيوعية الحاكمة طوال العقود

السبعة الماضية، من أجل عدم تطبيق هذا النوع الرفيع من الديمقراطية السياسية، كانت تبريرات زائفة، تستهدف تثبيت شكل من أشكال الدكتاتورية، سواء اكانت تلك دكتاتورية حزب واحد، أم فرد يعتقد أنه يجسّد الحزب والدولة كلها في شخصه، مثل سقاليين أو تشاوشيسكو أو كيم أيل سونغ.

ولكن، هل تستطيع الاشتراكية أن تظل صامدة لو أصبحت ديمقراطية مستندة إلى اختيار شعبي حر؟ لو كانت التجربة قد اتجهت منذ البداية نحو تحقيق هذا الهدف، وتمكّنت من بلوغه، ولو جزئياً وعلى مراحل، وبعد مواجهة كل ما يمكن أن يعترضها من صعوبات ونكسات، لكان الرد على هذا السؤال ردّاً إيجابياً بلا تردد، ولكن انتقال الشعوب إلى اشتراكية غير ديمقراطية بعد أن جربت طويلاً اشتراكية غير ديمقراطية، هو الذي يثير إشكالات ويُعقّد الموقف تعقيداً هائلاً؛ ذلك لأن ثقل الماضي وأخطائه القادحة يشكل عاملاً هاماً ينبغي أن يُحسب له ألف حساب، فالمسألة ليست مجرد اختيار مطروح أمام هذه الشعوب، وإنما هي مدى قدرتها على تصديق التحول الجديد، بعد كل احتياطات التجربة القديمة. ومن المتوقع، إنسانياً، أن تكون هناك ميول قوية

إلى تصفية الحسابات السابقة، وإلى القطيعة التامة مع الماضي، وأن يكون هناك اعتقاد راسخ لدى فئات واسعة من الجماهير بأن الاشتراكية غير قابلة للإصلاح، أو بأن الحديد لن يكون جديداً بالمعنى الصحيح، وبأن الوعود المستقبلية لن تتحقق ما دام الذين يقدمونها ممن لا تربطهم أية صلة بالعهود الماضية.

وعند هذا الموضوع نستطيع أن ندرك بوضوح أكبر أبعاد المقامرة التاريخية الكبرى التي يخوضها جورباتشوف، فهو يقامر أساساً على الطبيعة البشرية وعلى الزمن، وكل من هذين العاملين يمكن أن يساعده ويرفعه إلى عنان السماء، ويمكن أن ينقض عليه ويخنق تجربته ويحوّلها إلى مأساة مُفجّعة.

لنبداً بالحديث عن مقامرته على الطبيعة البشرية. إن جورباتشوف لا يكفُّ عن القول إن أهم عنصر في البيروسترويكا، هو إعادة بناء الإنسان قبل أن يكون إعادة بناء الاقتصاد أو النظام السياسى، ومن الصعب فى عالمنا العربى أن يأخذ أحدٌ تعبیر «إعادة بناء الإنسان» مأخذ الجّد، بعد أن بذلته لغتنا السياسية المعاصرة إلى حدٍّ لم يعد معه سوى تعبیر إنشائى أجوف لا يشير إلى أى مضمون حقيقى، ولا يغيّر من الواقع شيئاً، ولكن

جورباتشوف يعنى بالفعل بناء إنسان جديد يفهم معنى الحرية ويحرص عليها، إنسان غير نمطى وغير مقولب، يستعيد ذاته التى كان نسيانها فى سبيل مصلحة «الكل» هو فضيلة الفضائل فى ظل الأوضاع السابقة، فالاعتقاد بأن البعد الاجتماعى يستنفد الإنسان بأكمله هو اعتقاد غير صحى، ولكن الاعتقاد المضاد بأن على الفرد أن يحقق مشروعه الخاص إلى أقصى مدى ممكن، بغض النظر عن تأثير ذلك فى الآخرين - وهو جوهر الحلم الرأسمالى الأمريكى - هو اعتقاد غير إنسانى، وعلى ذلك فإن عملية إعادة البناء التى تستهدفها البيروسترويكافى فى صميمها استفادة للتوازن بين الدوافع الفردية والدوافع الجماعية فى الإنسان.

ويندو أن جزءاً أساسياً من رهان جورباتشوف يرتكز على اعتقاد صحيح من الوجهة النظرية، وهو أن الإنسان الذى عاش فى ظل الاشتراكية متمتعاً بالأمان والضمان الذى يكفله له المجتمع، وإن كان مفتقراً إلى الحرية والقدرة على المشاركة سياسياً واجتماعياً، سيشعر بأن أقصى أمانه قد تحققت لو أضيف عنصر الحرية والديمقراطية إلى عنصر الأمان والضمان، ولكن هذا الرهان يغفل، من الوجهة العملية، شيئين يمكن أن تكون لهما

عواقب خطيرة: أولهما الرغبة المتعطشة في تصفيه الحسابات مع الماضي، التي قد تصل إلى حد الاعتقاد بأن الاشتراكية، مهما اتخذت من أشكال، غير قابلة للإصلاح، فهي أشبه بمجرم يستحيل أن تقبل توبته؛ لأن سوابقه أكثر وأفدح من أن تسمح بالثقة فيه. وهكذا فإن القهر الذي مرت به الشعوب الاشتراكية يمكن أن يجعل رؤيتها متجهة إلى الانتقام من الماضي أكثر مما هي متجهة إلى بناء المستقبل.

ومن ناحية أخرى فإن رهان جورباتشوف على الطبيعة البشرية يغفل الجانب المادي فيها إلى حد بعيد، فالرهان ينصب على الإيمان بأن الشعب الذي مر بتجربة الاشتراكية ولكنه عانى خلالها من القهر سيستعيد ثقته بهذه التجربة بمجرد أن يزول عنه القهر، ولن يقبل العيش في ظل الرأسمالية مهما قدمت له من إغراءات غير أن هذا الرهان ربما كان ينطوي على نظرة مثالية أكثر مما ينبغي إلى طبيعة الإنسان؛ ذلك لأن الغرب الرأسمالي يراهن على الجانب المضاد، أعني الجانب المادي ويركز على «الحرمان» الذي تعانيه الشعوب الاشتراكية من المأكولات والملابس والأجهزة الحديثة... إلخ، ولما كان من الصعب، في المدى المنظور أن توفر

إصلاحات جورباتشوف مثل هذه السلع المادية للناس، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى خسارته للرهان، وإلى تراكض هذه الشعوب وراء «الرخاء» الرأسمالي.

وهذه مسألة لا يصح أن يستخفَّ بها مَنْ يسعى إلى تكوين رؤية مستقبلية لما ستؤدي إليه بيرسترويكا جورباتشوف؛ ذلك لأن الإغراءات المادية أمرٌ لا يمكن الاستهانة به في سلوك الجماعات البشرية، ولقد رأيت بنفسى مدى تعطش شبان وفتيات بأعداد كبيرة في الاتحاد السوفياتى وبلاد اشتراكية أخرى إلى أشياء تبدو في نظرنا تافهة كالملابس «الجينز» والساعات الرقمية والمسجلات اليابانية... إلخ، ورأيت بنفسى كيف أن قطعة اللبان الأميركى أو سيجارة أميركية يمكن أن تكون موضوعاً للهفة الإنسان في هذه البلاد، وعجبت وقتها كيف لم يتمكن التعليم والتنشئة الاجتماعية من إقناع الناس بأن من الممكن الاستغناء عن الأشياء الصغيرة في سبيل الأهداف الكبيرة، ومازلت أذكر كيف أن معظم الضباط العرب الذين كانوا يتلقون دورات تدريبية في الاتحاد السوفياتى، كانوا يعودون غير متعاطفين مع التجربة السوفياتية، فإذا سئلوا عن السبب كانت إجابة الغالبية الساحقة منهم تتعلق بأمر مادية،

كالسيارة أو الملابس أو إمكان اللهو والترفيه، ونذر أن تجد منهم من يحدثك عن انعدام حرية الفكر أو تسلط الحزب الواحد أو غير ذلك من الجوانب المعنوية.

ويمكن القول إن هذا الرهان على الجانب المعنوى أو الجانب المادى من الطبيعة البشرية يشكل ساحة حقيقية لمعركة تدور حالياً فى الخفاء بين المعسكرين الكبيرين، ومن الغريب حقاً أن الجانب الذى توصف أيديولوجية بأنها مادية، هو الذى يراهن على معنويات الإنسان، على حين أن الجانب الرأسمالى «حامى حما الروح» و«نصير الأديان»... إلخ هو الذى تركز دعايته على ما تعانيه شعوب المعسكر الاشتراكى من نقص فى الفواكه واللحوم، وعلى طواير الخبز، وما إلى ذلك من مظاهر الحرمان المادى التى يستحيل على أى مصلح أن يوفرها لشعبه ما بين يوم وليلة، إذا كان قد أتى إلى الحكم بعد مرحلة طويلة من التخبط وسوء الإدارة.

ولنتقل إلى الحديث عن العامل الآخر فى مقامرة جورباتشوف الكبرى، وأعنى به مقامرته على الزمن، فكل ما يراهن عليه جورباتشوف يحتاج إلى وقت، ولو تصورنا أن الإصلاح

الاقتصادى مثلاً، يمكن أن تظهر ثماره فى المدى القريب لكننا متفائلين إلى حدّ السذاجة؛ ذلك لأن الوفرة فى نفقات التسليح لن يتم إلا بعد وقت، وانعكاس هذا الوفرة إيجابياً على الاقتصاد يحتاج إلى وقتٍ آخر وإزالة آثار البيروقراطية والجمود وسوء الإدارة وفساد الذمم تستغرق وقتاً لا يستهان به؛ ولذا فإن أولئك الذين يكرزون ليل نهار أنهم لم يلمسوا فى الاتحاد السوفياتى تحسناً فى الأوضاع الاقتصادية خلال عهد جورباتشوف، لا يستهدفون من ذلك إلا خداع العالم؛ لأنهم يعلمون جيداً أن ثمار اتجاهاته الجديدة يستحيل أن تقطف الآن، ويعلمون أنه مازال فى مرحلة خوض المعارك الضارية التى سيصبح فى إمكانه، لو كسبها، أن يضع الأسس لبناء اقتصاد أفضل.

ومن جهة أخرى فإن الإصلاح السياسى، وإرساء دعائم الديمقراطية الحقيقية داخل إطار من الاشتراكية، هو تجربة غير مسبوقة، تحتاج إلى إبداع وابتكار لانظير لهما، وحين ننظر إلى أرض الواقع سنجد أن تقبل الجماهير، فى البلاد الاشتراكية لهذا النوع من الإصلاح، يحتاج إلى وقت، ولا بد هنا من التمييز، كما قلنا من قبل، بين رد الفعل فى المدى القصير، ورد الفعل فى

المدى الطويل ؛ ذلك لأن رد الفعل المباشر كان سلبياً إلى حد بعيد، وهذا أمر يستطيع أن يتوقعه أى مبتدئ فى التفكير السياسى، فالجماهير المكبوتة لا بد أن تنفجر إذا ما تحررت من القوة التى كنت تكبتها، وقد أخذ جورباتشوف على عاتقه عملية التحرير هذه حين أمر القوات السوفياتية بعدم التدخل، وفتح بذلك الباب أمام ثورة الجماهير فى أوروبا الشرقية.

ومن المتوقع تماماً فى المرحلة الأولى أن تكون ردود الفعل عنيفة، وأن تعمل الجماهير على محو كل ما يذكرها بالعهد السابق، ومن هنا كان تغيير اسم الحزب الشيوعى فى بعض هذه البلدان، وإلغاء النص الخاص بانفراده بالسلطة فى البعض الآخر، وظهور محاولات لحظر قيام أى حزب شيوعى فى المستقبل، وهذا هو رد الفعل المتوقع، فى مثل هذه الظروف خلال المدى القريب، ولكن الأمور لا بد أن تتغير فى المدى الأبعد، ولا بد أن يعود الاتزان إلى عقول الناس، بعد أن ينقّسوا عن غضبهم ويسبقوا حساباتهم، فيبدأون فى البحث عن مصالحهم الحقيقية. وقد شهدنا فى أن تجربة إزالة جدار برلين كانت لها دلالة خاصة فى هذا الصدد، ففي البدء تدفق اللاجئون بعشرات الألوف، وفى نيتهم

ان يرحلوا بلا عودة، ولكنهم بعد ان اطمأنوا إلى أن الأوضاع الجديدة ستستمر، وأن وطنهم وبيتهم لن يكون بعد ذلك مكاناً للقمع وخنق الحريات ووشايات الأجهزة الأمنية، عاد معظمهم إلى بلدهم، وبدأوا يشاركون في البناء الجديد.

إن الأوضاع التي تحتاج أوروبا الشرقية الآن لن تدوم، ولابد أن يكون المستقبل شيئاً مختلفاً عن هذا الوضع المؤقت، وعن الوضع المهيمن السابق عليه، وليس في وسع أحد أن يتصور أن بلداً مثل رومانيا ستعيش في ظل هذا التخبط الذي جعل رئيس الدولة ينقاد لمظاهرة غاضبة محدودة العدد، فيلغى الحزب الشيوعي، ثم يعود بعد يومين فيلغى الإلغاء ويقرر الاستفتاء، ثم يعود بعد يومين آخرين فيلغى الاستفتاء، هذا أسلوب غوغائي في الحكم، يستحيل أن يدوم طويلاً، ولا بد أن يبدأ الشعب نفسه في البحث عن مصالحه الحقيقية بعد أن تنتهي فترة تصفية الحسابات الماضية، ولكن هذه الفترة ستساوت من بلد إلى آخر، ومن المتوقع أن تطول فترة الغضب تبعاً لمدى إرهابية النظام الذي كان سائداً في كل بلد على حدة، وتبعاً لفداحة الثمن الذي دفعه هذا البلد في الثورة على الأوضاع القديمة.

على أن من المهم إلى أبعد حد أن نشير، في صدد الكلام عن عامل الزمن هذا، إلى الرهان المضاد الذى يقوم به أولئك الذين لا يريدون للتجربة الجديدة أن تنجح؛ ذلك لأن الوقت لو اتسع لكى تنجح تجربة الجمع بين الاشتراكية والديمقراطية فى إطار واحد، لكانت تلك التجربة خطراً ماحقاً يمكن أن ينسف دعائم النظام الرأسمالى، فى المدى الطويل بهدوء تام، وبلا سلاح أو حرب، وفى تصورى أن الجمع بين الأمان والضمان الذى تحققه الاشتراكية، والحرية التى تحققها الديمقراطية، حتى لو اقترن بمستوى مادي متوسط، ستكون له قوة جذب هائلة يمكن أن تؤدى مع الوقت إلى غزو قلاع الرأسمالية فى أوروبا على الأقل، هذا فضلاً عن تدعيم الاشتراكية فى نفس البلاد التى تُبدى أشد السخط عليها فى الآونة الحالية، ولا شك أن القوى المضادة لهذه التجربة تعى هذه الحقيقة جيداً؛ ولذا نراها تسعى الآن بكل ما ملكته من قوة لكى تزعزع أسس هذه التجربة وهى لا تزال فى مهدها، فأعداء هذه التجربة يدركون أنهم، إن لم يضربوا محاولة إقامة اشتراكية ديمقراطية فى اللحظة الراهنة، وهى ما تزال فى موقف الضعف، فسيكون من الصعب عليهم المساس بها فى أى

وقت من المستقبل، بل سيكون من الصعب إيقاف مدّها حتى في معاقلهم الخاصة، ومن هنا كان الرهان المضاد هو: اهدم هذه التجربة الآن، قبل أن تصبح نموذجاً مغرياً للجميع. ومن أجل ذلك، كان من حق المرء أن يستنتج أن جورباتشوف لو صمد بتجربته هذه سنة أو سنتين أخيرين، دون أن يحدث شيء يهدمها من أساسها، فلن تستطيع أية قوة أن تمس تجربته الجديدة التي ستكتسب عندئذ قوة جذب لا تقاوم.

ولنلخص ما توصلنا إليه حتى الآن من نتائج بشأن تلك المقامرة التاريخية الكبرى التي يقوم بها جورباتشوف، فنقول إنه يراهن على تغلب الجانب المعنوي في الطبيعة البشرية، وعلى الصمود سنوات قلائل حتى تُتاح لتجربته فرصة الكشف عن إمكاناتها، على حين أن خصومه يراهنون على غلبة الجانب المادي في الطبيعة البشرية، وعلى تكديس المشاكل أمام التجربة الجديدة من أجل هدمها في أقرب وقت ممكن، أو على الأقل من أجل الحيلولة بينها وبين تحقيق ذلك النجاح الذي سيكون مؤكداً لو أُتيحت لها الفرصة الكافية، ولا شك أننا نقرأ كثيراً في هذه الأيام عن رغبة العالم الغربي في مساعدة جورباتشوف، ومساندته لإصلاحاته،

مما يولّد لدى القارئ انطباعاً بأن «الرهان المضاد» الذى أتحدث عنه هاهنا ما هو إلا تعبير عن مخاوف ليس لها من أساس، ولكن هذه المساعدة والمساندة هي الوجه الظاهر لموقف الغرب، الذى تتقرر سياسته على مستويات متعددة، منها ما هو واضح مكشوف، ومنها ما هو خفى مستتر. ومن المؤكد أن الغرب مضطر إلى تأييد جورباتشوف بعد تلك الشعبية الساحقة التى نالها بين الشعوب الغربية ذاتها، والتى يقول البعض إنها فاقت شعبيته حتى لدى شعبه هو. ولو تكن تلك الشعبية مجرد رد فعل عاطفى، وإنما كانت راجعة فى المحل الأول إلى الرغبة المتأصلة فى السلام، والخوف العميق من حالة الصراع المسلح التى تهدد العالم بالانفجار فى أى لحظة، والوعى المتزايد بالأخطار التى تتعرض لها البيئة على مستوى كوكبنا بأكمله، وهذه عوامل ينبغى أن تعمل لها أية حكومة فى الغرب ألف حساب.

ولكن لابد أن يكون هناك، على المستويات غير المعلنة، خوف شديد من أن تنجح تلك التجربة التى يمكن أن تحقق حلماً عجزت البشرية حتى الآن عن تحقيقه، وهو الجمع بين العدل الاجتماعى والحرية الإنسانية فى إطار واحد. ومن هنا فإنى أؤمن بأن الرهان المضاد حقيقة واقعة.

إن الجميع يتحدثون الآن عن عصر جديد ستؤدي سياسة جورباتشوف إلى دخول البشرية فيه، عصر تتوق فيه الصراعات الداخلية بين الأيديولوجيات، لتحل محلها صراعات ضد القوى المعادية للإنسان أينما كان، هذا العصر، كما يقول معظم الكتاب، هو عصر تراجع الأيديولوجيا، أعنى أنه العصر الذى لن يكون للصراع بين الاشتراكية والرأسمالية فيه تلك الأهمية التى كانت له منذ بداية القرن العشرين على الأقل، وإنما سينصبُّ الاهتمام كله على ما هو أهم: مشكلات البيئة التى يظهر لنا فى كل يوم بمزيد من الوضوح أنها لا تُحلُّ إلا على نطاق عالمي، ومشكلات السلام العالمى ونزع السلاح، وهى بدورها مشكلات تمس مصير الإنسان على هذا الكوكب، ولا يمكن أن يقتصر تأثيرها على هذا المعسكر أو ذاك، وأخيراً، مشكلات التكنولوجيا، التى يتيح التقدم فيها آفاقاً لم تكن تحلم بها البشرية من قبل، والتى تبشِّرنا منذ الآن بعهد ناعم فيه بوفرة فى الإنتاج المادى، ووفرة فى المعلومات الذهنية على نحوٍ كفىل بأن يجعل عصورنا الحالية تبدو عصوراً بدائية بحق.

هذه الاحتمالات الممكنة هي حديث الساعة في أيامنا هذه، وهي لم تعد أحلاماً خيالية، بل إن تحقيقها بات في متناول أيدينا، ويوادرها أخذت تظهر أمام أعيننا من الآن، ومع ذلك فإننى أجد نفسى فى موقع الاختلاف مع أولئك الذين يتصورون أن عصر التعاون من أجل حل المشكلات ذات الطابع الكونى سيحل حتماً محل عصر الصراع بين الأيديولوجيات، ففى رأى أن حلول هذا العصر، الذى هو بغير شك غاية يتمناها كل شخص يحترم إنسانيته، لن يتحقق إلا إذا نجح جورباتشوف فى تثبيت دعائم تجربته الجديدة، فمازال أمامنا وقت قبل أن يكون فى وسعنا التحدث عن بلوغ البشرية من الرشد، وانتقالها من صراعات الأخوة الأعداء، إلى التكاتف من أجل مواجهة المشكلات الكونية، ولو أخفقت تجربة جورباتشوف لكانت نتائج النكسة بشعة، ولأصبحنا أبعد عن ذلك التعاون العالمى مما كنا فى أى وقت مضى.

وأنا على ثقة من أن القارئ يتساءل الآن: حسناً، ما هى احتمالات النجاح؟ هذا، فى رأى، هو السؤال الصعب حقيقة، فلكى تكون الإجابة ممكنة، ينبغى أن تكون المعطيات كلها أمامنا،

وأن تكون معقولة قابلة للحساب، ولكن يكفيها مثال واحد لكي ندرك صعوبة الإجابة عن هذا السؤال: فالاضطرابات بين الأذربيجانيين والأرمن، مثلاً، تقوم على رواسب قديمة منها ما هو عرقي، وما هو طائفي، ولكن كلها رواسب لا عقلية يصعب حسابها، ومن ثم يصعب التنبؤ بها، ومثل هذه العوامل اللاعقلية يمكن أن تتدخل في أية لحظة وتُشكّل عقبة خطيرة في وجه التجربة الجديدة، وتثبت أن الطبيعة البشرية التي راهن عليها جورباتشوف مازالت تنطوي على عناصر ظلامية سوداء يصعب إخضاعها للحساب العقلي.

إن جورباتشوف يبدو لي أحياناً قريب الشبه بأبطال التراجيديات الإغريقية، وكثيراً ما يبدو مهدداً بمأساة تحيكتها قوى الشر التي لن تتنازل عن عالمها بسهولة، ولكنني أؤثر الانحياز إلى جانب التفاؤل في معظم الحالات؛ ذلك لأنه إذا ظل صامداً فسوف يكسب العالم الكثير، وإذا تهاوى فسوف تهاوى معه آمالٌ عريضة نسجتها البشرية كلها حول عصرٍ جديدٍ تبلغ فيه الإنسانية، لأول مرة، سن الرشده.

الفصل السابع



وأين العرب من هذا كله ؟

إن الحقيقة الأساسية التي توصلنا إليها التحليلات السابقة هي أن تجربة جورباتشوف، لو أُعْطِيَت الفرصة كيما تحقق إمكاناتها، لا بد أن تؤدي إلى كسر حدة الصراع بين المعسكرين، وزوال الهوس العسكري العالمى، وقيام كل طرف من أطراف الاستقطاب الدولى بتنازلات أساسية، وحدوث تغييرات حاسمة على خريطة العالم، لا تقتصر على المعسكر الاشتراكى، كما هو حادث الآن، بل يمتد تأثيرها بعمق فى قلب المعسكر الرأسمالى فى المدى البعيد، صحيح أن النظامين سيحتفظان بقدرٍ غير قليل من الاختلاف فيما بينهما، ولكن الذى سيزول هو ذلك الهدف الذى ظلَّ كلُّ منهما يتخذه غاية قصوى لاستراتيجيته، وهو إزالة النظام الآخر والحلول محله، سواء بالقوة العسكرية أو بالضغط الاقتصادى أو بالتغلغل والتآمر وتآليب الشعوب، فلن تعود هناك علاقة «إما قاتل أو مقتول» بين الرأسمالية والاشتراكية، ولن يكون هناك إصرار على أن يسود العالم نظام واحد هو الذى يتمكن من الانتصار فى نهاية الأمر، بل سيسود المجتمع العالمى نوع من

التعددية، مشابه لذلك الذى تحرص الدول الديمقراطية على وجوده داخل المجتمع الواحد.

ولا يقتصر معنى هذه التعددية على التعايش بين الأيديولوجيات المتبادلة، بل إنها تعنى أيضاً تعدداً فى مراكز القوى العالمية. فمنذ الآن يستطيع المعلقون السياسيون أن يلاحظوا إمكان ظهور مركز قوى فى أوروبا، التى يسعى جورباتشوف إلى الاندماج فيها دون حواجز، يقف ندّاً أمام مركز القوى الأمريكى، بينما يقابله فى الشرق الأقصى مركز قوى خطير تمثله اليابان ومعها الدول الصغيرة ذات الثقل الاقتصادى المتزايد، مثل كوريا وتايوان وسنغافورة، أما الصين فمن الممكن أن تصبح مركزاً قائماً بذاته، بفضل ورنها السكاني الهائل، وذلك إذا نجحت فى شق طريقها، ولو بقدر محدود، فى عالم التقدم التكنولوجى، وكما يلاحظ القارئ فإن مراكز القوى تقفز من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، وتمر على ما بينهما مرور الكرام، «وما بينهما» هذا يشمل بالطبع منطقتنا العربية، فأين نحن من هذا كله؟ وما تأثير هذه التحولات الهائلة علينا؟ إن موضوعاً كهذا، يمكن أن يُعالج من زوايا متعددة، وسوف نختار هنا، عامدين، بعض الزوايا التى

نراها أساسية في الموضوع على أن يتذكر القارئ أن هذا الاختيار
تمليه اعتبارات ضيق المكان والزمان، وأن للموضوع أبعاداً أخرى
عظيمة الأهمية لا بد أن يتصدى لها المفكرون العرب حتى يعينوا
وطنهم على التآهب لمواجهة المتغيرات الهائلة التي سيأتي بها الغد
القريب .

إن هناك انزعاجاً عاماً من تراجع الاهتمامات الخارجية للكتلة
الشرقية، وانكفائها إلى الداخل في محاولة لإصلاح ما أفسدته
سياسات جامدة، أوقفت نمو هذا المعسكر طوال عشرات السنين،
ويعتمد هذا الانزعاج إلى سياسات التهدة والوفاق، التي تسعى
إلى تجنب أى احتكاك مع المعسكر الغربى، وتسارع إلى تحقيق
التفاهم معه كلما حدثت أزمة في المناطق التي كان المعسكران
يتنافسان فيها من قبل، ولقد كان لهذا التناقص قوائمه الواضحة
بالنسبة إلى العالم الثالث، إذ استطاع عدد من زعمائه أن يتقنوا
لعبة الحصول على المكاسب من أحد المعسكرين من خلال تهديده
بالتقارب مع المعسكر الآخر، بل إن مجرد وجود معسكر اشتراكي
مناوئ للمعسكر الرأسمالي الآخر، بل إن مجرد وجود معسكر
اشتراكي مناوئ للمعسكر الرأسمالي، الذي تنتمى إليه جميع

الدول الاستعمارية السابقة. كان في حد ذاته مكسب كبير للعالم الثالث. إذ أنه لولا وجود هذا المعسكر. ولولا اتجاذه موقف الترقب والمواجهة إزاء المعسكر الرأسمالي، لما كسب العالم الثالث معظم معاركه التحررية، وبخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي موقف المواجهة واستعداد كل من المعسكرين لإرسال صواريخه البووية من أجل تدمير المعسكر الآخر، استطاعت دول كثيرة في العالم الثالث أن تتهز فرصة الشلل المتبادل بين العملاقين لكي تفوز بتحررها واستقلالها، فضلاً عن أن المعسكر الاشتراكي ساندتها بقوة لكي يحرم المعسكر المنافس من الامتيازات التي كان يجنيها من بسط نفوذه فيها.

لقد شعر الكثيرون بالجزع من جرأ انتهاء وضع المواجهة هذا، وحلول التفاهم والوفاق محله، وكان من العبث أن يعزيبهم بعض المفكرين من ذوى النزعة الإنسانية العالمية بالقول إن مصالح الإنسانية ككل ينبغي تغليبها على مصالح أية دولة أو مجموعة من الدول، وأن الوفاق والاتجاه إلى نزع السلاح مكسب للإنسانية كلها، ومن ثم ينبغي تغلبه على الخسائر التي قد تحدث لهذه المنطقة من العالم أو تلك؛ ذلك لأن منطق المصالح لا يمكن

اختفاؤه من العالم بين عشية وضحاها. ومن جهة أخرى فإن أى وفاق يحدث بين الكبار لن يلغى الظلم والتفاوت والرغبة فى تحقيق العدالة بين العالم الثالث.

وأبسط دليل على ذلك أنه، فى نفس اليوم الذى كان فيه الملايين يسافرون من ألمانيا الشرقية، بعد هدم جدار برلين، وهو كما يبدو مكسب كبير للمعسكر الغربى - كان ثوار السلفادور يهاجمون قصر الرئاسة ويتحركون كما يشاؤون فى العاصمة، ويمرغون سمعة النظام الحاكم، الذى يُدافع عن مصالح المعسكر الغربى، فى التراب، وكان ذلك تزامناً رمزياً بالغ الدلالة.

وفى اعتقداى أن المنطقة العربية ستكون من أكثر المناطق تأثراً بتلك التحولات الضخمة التى تطرأ على العلاقات بين المعسكرين الكبيرين، بل إن نتائج تلك التحولات بالنسبة إلينا ستكون مصيرية، ومن هنا فإن الأمر يحتاج منا أولاً إلى فهم عميق لطبيعة الأحداث الحالية واحتمالاتها المستقبلية، وثانياً إلى استعداد لمواجهة التغيرات الحاسمة المتوقعة فى المستقبل القريب والبعيد، لا من منظور مصلحة الأنظمة الحاكمة، كما يفعل الكثيرون فى هذه

الأيام، بل من منظور المصالح الحقيقة للأمة العربية، وقدرتها على أن تجد لنفسها مكاناً وسط هذا العالم الدائم التجدد.

إن النعمة العامة السائدة بين المفكرين العرب إزاء هذه التطورات الأخيرة في الكتلة الشرقية، وما يمكن أن يترتب عليها من تغيرات في السياسة العالمية - هي نعمة التشاؤم. ولهذا الموقف ما يبرره دون شك، غير أنني أستطيع أن أجد عنصراً إيجابياً واحداً على الأقل يمس جانباً هاماً من جوانب السياسة العربية على الصعيد الداخلي، وأعني به انبثاق وعي عالمي جاد بأهمية الديمقراطية. وتأتي أهمية هذه المسألة من أن الفكر العربي كان يرتكب في هذا الموضوع خطأين أساسيين، أحدهما هو الاعتقاد بأن الديمقراطية فكرة غربية في الأساس، لا يصح أن نقتبسها في مجتمعاتنا إلا إذا أدخلنا عليها تعديلات أساسية، وربما كان الأفضل في نظر البعض الاستغناء عنها كلية، أما الخطأ الثاني فهو أن الديمقراطية تتعارض مع السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن حاجتنا إلى العدالة هي الأساس، وأن المجتمع الذي لا يبدأ بتحقيق العدالة الاجتماعية ينتهي به الأمر إلى ديمقراطية زائفة. - فلتوقف قليلاً لتحليل هاتين الفكرتين.

إن فى أدبياتنا السياسية العربية فكرة شائعة مُفادها أن مفهوم الديمقراطية نتاج للحضارة الغربية لا يصلح إلا لهذه المجتمعات . ومن العجيب أن كثيراً من فصائل اليسار الماركسى ، واليمين الإسلامى ، تتفق على هذه الفكرة ، وكل ما فى الأمر أن اليساريين يضيفون فى أغلب الأحيان صفة «الليبرالية» إلى كلمة الديمقراطية ، ويربطون بينها وبين نشأة الفكر البورجوازي الأوروبى وظهور الرأسمالية فى مطلع العصر الحديث ، على حين أن الإسلاميين يؤكدون الأصل الغربى «اليونانى» للفظ الديمقراطية ، ويرون فى هذه الفكرة نتاجاً للحضارة الغربية منذ عهد أبعد بكثير ، لأصله بينه وبين تراثنا الإسلامى . وكل هذه المقدمات صحيحة بلاشك ، ولكن النتيجة المستخلصة منها ، وهى أن الديمقراطية لا تصلح إلا للمجتمعات الغربية ، باطلة كل البطلان . وحسبى أن أذكر القارئ هنا بما قلته مراراً فى مواضع أخرى ، وهو أن كل الأفكار العظيمة فى العالم يكون لها فى البدء أصل معين ، وترتبط نشأتها ببيئة وظروف محددة ، ثم تتجاوز هذا الأصل وتتعداه ، وتصبح مكسباً للإنسانية جمعاء ، وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن الديمقراطية والجزريات المرتبطة بها تمثل

مطلباً أساسياً لمجتمعات تمر بتجربة مضادة للرأسمالية الليبرالية الغربية، وأن زعيم الشيوعيين الحالي في الاتحاد السوفياتي لا يرى أى تعارض بين التمسك بالاشتراكية والمناداة بالحرريات الديمقراطية، على عكس ما كانت تؤكد معظم فصائل اليسار في دول العالم الثالث. ولا بأس هنا من إشارة سريعة - قد تبدو خارجة عن الموضوع - إلى أحداث قريبة العهد، دحضت الادعاء الآخر القائل إن العالم الإسلامى لا تلائمة الديمقراطية «المستوردة من الغرب»، فقد أثبتت الانتخابات الباكستانية التى انتصرت فيها «بى نظير بوتو» ابنه الزعيم الباكستانى الذى وصفته جميع التيارات الإسلامية بالعلمانية - أن ذلك الشعب المسلم لم يجد أى تعارض بين عقيدته وبين ممارسة الديمقراطية، بمعناها الإنسانى العام، وأنه حين واثته الفرصة عرف كيف يختار بطريقة واعية ناضجة، على الرغم من جميع الظروف الصعبة التى يعانىها.

أما الخطأ الثانى الذى كان الفكر العربى يقع فيه بشأن الديمقراطية، فهو الاعتقاد الذى شاع طويلاً بأن هناك تعارضاً بين الديمقراطية السياسية وما يسمى بالديمقراطية الاجتماعية، أو بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، فقد انتشرت بيننا فلسفة

تبناها «الميثاق» المصرى فى أوائل الستينات، كما تبتتها بعض الأحزاب العربية ذات الاتجاه القومى، تؤكد أن الديمقراطية النيابية المرتكزة على الحريات المعروفة (حرية التفكير والتعبير والعقيدة.. إلخ) تظل شعاراً شكلياً أجوفاً خالياً من المضمون، ما دام المجتمع مفتقراً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فالشعب الجاهل، الجائع، المريض، لا يعرف كيف يمارس حرياته أو يختار ممثليه، بل إن ممارسته للديمقراطية تنتهى عملياً إلى سيطرة أصحاب المال والأرض والنفوذ عليه، فتتحول تلك الديمقراطية آخر الأمر إلى خدعة ومهزلة. هكذا قيل لنا، وعلى هذا النحو كانت تفكر الأجيال الوسطى والجديدة فى عالمنا العربى، ولكن إذا لم يكن مثال باكستان الذى قدمته من قبل كافياً لإقناعنا بطلان هذا الرأى، فإن أحداث أوروبا الشرقية تمثل تكذيباً مدوياً له، فمع كل عيوب الأنظمة الحاكمة السابقة فى هذه البلدان، لا ينكر أحد أنها قدمت لشعوبها، فى ميدان العدالة الاجتماعية، أضعاف ما استطاع أى حزب أو تحالف شعبى عربى أن يقدمه لشعبه.

ومع ذلك فإن هذه الشعوب ثارت مطالبة بالحرية والديمقراطية، وأسقطت أولئك الذين استغلوها باسم الاشتراكية

ونشروا الظلم باسم العدالة ، وطالبت بحقوق قانونية ودستورية إنسانية ، وأكدت بأبلغ تعبير أن كرامة الإنسان لا تنفصل عن آدميته ، وأنها مطلب يستحيل التنازل عنه مقابل أية مكاسب مادية تزعم الأنظمة أنها تقدمها إلى شعوبها .

ومن هنا فإننى أعتقد أن أحداث أوروبا الشرقية قد أسدت إلى العالم العربى خدمة كبرى على صعيد المبادئ السياسية التى تطبق داخل المجتمع ؛ لأنها دعمت الدعوة إلى الديمقراطية وأكدت أن مطلب الحريات التى توصف بأنها «ليبرالية» يتجاوز حدود الثقافات والأيدولوجيات ، وفنّدت المزاعم التى راجت بيننا طويلاً حول التعارض بين ممارسة الحرية وتحقيق للعدالة الاجتماعية ، وأكدت أن القيم الإنسانية العليا تسير كلها جنباً إلى جنب ، ومن المستحيل أن يكون الثمن الذى يدفعه الإنسان مقابل سعيه وراء إحداها هو تنازله عن الأخرى .

ولكن هل تؤدي تلك التغيرات العالمية ، التى بدأتها أحداث أوروبا الشرقية ، إلى نتائج إيجابية مماثلة على صعيد السياسة الخارجية العربية ؟

الحق أن الصورة فى هذه الحالة تبدو قائمة، فهناك شعور جارف لدى العرب أنهم فقدوا، بعد هذه الأحداث، حليفًا كان يسانداهم فى وقت الشدة، وبأن اهتمام السوفيات وبلاد الكتلة الشرقية سيتركز من الآن فصاعدًا على إصلاح الأوضاع الداخلية المتردية أولاً، ثم يتجه صوب أوروبا الغربية لتحقيق مزيد من الاندماج والتوحد معها، ويتجه إلى أميركا لتهدئة أجواء التوتر معها، ولأنها الطرف الذى لاغناء عنه فى عملية نزع السلاح، أما الشرق الأوسط فربما أتى دوره فى المراتب الأخيرة من هذه الاهتمامات.

وفى تصورى أن هذا الإحساس بضيق حليف قوى للقضية العربية له بالفعل ما يبرره فى ضوء الاستراتيجيات العالمية الجديدة للاتحاد السوفياتى وللمعسكر الاشتراكى ككل، قبل أن نفكر فى التنديد بهذا الوضع الجديد، أو مهاجمة جورباتشوف الذى أدت سياسته إلى هذا كله، ينبغى أن نسأل أنفسنا: هل كنا، فى أى وقت أصدقاء حقيقين للاتحاد السوفياتى والمعسكر الشرقى؟.

الحق أننا لم نتنبه إلى قيمة هذا الصديق وفائدته لنا إلا بعد أن أحسنا أننا فقدناه، أو بسبيلنا إلى فقدانه (تمامًا كما يحدث فى حياتنا الثقافية، حين نتجاهل الكاتب أو الأديب وهو يقدم إلينا

عطاءه السخي خلال حياته، ولا نبدا الإحساس بقيمته إلا بعد وفاته)، ففي الوقت الذي كان فيه السوفيات يقدمون إلينا أقصى ما نستطيع إمكانياتهم تقديمه من المساعدات العسكرية مثلاً، وضعنا أسلحتهم في أيدي عسكريين جهلاء مخدرين، فجاء عدونا عام ١٩٦٧، وجمعها كلها في صحراء سيناء، وألحق بنا هزيمة عسكرية تاريخية، ومع ذلك ألقينا اللوم كله على «الروس» وسارت المظاهرات في أرجاء العالم العربي (بأيحاء من بعض الأنظمة القائمة عندئذ) تهاجم السفارات السوفياتية وترجموها بالحجارة.

وعندما اعتدلت أوضاعنا العسكرية في ١٩٧٣ وألحق بالعدو أول هزيمة حقيقية في تاريخه، لأسباب من أهمها نوعية الأسلحة التي حاربنا بها (كما اعترف الرسميون جميعاً في المراحل الأولى من تلك الحرب) انقلبنا عليه بمجرد أن تغير ميزان المعركة، وكانت الشماعة التي علّقنا عليها الهزيمة الأخيرة هي أيضاً «الأسلحة الروسية» وكانت القرارات السياسية المعادية للسوفيات، قبل المعركة وبعدها، استفزازية إلى حدٍّ لا يتحمله من له صبر أيوب، وهكذا لم نكن نحن أصدقاء حقيقيين للسوفيات، في الوقت الذي كنا ننتفع فيه بأقصى ما تسمح له مواردهم المحدودة بتقديمه.

وكما كان العرب أصدقاء سيئين ، فقد كانوا أيضاً أعداء سيئين : فالمفروض أن العدو الحقيقي هو السياسة الأميركية المنحازة بالكامل إلى إسرائيل . ومع ذلك فبقدر ما كانت سياستنا الإعلامية تهاجم أميركا على المستوى الكلامي ، كانت سياستنا الفعلية ترغمي في أحضانها وتنحاز لأهدافها انحيازاً يكاد يكون كلياً .

وعلى ذلك ، فإذا كنا اليوم نتباكى على ضياع التأييد السوفياتي وعلى استفواد أميركا بالمنطقة ، فلا بد أن نعترف بأننا لم نكن نحمل ذرة من التعاطف مع من كان يصادقنا ، أو ذرة من العداء لمن كان - وما يزال - يعادينا ، وأن سياستنا السابقة تجاه الصديق السابق لا تشفع لنا لديه الآن حين يجد نفسه مضطراً إلى إعادة النظر في أولوياته ، ولا تدفع العدو (الذي يظل محبوباً مهماً فعل) إلى أن يعمل لنا في استراتيجيته المستقبلية أي حساب جاد .

لقد حدثت متغيرات المعسكر الشرقي ، وهي متغيرات ليست في صالحنا بغير شك ، ولكننا قبل أن نلوم العالم ومتغيراته ، ينبغي أن نوجه قدراً كبيراً من اللوم إلى أنفسنا ، ويكفي أن لسان حالنا ، حين نأسف على تراجع التأييد الذي كنا نلقاه من هذا المعسكر ، يقول : كم من المصاعب تنتظرنا لو ضاعت منا المساعدات

العسكرية والاقتصادية والسياسية التي كنا نتلقاها من هؤلاء الشيوعيين الأوغاد! .

وثمة ما هو أخطر من ذلك على صعيد المواجهة العربية الإسرائيلية؛ ذلك لأن القيادات الجديدة في أوروبا الشرقية تضم نسبة لا يستهان بها من اليهود، الذين قد يكون معظمهم متعاطفين مع الصهيونية، فوزير الخارجية المجرى الحالي، جيولا هورن، يهودي لا يخفى عداوته للعرب، وهو الذي صدرت منه أولى التصريحات حول وجود عرب ضمن الشرطة السرية البغيضة لتشاوشيسكو، وهو الذي زار إسرائيل في أول رحلة رسمية له، ورفض زيارة أية منطقة عربية أو التحدث مع أي زعيم فلسطيني، وزعيم الحزب في ألمانيا الشرقية الآن يهودي، ودعاة الانفصال في ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا يضمون نسبة كبيرة من اليهود، وهناك للأسف ارتباط قوى في أذهان الأوروبيين بين الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية، وبين الدفاع عن إسرائيل، على أساس أن الليبراليين الحقيقيين يتعاطفون مع «الأقلية المضطهدة» (إذ لا تزال إسرائيل حريصة على نشر صورة «الأقلية المضطهدة» في وسائل الإعلام وأجهزة الثقافة العالمية، التي يسيطر الصهيونيون على جانب لا يستهان به فيها).

ولكن أخطر القضايا جميعاً، بالنسبة إلى العرب، هي هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وهي الهجرة التي يأمل الإسرائيليون منها أن تعوض الزيادة السكانية السريعة للفلسطينيين، أو ما يسمونه «بالقنبلة الديمجرافية» (السكانية)، والتي انعشت آمال شامير في التمسك بالأرض المحتلة قبل ١٩٦٧ وبعدها إلى حدٍّ جعله يصدر تصريحه الاستفزازي المشهور في ١٤ يناير الماضي عن عدم اهتمامه بأية حلول للقضية في الوقت الراهن؛ لأن هؤلاء المهاجرين الجدد في حاجة إلى أرض جديدة واسعة، وخطورة هذه القضية لا ترجع أيضاً إلى أن معظمهم سيكونون على مستوى علمي وتكنولوجي رفيع، فهم ليسوا مجرد «يهود جدد» كيهود الفلاشا أو المغرب، وإنما هم قوة نوعية مضافة إلى المجتمع الإسرائيلي، شديدة الخطورة على المجتمع العربي.

ولست أدري كيف قبل السوفيات، في عهد جورباتشوف، معالجة قضية هجرة اليهود ضمن إطار مشكلة حقوق الإنسان، فهل من الأمور المسلّم بها أن من حق الإنسان مغادرة وطنه إلى بلد آخر معاد له، يخدم استراتيجيّة المعسكر الآخر أعظم الخدمات؟ وهل من حقوق الإنسان أن يتخلى أي بلد عن مواطنين

أنفق على تعليم كل منهم وتأهيله عشرات الألوف، لكي يتلقاه بلد آخر جاهزاً؟ والأهم من ذلك هل من حقوق الإنسان أن تهاجر أعداد ضخمة من بلد معين إلى بلد آخر من أجل إهدار حقوق إنسان آخر، هو الإنسان الفلسطيني، في وطنه وأرضه؟

ولتأمل هذه القضية من زاوية أخرى. إن اختيار هؤلاء اليهود السوفيات الهجرة إلى إسرائيل بهذه الأعداد الهائلة، دليل على فشل كبير في السياسة الداخلية السوفياتية، فمعنى ذلك، بيساطة هو أن النظام قد أخفق طوال الأعوام السبعين الماضية في إدماجهم في وطنهم إدماجاً حقيقياً، بحيث يتوحد اليهود مع الأهداف العامة للمجتمع الذي يعيش فيه، مع احتفاظه بتراثه أجيال من اليهود قد ظلت، بعد قيام أكبر ثورة في القرن العشرين، تغلب صفة اليهودي على صفة المواطن، وبمجرد أن لاحت لها فرصة اختارت الهجرة إلى أشد البلاد عداء للبلد الذي نشأت فيه، والذي عاش فيه آباؤها وأجدادها. ولا جدال في أن هذا أمر بالغ الدلالة بالنسبة إلى رفض الطوائف اليهودية الاندماج في أي وطن تعيش فيه، على الرغم من أن أمنية أية أقلية أخرى في مجتمع كالمجتمع الأميركي، مثلاً، هي أن تنصهر في هذا المجتمع وتتوحد

معه ، ولكن لهذه المسألة دلالة أخطر بالنسبة إلى مجتمع خاض تجربة جديدة كل الجدة هي التجربة الاشتراكية ، وربي أجيالاً على الولاء لفكرة الإنسانية العالمية التي تتخطى حدود القوميات والطائفيات ، ثم اكتشف في النهاية أن قطاعاً هاماً من سكانه يدين بالولاء لبلد رأسمالي يعد من ألد أعدائه ، ولا يعترف بمبدأ المواطنة ، ولا بتراث الوطن أو تاريخه أو أمانيه ، ولا بالأخوة الإنسانية على المستوى العالمي ، بل يطغى لديه الانتماء الديني الضيق والمفعم بالأساطير على كل انتماء آخر !

إن كل متابع لتطورات الأحداث في السنوات الأخيرة يعرف جيداً مقدار الضغط الذي مارسه الأميركيون على السوفيات في موضوع هجرة اليهود ، ومدى المساومات والصفقات التي حاولوا عقدها معهم ، من مساعدات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية ، في سبيل السماح بهذه الهجرة ، ومع ذلك فإن إدراج هذه القضية ضمن قضايا حقوق الإنسان ينطوي على إهانة للعقل البشري ، ولكل قيم الإنسانية والتنوير التي يفترض في أية ثورة اشتراكية أن تكون وريثة لها ، إن المسألة كلها فضيحة على أعلى المستويات العالمية : فضيحة لكل التجربة السوفياتية السابقة ، وفضيحة

للرأسمالية الأميركية التي تساوم من أجل اليهود بكل ما تملك من إمكانات، وفضيحة للثقافة اليهودية التي يصفها أصحابها بأنها «إنسانية» مع أنها أثبتت بالدليل القاطع أنها متفوقة على نفسها، لا تعترف بوطن مهما كانت أفضاله عليها؛ لأن وطنها الوحيد هو الأسطورة المريضة التي هي ذاتها إهانة للإنسان الحديث... وأخيراً، فهي فضيحة للعالم العربى الذى يقف صامتاً أمام خطر مقبل يهون إلى جانبه أى خطر تعرض له من قبل!

وقد يقال: وما الذى يستطيع العرب أن يفعلوه فى موقف كهذا! وردى على ذلك هو أن صورة المستقبل، فى هذه المنطقة، ستكون على الأرجح على النحو التالى: الوفاق بين المعسكرين يؤدى إلى تراجع نسبى فى تأييد المعسكر الاشتراكى (إذا ظل متماسكاً) للعرب (لاسيما وأن مواقف العرب السابقة لا تشجع كثيراً على استمرار هذا التأييد) ولكنه لا بد أن يؤدى أيضاً إلى تراجع فى تأييد أميركا لإسرائيل؛ ذلك لأن إسرائيل بالنسبة إلى أميركا، هى فى جانب هام من جوانبها جزء من متطلبات الحرب الباردة: فهى وسيلة أميركا لضمان وجود قاعدة قوية فعالة فى هذه المنطقة القريبة من الاتحاد السوفىلى، ولضمان تدفق البترول إلى

الغرب ، وعدم زحف الأيديولوجية الشيوعية فى اتجاه الجنوب ، فإذا انتهت الحرب الباردة ، لم يعد هناك ما يدعو أميركا إلى تحمل تلك المسؤوليات الجسام التى تقتضيها مساندتها لإسرائيل .

وهكذا يمكن القول أن كلا من الجانبين ، العربى والإسرائيلى لن يجد السند القوى الذى كان يرتكز عليه من قبل ، وسيكون عليه أن يعتمد على نفسه وعلى قدراته الخاصة ، قبل كل شىء .

فالعصر القادم سيكون عصر تحمل المسؤوليات ، لدى الطرفين معاً ولا بد أن يعد العرب أنفسهم لذلك اليوم الذى سيكون عليهم فيه مواجهة إسرائيل بقواهم الخاصة ، وهذا ينطبق بالطبع على إسرائيل بدورها ، وإذا كانت إسرائيل قد قطعت أشواطاً أبعد منا فى العلم والتكنولوجيا ، وحسبت حساب اليوم الذى تضطر فيه إلى الاعتماد على ذاتها ، فإن هذه الحقيقة تضاعف من مسؤولية العرب فى إعداد أنفسهم لمواجهة عدو استيطانى لا حدود لشهواته التوسعية ، فسوف ينتهى قريباً عصر «المواجهات بالنيابة» ، وسيكون على كل طرف أن يدرّب أموره بنفسه فى مواجهته لعدوه .

ومع ذلك ، فإن على الأمة العربية أن تعد نفسها فى الوقت ذاته للكفاح فى ميادين أخرى غير الصراع بينها وبين إسرائيل ،

فعلى الرغم من خطورة هذا الصراع، لا ينبغي أن نظل نرقص على الأنغام التي يعزفها لنا أعداؤنا، ففي عالم الغد مشكلات أخطر من الصراعات الإقليمية، لا ينبغي أن نقف إزاءها مكتوفى الأيدي، وأضعف الإيمان فى عصر الحاسب الألكترونى، والثورة الهائلة فى المعلومات، وازدياد الكواكب البعيدة، هو أن يتبنى العرب قيم العقلانية والتنوير، ويطبقوها فى شتى جوانب حياتهم، ويكفوا عن تلك اللعبة السخيفة التى يربطون فيها عيونهم بعصابة سواده، ويسرون متخبطين وسط عالم تخلق عن لعبتهم وسار فى طريق النور منذ قرون.

فهرس

العرب والنموذج الأميركي ٩٦-٥

٧	الفصل الأول: التغلغل الأميركي في عقولنا
٢١	الفصل الثاني: أميركا ظاهرة فريدة لن تتكرر
٣٥	الفصل الثالث: أميركا من الداخل
٥٣	الفصل الرابع: أميركا وقضايانا السياسية
٦٧	الفصل الخامس: قضية إسرائيل
٨٣	الفصل السادس: قضية الأيديولوجية والتنمية

مقامرة التاريخ الكبرى ٢٣٩-١٠١

١٠٣	الفصل الأول: المقدمات
١١٩	الفصل الثاني: لعنة السلاح
١٣٧	الفصل الثالث: الخلل في الداخل
١٥٩	الفصل الرابع: هل تصمد النظرية الاشتراكية؟
١٧٩	الفصل الخامس: هل ثبتت رؤية هلال الرأسمالية؟
١٩٩	الفصل السادس: صورة المستقبل
٢١٩	الفصل السابع: وأين العرب من هذا كله؟

لا شك أن قدرة العرب ، والآخرين ، على الفعل يجب أن تكون مستندة مسبقاً إلى «وجهة نظر» فيما حدث وفيما يحدث، حتى يكون «ما سوف يحدث» منتبهاً بدرجة ما إلى إرادتهم.

ويعلى أن تدخل «الاتحاد السوفيتي» ووصل العالم إلى مرحلة «القطب الأوحدي» ازداد الوميض البراق لـ «النموذج الأميركي» وتلقفته نخبة عربية كثيرة باعتباره «الوصفة السحرية» التي ستقلنا من الفقر إلى الغنى ومن الضعف إلى القوة، مغمضين الطرف عما إذا كان هذا النموذج يصلح للتطبيق في بلادنا العربية أم لا، فضلاً عن إمكانية تكرار هذا النموذج أصلاً، أم أنه ظاهرة فريدة حدثت نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل والظروف التي يستحيل أن تتجمع مرة أخرى في مكان آخر أو في زمان مختلف. وفي الجزء الأول من هذا الكتاب «العرب والنموذج الأميركي» محاولة لتحليل النموذج الأميركي تحليلاً موضوعياً، وإيضاح أبعاده للإنسان العربي، حتى يتخذ موقفه من هذه المسألة الحيوية بوعي وتبصر، دون أن يتجرع في تيار الدعاية، أو يفرق في خضم التضليلات.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب «مغامرة التاريخ الكبرى» على ماذا يراهن جورباتشوف؟ فهو مغامرة فكرية خاضها مفكر عربي أصيل وقت حدوثها، وهو في ذلك لم يكن يلعب دور «المتنبئ» الذي ينتظر وحى الإجابات الجاهزة لما كان يحدث في العالم عام ١٩٨٩ - الذي وجد فيه الكثيرون أوجه شبه عديدة بعام ١٧٨٩ عام الثورة الفرنسية، ووجدوا في كل من العاملين مضيق طرق حاسماً في تاريخ البشرية - ولكنه فضل أن يحوط غمار مغامرة تحليل عناصر المغامرة التي كان يقوم بها جورباتشوف وأحتمالاتها الممكنة، ويبحث تأثيراتها على العالم وبخاصة على الوطن العربي.



0616153